

**عزوف طلبة الجامعات الأردنية عن المشاركة الحزبية
دراسة حالة الجامعة الأردنية**

إعداد

هاشم سلمان الرويضان

إشراف

عبدالله نقرش

رسالة جامعية (ماجستير في العلوم السياسية)

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

٢٠٠٦

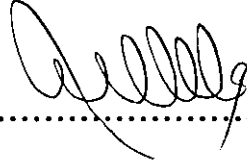
كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

قرار لجنة المناقشة

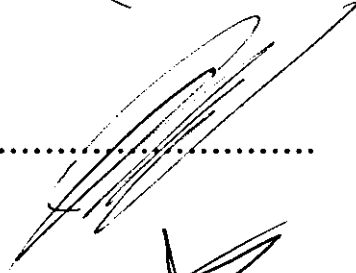
نوقشت هذه الرسالة/ الاطروحة (عزوف طلبة الجامعات الأردنية عن المشاركة
الحزبية دراسة حالة : الجامعة الأردنية - ٢٠٠٤) وأجيزت بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٩

التوقيع

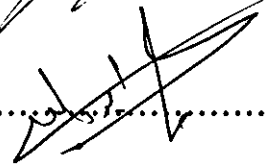
أعضاء لجنة المناقشة

.....


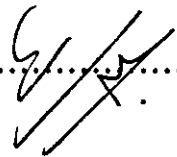
الاستاذ الدكتور عبدالله سالم النقرش ، مشرفا
أستاذ العلاقات الدولية - العلوم السياسية

.....


الدكتور نياز محمد مخادمة ، عضوا
استاذ مساعد العلاقات الدولية - العلوم السياسية

.....


الدكتور وليد خالد ابو دلبوح ، عضوا
أستاذ مساعد الدراسات الدولية - العلوم السياسية

.....


الدكتور محمد كنوش الشرعة ، عضوا
استاذ - العلوم السياسية (جامعة اليرموك)

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع: التاريخ: ٢٠٠٦/٨/٩

الإهداء

إلى من أناروا لي الطريق

إلى الأمن والأمان والرفق والحنان

إلى أُمِّي الغالية وزوجة أبي العزينة مع الاحترام والتقدير

شكر وتقدير

إلى كل من ساهم في تزويدي بالمعلومات والإرشادات التي ساعدتني في إنجاز هذه الرسالة وإلى جميع أساتذتي الأفاضل في الدراسات العليا في الجامعة الأردنية. وأخص بالشكر الأستاذ الدكتور عبد الله نقرش الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة.

وإلى جميع أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل مع خالص تمنياتي لهم بكل خير ونجاح.

الباحث

هاشم الرويضان

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	فهرس المحتويات
ز	الملخص باللغة العربية
١	المقدمة
٢	الأهمية
٣	فرضيات الدراسة
٣	مشكلة الدراسة
٤	تساؤلات الدراسة
٤	مجتمع وعينة الدراسة
٥	منهجية الدراسة
٥	أدوات الدراسة
٥	صدق وثبات الأداة
٦	الدراسات السابقة
١٠	الفصل الأول
	الإطار النظري العام للمفهوم والمشاركة السياسية والحزبية
١٢	المبحث الأول: ماهية المشاركة السياسية
١٢	المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية
١٥	المطلب الثاني: أشكال المشاركة السياسية وأهم العوامل المؤثرة فيها
٢٧	المبحث الثاني: ماهية الأحزاب السياسية
٢٨	المطلب الأول: المعنى الاصطلاحي للحزب السياسي
٣١	المطلب الثاني: نظريات نشوء الأحزاب السياسية
٣٧	المطلب الثالث: الأنظمة الحزبية
٤٣	المبحث الثالث: الإطار القانوني والسياسي للمشاركة السياسية والحزبية في الأردن

الصفحة	الموضوع
٤٣	المطلب الأول: دستور عام ١٩٥٢
٤٥	المطلب الثاني: قانون تنظيم الأحزاب السياسية رقم (٣) لسنة ١٩٥٤
٤٦	المطلب الثالث: قانون الأحزاب السياسية الأردني رقم (١٥) لسنة ١٩٥٥
٤٧	المطلب الرابع: الميثاق الوطني الأردني ١٩٩٠
٥٠	المطلب الخامس: قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٢
٥٦	المطلب السادس: أهم الوثائق الوطنية التي دعمت العمل السياسي والحزبي
٦٠	المبحث الرابع: التجربة الحزبية الأردنية (١٩٢١-٢٠٠٥)
٦١	المطلب الأول: نشوء الظاهرة الحزبية في الأردن (١٩٢١-١٩٩٢)
٦٨	المطلب الثاني: دور الأحزاب السياسية في العمل السياسي الأردني (حالات دراسية ١٩٩٥-٢٠٠٥)
الفصل الثاني	
٩١	الإطار التطبيقي (التحليل الإحصائي)
٩٢	تمهيد
٩٣	المبحث الأول: التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية
١١٨	المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية
١٢١	التوصيات
١٢٣	قائمة المصادر والمراجع
١٢٨	الملاحق
١٣٥	الملخص باللغة الإنجليزية

عزوف طلبة الجامعات الأردنية عن المشاركة الحزبية

(دراسة حالة الجامعة الأردنية)

إعداد

هاشم سلمان سليمان الرويضان

المشرف

الأستاذ الدكتور عبد الله نقرش

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إحدى القضايا السياسية الهامة على الساحة الأردنية، ألا وهي مسألة العزوف عن العمل الحزبي، وعلى الرغم من مرور فترة زمنية طويلة على عودة الحياة الديمقراطية إلى الأردن والتي شهدت خلالها تراحم كبير في عدد الأحزاب السياسية إلا أنها عانت في مجملها من انخفاض نسب المشاركة الحزبية من قبل المواطنين وخصوصاً فئة الشباب وانطلاقاً من ذلك تناولت هذه الدراسة مسيرة الأحزاب السياسية داخل النظام السياسي الأردني عن طريق توضيح وبيان أبرز القوانين التي نظمت العمل الحزبي ومن جهة أخرى الوقوف على واقع التجربة الحزبية، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على أسلوب المسح الميداني من خلال استمارة بحثية تم تصميمها لهذا الغرض حيث تم توزيع (١٢٠٠) استمارة على عينة عشوائية من طلاب وطالبات الجامعة الأردنية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هنالك انخفاض في نسب المشاركة السياسية للطلاب في الأحزاب السياسية الأردنية وهذا يعود إلى عدة أسباب تتعلق بطبيعة الحياة السياسية في الأردن، والحريات السياسية، وطبيعة العمل والمشاركة السياسية للأحزاب في الأردن والعامل الاقتصادي والعامل الاجتماعي والعامل النفسي (الخوف).

وبناء على نتائج الدراسة النظرية والميدانية فقد تم طرح بعض الاقتراحات والتوصيات لتفعيل مشاركة الطلاب في العمل الحزبي والسياسي بشكل عام في الأردن وذلك من خلال:

١- ضرورة تفعيل برامج التنمية السياسية في الأردن والتركيز على محور الشباب على اعتبار أن نسبة كبيرة من المجتمع الأردني تقل أعمارهم عن ٣٠ عام.

٢- إصدار قانون أحزاب ديمقراطي، بحيث يرد به ما يشجع الشباب على العمل الحزبي ويبعد نظرة الخوف.

٣- قيام حملات توعية وإرشاد بكافة الوسائل المتاحة من أجل رفع مستوى الوعي السياسي لدى الشباب.

المقدمة

إن المشاركة السياسية في أوسع معانيها تعني حق المواطن أي كان جنسه أو عمره أو معتقده أو فكره في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، وفي أضيق معانيها حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب السلطة المختصة. وبما أن الشباب يشكلون قطاعاً واسعاً في أغلب المجتمعات، والتي يعتبر الشباب فيها المحرك الأساسي للعملية السياسية، فإن إعداد الشباب وتأهيله لتفعيل مشاركته في مختلف ميادين العمل الوطني يعتبر من أهم القضايا داخل المجتمع والدولة ككل.

ولما كانت الأحزاب السياسية المحور الأساسي في العملية الديمقراطية، نظراً لما لها من دور في العملية السياسية في أي دولة، وبدون الأحزاب السياسية الفعالة والقادرة على استقطاب الأفراد ببرامج قوية وواضحة تؤدي إلى الوصول إلى السلطة، فإنه لا يمكن أن تكون هنالك ديمقراطية واضحة بأي صورة من الصور المتعارف عليها. كما وتعد الظاهرة الحزبية من الظواهر السياسية والدستورية البارزة في هذا العصر، والتي تتصل اتصالاً مباشراً مع طبيعة التطورات التاريخية والعوامل المؤثرة فيها وعلى رأسها مجموع التطورات التي تتصل بالعملية الدستورية والنظام الحزبي، وأن للوسط الاجتماعي والاقتصادي دوراً في نشأة وطبيعة العمل السياسي الحزبي. وبرزت الظاهرة الحزبية من خلال الثورات الكبرى، وبصفة خاصة الثورات الثلاث الأمريكية، الفرنسية، الشيوعية، ومع ذلك فإن أصولها التاريخية تعود إلى أبعد من ذلك بكثير، فقد عرفت الحضارة القديمة العمل الحزبي، فعرفت الحضارة اليونانية والرومانية والإسلامية.

أما بالنسبة للأحزاب السياسية الأردنية فهي حديثة نسبياً إذ ظهرت أول تشكيلاتها في بداية عهد الدولة الأردنية وتطورت مع تطورها بتأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل مرحلة من مراحل عمر الدولة المختلفة.

وتواصل فعاليتها في ممارستها للعمل الحزبي حتى عام ١٩٥٧ عندما صدر قرار حكومي بحل الأحزاب السياسية وتجميد العمل بقانون الأحزاب السياسية الأردنية رقم ١٥ لعام ١٩٥٥، حيث تجمد العمل الحزبي الرسمي حتى عام ١٩٩٢م والذي سبقه الأزمة الاقتصادية الناتجة عن العجز المزمن في ميزان المدفوعات بسبب شح الموارد المالية في الأردن والتي زادت حدتها سنة ١٩٨٨ بنهاية فترة المعونة المالية السنوية التي أقرها مؤتمر القمة العربية سنة ١٩٧٩م في

بغداد إلى جانب ارتفاع المديونية وتدخل صندوق النقد الدولي الأمر الذي أدى إلى قيام احتجاج شعبي واسع كان له الأثر المباشر في عودة الحياة الديمقراطية سنة ١٩٨٩ وإطلاق الحريات العامة في الأردن.

لقد انتهت القيادة السياسية في الأردن إلى ضرورة ملء الفراغ السياسي في البلاد عن طريق التحول نحو الديمقراطية وذلك بإلغاء القوانين التي تحد من الحريات العامة وأهمها قانون الأحكام العرفية وقانون مقاومة الشيوعية وقانون الدفاع. وتم إقرار قانون الأحزاب السياسية سنة ١٩٩٢ وقانون المطبوعات والنشر كذلك أقر الميثاق الوطني في سبيل دعم الإصلاحات السياسية في البلاد.

وانطلقت الحياة الحزبية من جديد مع عودة الحياة البرلمانية عام ١٩٨٩ وخرجت الأحزاب القائمة من تحت الأرض لتمارس نشاطها شبه العلني قبل أن ترخص رسمياً وشجعها على ذلك أن الحكومة غضت الطرف إلى حد كبير عن نشاطها بعد أن أقر مبدأ اعتماد التعددية السياسية في البلاد.

وجرت الانتخابات النيابية بسرعة بمشاركة الأخوان المسلمين الذين كانوا ينشطون بصورة علنية طيلة "الفترة السابقة" ولم يحظر تنظيمهم وتمكنت بعض الأحزاب التي استفادت من المناخ الديمقراطي الجديد من إيصال بعض مرشحيها إلى البرلمان.

ولتناول هذه النقاط بالدراسة والتحليل ارتأينا تقسم دراستنا إلى فصلين اثنين، حيث خصص الفصل الأول لبيان وتوضيح الإطار النظري العام للمشاركة السياسية والحزبية، أما الفصل الثاني فقد قمنا بتحليل ومناقشة أسباب العزوف عن المشاركة الحزبية عن طريق دراسة ميدانية أعدت لهذا الغرض.

مشكلة الدراسة :

تحاول الدراسة الوقوف على ظاهرة عزوف الطلبة عن المشاركة الحزبية في الجامعات الأردنية وتكمن مشكلة الدراسة في الجوانب الأساسية التالية:

- ١- أن الكثير من الأحزاب السياسية في الأردن لم تستطع أن تتغلغل تنظيمياً في نفسية الفرد وزرع الثقة بالأحزاب كافة.
- ٢- معظم الأحزاب والتي ظهرت في السنوات الأخيرة عانت من مشكلة ضعف خبراتها التنظيمية والإعلامية والسياسية وبالتالي من ضعف قدراتها على بناء شبكة اتصالاتها الخاصة بالجمهور.
- ٣- عدم التمييز الواضح بين السلطة التنفيذية (الحكومة) وبين النظام السياسية يجعل من المواطن غير السياسي يشعر بفجوة يصعب تجسيرها بين الأحزاب والمواطن حيث أن النظرة العامة إلى أن معارضة الأحزاب للحكومة تعني في الوقت نفسه معارضتها لنظام السياسي.
- ٤- أيضاً هنالك نوع من الإحباط واللامبالاة من قبل الشباب اتجاه العمل الحزبي.

تساؤلات الدراسة :

- ما هي طبيعة البنية التنظيمية للأحزاب السياسية الأردنية ومدى تأثيرها على العمل الحزبي في الأردن؟
- كيف تتعامل الأحزاب مع الطلاب ومن المسؤول عن ضعف الصلة بينهما؟
- ما هي الأسباب الحقيقية التي تحول دون المشاركة السياسية للطلاب في العمل الحزبي في الأردن؟

فرضيات الدراسة:

- أ- أن الأوضاع السياسية، والاجتماعية، والقانونية في الأردن غير محفزة للعمل الحزبي بالنسبة للطلاب.
- ب- هنالك علاقة بين الظروف الاقتصادية ومستوى الدخل وبين زيادة المشاركة السياسية للطلاب في العمل الحزبي.
- ج- كلما ارتفعت درجة الثقافة والوعي السياسي عند الطلبة كلما أنخفض معدل العزوف عن المشاركة الحزبية.
- د- كلما كان هنالك انخفاض في مستوى الدخل والحالة الاقتصادية ككل كلما زادت نسبة العزوف عن المشاركة السياسية والحزبية.

أهمية الدراسة:

إن نمو الأحزاب السياسية مرتبطاً بنمو الديمقراطية والثقافة السياسية الأمر الذي يتطلب نظاماً حديثاً. ولكن رغم تعددها وتقل بعض أعضائها من حزب لآخر ومع ظاهرة الانشقاقات في صفوفها وافتقار بعضها للعقيدة السياسية والتجربة العملية ضعف انتشارها بين أفراد الشعب بحيث ظلت تجمعات محددة حتى ضعف صلتها بال جماهير من هنا تأتي أهمية التطرق العلمي لقضاياهم أغلبية المجتمع أو تتعلق بقضاياهم الحساسة، كطريق نحو الإصلاح ونحو التنمية السياسية، وتتبع أهمية الدراسة من كونها تحاول الوصول إلى الأهداف التالية:

- تقديم تأصيل نظرية عن الأحزاب وواقعها بما يساعد على تقديم رؤية واضحة للعمل الحزبي في الأردن.
- معرفة الأسباب الكامنة وراء عزوف طلبة الجامعات عن العمل الحزبي في الأردن.
- المساهمة بالتنمية السياسية عن طريق البحث العلمي لقضاياهم غالبية المجتمع.
- وأخيراً تهدف الدراسة إلى معالجة المشكلة المطروحة وتقديم نتائج مفيدة بهذا الصدد.

منهجية البحث:

تستدعي المشكلات البحثية المناهج الملائمة التي تساعد على كشف حقائقها وسبر أغوارها، والباحث هنا يستخدم منهجية تكاملية لاستيعاب ظاهرة العزوف عن المشاركة الحزبية وتتكون هذه المنهجية التكاملية من المناهج التالية:

١- منهج دراسة الحالة Case Study:

يستخدم الباحث هذا المنهج لاستيعاب ظاهرة العزوف عن العمل الحزبي في الجامعات الأردنية، حيث تقتضي هذه الدراسة جمع المزيد من البيانات العملية والمعطيات المتعلقة بالوحدة المدروسة والتعمق بدراستها بقصد الوصول إلى تصميمات علمية خاصة بتلك الوحدة والوحدات المشابهة لها.

٢- المنهج الإحصائي:

وهو أحد أساليب وصف الظواهر ومقارنتها وإثبات الحقائق العلمية المتصلة بها، فعن طريق المنهج الإحصائي نستطيع جمع البيانات الإحصائية عن ظاهرة العزوف والتعبير عنها رقمياً، فالمنهج الإحصائي يستخدم البيانات الرقمية والكمية لأجل الاستدلال بها على وجود العلاقات بين الظواهر وانتقائها.

٣- المنهج التاريخي:

لا نبتغي من هذا المنهج سرد الوقائع التاريخية وحرصها إلى بعضها البعض لنكون ركماً من المعلومات، ولكن ما نركز عليه هنا هو الجانب التفسيري التحليلي الذي يمكن أن يمدنا به المنهج التاريخي في دراسة هذه الظاهرة التي تمتد جذورها إلى الماضي والتطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات.

٤- المنهج التحليلي:

وذلك من أجل تحليل الظاهرة ولدراسة المدخلات والمخرجات في الأحزاب السياسية والذي يظهر مدى تفاعلها مع البيئة الداخلية والخارجية.

أدوات جمع البيانات:

١- الاستبيان: وذلك من أجل التعرف على آراء الطلاب والوقوف على الأسباب التي تعوق المشاركة الحزبية وقد تم تصميم استبيان تضمن ٢٨ سؤال، حيث تم توزيع ١٢٠٠ استمارة بحثية على عينة عشوائية من طلبة الجامعة الأردنية في الفصل الدراسي الثاني (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، وكان عدد الاستمارات التي تم جمعها وتحليلها والمقبولة إحصائياً (٨٤٢) أي ما نسبته ٧٠,١٦% من المجموع الكلي وهي نسبة مقبولة إحصائياً.

٢- الملاحظة: وهي وسيلة من وسائل جمع البيانات تستخدم لفهم أنماط التفاعلات السياسية المختلفة ولأخذ صورة حية عن تصرفات الأفراد دون افتعال اختبارات اجتماعية قد لا تعبر عن الواقع كما هو.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من عينة عشوائية طلاب الجامعة الأردنية من الجنسين الذكور والإناث.

صدق الأداة:

تم عرض الاستمارة على ١٠ من ذوي الاختصاص والخبرة في موضوع الدراسة لتقييم الاستمارة وقد تم إجراء التعديلات اللازمة لتأكد من صدق وثبات الأداة. وكذلك تم التأكد من ثبات الأداة من خلال استخدام معامل كرونباخ ألفا حيث بلغت قيمته ٨٤% مما يدل على ثبات أداة الدراسة.

الدراسات السابقة:

- دراسة الشرعة، محمد، (١٩٩٩)، بعنوان: "المشاركة السياسية في الريف الأردني: دراسة ميدانية في قرى لواء بني عبيد".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على توجهات سكان الريف الأردني نحو المشاركة السياسية وإلى معرفة أثر بعض المتغيرات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية، كالجنس والعمر والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، وحجم الأسرة، والمهنة ومتوسط الدخل الشهري على تلك المشاركة.

وقد اختارت هذه الدراسة عينة عشوائية من أربع قرى من قرى لواء بني عبيد (النعمية، كتم، شطنا، عالية) وشملت الدراسة (١٠٨٤) شخصاً أي ما يعادل (١٥%) تقريباً من مجتمع الدراسة البالغ (٧٢٢٧) شخصاً.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

١- أظهرت النتائج وجود بعض الفروق الإحصائية بين توجهات الذكور والإناث نحو المشاركة السياسية وكانت هذه التوجهات لصالح الذكور، حيث بلغ المتوسط الحسابي للذكور (١٤,١٧٥%) في حين بلغ المتوسط الحسابي عند الإناث (١٢,٩٢٨%) في إشارة إلى وجود علاقة بين متغير الجنس ومدى المشاركة السياسية.

٢- هنالك علاقة بين مستوى التعليم ومستوى المشاركة السياسية، فالذين يحملون مؤهل علمي هم أكثر مشاركة سياسية من أولئك الذين يحملون مستوى اقل من الثانوية العامة.

٣- أن المشاركة السياسية تتأثر بمتغير مستوى الدخل الشهري إذ أن هنالك علاقة إيجابية بين متغير متوسط الدخل الشهري والمشاركة السياسية.

- عاشور، إياس (٢٠٠٣)، بعنوان: "المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (١٩٨٩ - ٢٠٠١)".

تناولت هذه الدراسة موضوع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية خلال الفترة الواقعة ما بين عامي (١٩٨٩ - ٢٠٠١) وقد اقتصرت هذه الدراسة على تناول أحد أشكال المشاركة السياسية للمرأة الأردنية وهو مشاركتها في الانتخابات النيابية كناخبة وكمرشحة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

١- أن معظم أفراد عينة الدراسة من القيادات النسائية قدي مارسن حقهن في التصويت وأنهن على استعداد لدعم المرأة ذات الكفاءة.

٢- أظهرت الدراسة أن قانون الانتخابات ذي الصوت الواحد هو معوق رئيسي لوصول المرأة إلى البرلمان، وأن معظم القيادات النسائية يؤيدن فكرة الكوتا النسائية.

٣- أظهرت الدراسة أن العشائرية ونظرة المجتمع لدور المرأة وعدم توفر الخبرة السياسية للمرأة وعدم وجود حياة حزبية قوية، وعدم اهتمام المرأة بالسياسة هي من أهم العوامل المعوقة لوصولها إلى مجلس النواب.

- الخميسي، السيد (٢٠٠٠)، بعنوان: "الجامعة والسياسة في مصر".

هدفت هذه الدراسة إلى استخلاص أهم العوامل والظروف المؤدية إلى عزوف شباب الجامعات وانصرافهم عن المشاركة الاجتماعية والسياسية في المجتمع المصري، وذلك عن طريق تقديم تحليل نظري لعملية التربية السياسية من حيث ماهيتها وأسسها وأهدافها كالثقافة السياسية والمشاركة السياسية والتجنيد السياسي، ووسائط التربية السياسية مثل الأسرة وجماعات الأقران والأحزاب السياسية ووسائل الاتصال الجماهيري والمؤسسات التعليمية، في محاولة لوضع تصور نظري ملائم يسد فراغاً في أدبيات هذا المجال على المحيط التربوي.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

١- أن هنالك مشكلات مجتمعية عديدة يعاني منها شباب الجامعات وتأتي المشكلة الاقتصادية في مقدمة هذه المشكلات بينما تكون المشكلات الاجتماعية والأسرة أقلها تأثيراً على الشباب.

٢- أن هنالك مشكلات يعاني منها شباب الجامعات وتؤثر بشكل مباشر تأثيراً سلبياً في مشاركتهم وتربيتهم سياسياً ومن أهمها:

- اللامبالاة السياسية لدى الشباب.

- الفراغ السياسي وندرة فرص المشاركة السياسية أمامهم.

- الصراع بين قيم الشباب والقيم السائدة في المجتمع.

- انخفاض مستوى الوعي السياسي لدى الشباب.

٣- قصور دور الجامعات في إتاحة فرص توجيه الطلاب نحو الاهتمام والاحتكاك بقضايا المجتمع ومشكلاته وتربية الطلاب على نماذج المشاركة السياسية.

- دراسة مرعي، (١٩٩٦)، بعنوان: "الشباب والمشاركة السياسية في المجتمع الأردني".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المشاركة السياسية للشباب وتأثرها بالظروف الأسرية المختلفة سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية ومعرفة إذا ما كان هنالك علاقة ما بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشباب ومستوى مشاركتهم السياسية وكذلك مدى تأثير المشاركة السياسية للشباب بالمناخ السياسي المتاح في الأردن.

وقد اختارت هذه الدراسة عينة عشوائية بالقرعة من طلبة الجامعات الأردنية الحكومية الأربعة في ذلك حين.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة:

١- بلغت نسبة من يخافون من المشاركة السياسية ٥٠,٥% من أفراد العينة حيث يرون أن الأجواء العامة لا تساعد على المشاركة.

٢- هنالك علاقة بين الوضع الاقتصادي للطالب ومستوى مشاركته السياسية فأصحاب المستوى الاقتصادي المتدني والمتوسط يشاركون أكثر من مرتفعي المستوى الاقتصادي.

٣- أشارت الدراسة إلى أن ٦,٦% من أفراد العينة لا يشاركون بسبب عدم إيمانهم بالسياسة و ٤٩,٨١% لا يقتنعون بالأحزاب السياسية و ٩,١% لأسباب تتعلق بمعارضة الأسرة.

٤- بخصوص العقبات أمام المشاركة السياسية للشباب فإن ٥٦% من المستجيبين يرون العقبة في المناخ السياسي المتاح و ١٦% يرون أن الأسرة هي السبب و ٢١,٢% توصلوا لقناعة بعدم جدوى العمل السياسي.

- دراسة حماد، (١٩٩٥)، بعنوان: "أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى مشاركة الشباب في العمل الاجتماعي التطوعي في الأردن".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى مشاركة الشباب في العمل الاجتماعي التطوعي الأردني حيث قامت الفرضية الرئيسية على أن العمل التطوعي عمل مقصود يهدف المتطوع من ورائه تحقيق غاية خاصة به لأسباب ودوافع

تشكلت بفعل ظروفه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وقياس هذا الفرق تمت دراسة عينة مكونة من ٢٠٢ شاباً وشابة من المتطوعين في الجمعيات الخيرية و ٧٧ آخرين من المتطوعين في جائزة الأمير حسن بن طلال.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة:

١- تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الجنس والدين والعمر ومكان الإقامة ومفاهيم العمل التطوعي لدى أفراد العينة.

٢- ليس هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الحالة الزوجية والتعليم والدخل الشهري للأسرة والمهنة، ومفاهيم العمل التطوعي لدى أفراد العينة.

٣- لم تشكل المهنة عاملاً اقتصادياً بقدر ما شكلت ظرفاً اجتماعياً يفتح المجال للاشتراك بالخدمات العامة عند أفراد العينة.

٤- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين آراء الأهل والأصدقاء حول العمل التطوعي واختلاف متغيرات الجنس والدين لأفراد العينة.

وقد أوردت الدراسة في النهاية بعض المقترحات والملاحظات من المتطوعين أنفسهم حول إزالة التعقيد الإداري والتنسيق والجدية في التخطيط والتنفيذ والرقابة والحوافز، فضلاً من ضرورة إجراء دراسات أخرى في مجال قياس أنماط الشخصية والقيم والمكانة الاجتماعية وأثرها على مشاركة الشباب أو المجتمعات المحلية في العمل التطوعي.

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها قد تناولت واقع ومشاركة طلبة الجامعة الأردنية في العمل الحزبي وإلى أي مدى استطاعت الأحزاب الأردنية أن تجتذب الطلبة للمشاركة السياسية في برامجها وبشكل محدد حاولت الدراسة قياس المتغيرات التي أدت إلى عزوف الشباب عن العمل الحزبي في الأردن.

ويمكن ملاحظة أن الدراسات السابقة والمشار إليها تدرس الأحزاب السياسية من ناحية تطورها التاريخي ووصفها وكذلك محاولة تقييمها ووضع احتمالات للخارطة الحزبية المقبلة للأردن، من هنا تتميز هذه الدراسة وخصوصاً من ناحيتين أساسيتين هما:

- المكان والزمان: الجامعة الأردنية (٢٠٠٥-٢٠٠٦).

- الموضوع الأساسي: فهي تحاول أن تتناول الأحزاب السياسية من ناحية عزوف طلبة الجامعة الأردنية عن العمل الحزبي ومدى مشاركتهم السياسية.

الفصل الأول

الإطار النظري لعام لمفهوم المشاركة السياسية والحزبية

المبحث الأول: ماهية المشاركة السياسية:

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية.

المطلب الثاني: أشكال المشاركة السياسية وأهم العوامل المؤثرة فيها.

المبحث الثاني: ماهية الأحزاب السياسية:

المطلب الأول: المعنى الاصطلاحي للحزب السياسي.

المطلب الثاني: نظريات نشوء الأحزاب السياسية.

المطلب الثالث: الأنظمة الحزبية.

المبحث الثالث: الإطار القانوني والسياسي للمشاركة السياسية والحزبية في الأردن:

المطلب الأول: دستور عام ١٩٥٢م.

المطلب الثاني: قانون الأحزاب السياسية رقم (٣) ١٩٥٤.

المطلب الثالث: قانون الأحزاب السياسية رقم (١٥) لسنة ١٩٥٥.

المطلب الرابع: الميثاق الوطني الأردني ١٩٩٠.

المطلب الخامس: قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢.

المطلب السادس: أهم الوثائق الوطنية التي دعمت العمل السياسي والحزبي في الأردن.

١- وثيقة الأردن أولاً.

٢- استراتيجية وزارة التنمية السياسية.

المبحث الرابع: التجربة الحزبية الأردنية (١٩٩٥-٢٠٠٥):

المطلب الأول: نشوء الظاهرة الحزبية في الأردن (١٩٢١-١٩٩٢).

المطلب الثاني: دور الأحزاب السياسية في العمل السياسي الأردني (حالات دراسية

(١٩٩٢ - ٢٠٠٥).

المبحث الأول

ماهية المشاركة السياسية

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية :

تزخر أدبيات علم السياسية بالعديد من المصطلحات والمفاهيم السياسية، وكباقي العلوم الاجتماعية والإنسانية، فإن أي مفهوم سياسي لا يمكن أن يكون له تعريف واحد متفق عليه، بل هنالك الكثير من التعريفات التي تشير إليه والتي غالباً ما تتبع مبادئ وأفكار واضعه.

وعلى الرغم من التباين في تعريف المشاركة السياسية إلا أنه يتوجب وضع مفهوم واضح ومحدد تتطرق منه هذه الدراسة.

أولاً: التعريف النظري للمشاركة السياسية:

يقصد بالمشاركة السياسية: تلك النشاطات الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه، في صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر. أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي^(١).

فالمشاركة السياسية تشمل النشاطات السياسية المباشرة (الأولية) والنشاطات السياسية غير المباشرة (الثانوية)، ومن أمثلة المشاركة السياسية المباشرة تقلد مركز سياسي، عضوية حزب، الترشيح في الانتخابات، التصويت، ومناقشة الأمور العامة. أما أمثلة المشاركة الغير مباشرة فهي تمثل المعرفة والوقوف على المسائل العامة والعضوية في هيئات التطوع وبعض أشكال العمل في الجماعات الأولية^(٢).

(١) Herbert MC. Cllusk, "Political participation" International Enclopedia of the Social Sciences, Vol.11: 1972. P.252.

نقلًا عن : الخميس، السيد، (٢٠٠٠) الجامعة والسياسة في مصر، الإسكندرية، دار الوفاء لدينا، ص ٣٧.
(٢) الجوهرى، عبد الهادي، ١٩٨٥، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ص ٧٢.

ولقد ذهب (فيليب برو) إلى أن مفهوم المشاركة السياسية يشير إلى "مجموع تلك النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكمون، وتكون قابلة لأن تعطيم تأثيراً على سير عمل المنظومة السياسية^(١).

بينما نرى أن كلا من (فيربا وناي Verba & Nie) أشاروا إلى المشاركة السياسية على أنها: "تلك الأنشطة القانونية من قبل المواطنين والتي تهدف إلى التأثير على أعضاء الحكومة، وعلى قراراتهم والتأثير على الأعمال التي يقومون بها"^(٢).

ويعرف (هنتجتون Huntington) المشاركة السياسية بأنها: "تلك الأنشطة التي يصمم من خلالها المواطنين على التأثير على صناعة القرار الحكومي أو على اختيار كبار موظفي الحكومة، سواء كانت هذه الأنشطة فردية أو جماعية، شرعية أو غير شرعية. وقد أشار (هنتجتون) أن هذا التعريف يحتوي على عدة ملاحظات أهمها:

- ١- أن المشاركة السياسية تتضمن النشاطات السياسية للمواطنين وليس المواقف.
 - ٢- تكون هذه الأنشطة طوعية من غير إجبار.
 - ٣- أن الاهتمام يكون بنشاط السياسي الذي صمم ليحاكي صناعة القرار الحكومي أو كل نشاط صمم لتأثير على أعضاء الحكومة^(٣).
- بينما يرى البعض أن مفهوم المشاركة السياسية ينطوي على عدة عناصر وهي^(٤):

- ١- الفعل (Action): بمعنى الحركة النشطة للمواطنين في اتجاه تحقيق الهدف أو مجموعة الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها.
- ٢- التطوع (Voluntary): بمعنى أن تكون جهود المواطنين طواعياً عند اختيارهم وتحت شعورهم القوي بالمسؤولية اتجاه القضايا والأهداف العامة للمجتمع، وليس تحت أي ضغط، أو إجبار مادي أو معنوي.

(١) برو، فيليب، ١٩٩٨، علم الاجتماع السياسي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص ٣٠١.

(٢) Verba, Sidney and Nee, Norman, Participation and Political Equality, Cambridge University Press, London, 1978, P.1.

(٣) Huntington, Samuel, and Nelson, Joan, No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries, Harvard University Press, Cambridge, 1976, P. 4-7.

(٤) الشرعة، فراس، ١٩٩٩، المشاركة السياسية في الريف الأردني، دراسة ميدانية في قرى لواء بني عبيد، رسالة جامعية (ماجستير)، جامعة آل البيت، ص ٢٧.

٣- الاختيار Choice: أي إعطاء الحق للمشاركين بتقديم المساندة والتأييد في حالة تعارض العمل السياسي للحكومة مع مصالحهم وأهدافهم المشروعة.

وبناءً على تلك العناصر يعرف البعض المشاركة السياسية على أنها: "تلك السلوك أو النشاط الذي يمارسه الأفراد العاديون بشكل طوعي وإرادي، ويهدف إلى التأثير على اختيار ممثليهم على المستوى المحلي والقومي وعلى القرارات المتخذة من قبلهم، والإسهام في صياغة تلك القرارات، سواء كان هذا السلوك أو النشاط تقليدياً مألوفاً أو غير تقليدي، ويتجسد هذا السلوك أو النشاط بالمؤشرات التالية^(١):"

١- المعرفة والاهتمام السياسي.

٢- التصويت في الانتخابات.

٣- الترشيح وتقلد المناصب العامة أو السعي إليها.

٤- المشاركة في الحملات الانتخابية أو الدعوة إليها.

٥- العضوية الحزبية.

٦- الاتصال بالمسؤولين السياسيين.

٧- القيام بأعمال الرفض والاحتجاج.

يلاحظ على هذا التعريف أنه أخذ بالمعنى الواسع والشامل لمفهوم المشاركة السياسية ولكنه في الوقت نفسه حصر المشاركة السياسية على الأفراد العاديون بينما يشير مفهوم المشاركة السياسية إلى جميع الأنشطة السياسية التي يقوم بها المواطنون سواء أكانوا حكاماً أو محكومين. فالمشاركة في الحكم هي نوع من أنواع المشاركة السياسية، فهي ليس حكراً على فئة معينة داخل المجتمع (عاديون أو غير عاديون).

وبناءً على التعريفات السابقة يمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها: "مجموعة الحقوق السياسية التي يمارسها المواطنون وبشكل طوعي من أجل التأثير على صناع القرار لتحقيق مصلحة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية معينة سواء كانت هذه المصلحة عامة أو خاصة، وذلك ضمن نسق من التفاعلات داخل النظام السياسي."

(١) الشريعة، فراس، المرجع نفسه، ص ٣٠.

المطلب الثاني: أشكال المشاركة السياسية وأهم العوامل المؤثرة فيها:

أولاً: أشكال المشاركة السياسية:

لقد تناول العديد من كتاب وفقهاء علم السياسة أشكال المشاركة السياسية بالبحث والتحليل، وعلى الرغم من اتفاقهم على أشكال محددة إلا أنهم اختلفوا حول أشكال أخرى يستطيع المواطن من خلالها المشاركة.

وبسبب اختلاف الأنشطة السياسية فيما تتطلبه من المواطن فبعض هذه الأنشطة تتطلب مستوى عالي من الحنكة، والمعرفة السياسية والبعض الآخر من المعتاد الذي لا يتطلب حنكة ومعرفة، وتختلف أيضاً أشكال المشاركة في أهدافها فبعضها ما يمكن الشعب من امتلاك سلطة سياسية تزيد من قدرته على اختيار القادة السياسيين، فيقول كلمته في اختيار ممثليه عن طريق الانتخابات، والبعض الآخر يمكن المواطن من التأثير على القرارات السياسية، أو إطلاع الجمهور والنخبة على بعض القضايا السياسية^(١).

ويمكن تقسيم أشكال المشاركة السياسية إلى نموذجين تقليدي وغير تقليدي، على اعتبار أن النموذج الأول للمشاركة السياسية يأخذ بأشكال المشاركة الشرعية القانونية للمواطنين (Verb & Nie)، بينما يأخذ النموذج الثاني بأشكال المشاركة دون تمييز سواء أكانت قانونية شرعية أو غير شرعية وأبرز رواد هذا النموذج المفكر الغربي هنتجتون (S, Huntington).

أ- النموذج التقليدي للمشاركة السياسية:

أن أبرز رواد هذا النموذج هم فيربا وناي (Verb and Niw) والذين حددوا أربعة أشكال للمشاركة السياسية تتم عن مفهومهم للمشاركة السياسية وهي^(٢):

- التصويت: لقد أشار فيربا إلى أن هذا النشاط يعتبر من أكثر الأنشطة التي يمارسها المواطن، حيث يمكنهم من خلاله التأثير على القادة والضغط عليهم لكي تتواءم سياساتهم مع رغبات الأفراد حتى يتمكنوا من احتوائهم.

- المشاركة في الحملات الانتخابية: ينظر إليه باعتباره شكلاً ذا دلالة للفعل السياسي حيث يتمكن المواطن من خلاله زيادة التأثير على نتيجة الانتخابات، ومن خلال الحملات الانتخابية يمارس تأثيراً على القادة.

(١) الشريعة، فراس، مرجع سابق، ص ٣٩-٤٠.

(٢) Verba, S, and Nie, No. Op, cit, P.53, 54.

- اتصالات المبادأة التي يقوم بها المواطن: هذا النوع يجعل الفرد في مواجهة مع الحكومة، حيث يقرر هذا الفرد التوقيت والهدف وموضوع فعل المشاركة. فالفرد المشارك يتخذ المبادأة بالاتصال مع الحكومة أو المسؤولين، بمعنى أن المشارك يقوم بعملية اختيار لجدول الأعمال الخاص بفعل المشاركة فهو يقرر ما الذي يتصل من أجله والفرد صاحب المبادأة سوف يكون على اتصال، إما لمسائل اجتماعية عامة أو أنه يبادر بالاتصال بسبب مشكلات خاصة تؤثر فيه أو في فئة قليلة من الناس.

٤- النشاط التعاوني: ويتضمن النشاط الجماعي أو التنظيمي الذي يقوم به المواطنون في التعامل مع المسائل الاجتماعية والسياسية، وفي هذا النمط من النشاط لا يقوم الفرد بالفعل لوحدة أي لا ينطوي على مبادأة فردية، بل يقوم به من خلال الآخرين بالتأثير على أفعال الحكومة.

ب- النموذج غير التقليدي للمشاركة السياسية:

يرى (هنتجتون) أن هذا النموذج يحتوي على خمسة أشكال للمشاركة السياسية وهي أيضا تتم عن رؤيته ومفهومه للمشاركة السياسية والذي يجعل كل سلوك سياسي يمارسه المواطنين مشاركة سواء كان قانوني أو غير قانوني، وهذه الأشكال الخمسة كما يوضحها (هنتجتون) هي كما يلي^(١):

١- النشاط الانتخابي: ويشمل التصويت، والمشاركة في الحملات الانتخابية، والدعوة إليها وتأييد ومناصرة مرشح معين.

٢- الضغط والتأثير: ويشمل الجهود الفردية أو الجماعية للاتصال بالمسؤولين الحكوميين، والقادة السياسية، بهدف التأثير على قراراتهم في قضايا معينة من خلال عملية التأييد أو المعارضة لقانون أو قرار.

٣- النشاط التنظيمي: وتشمل مشاركة الفرد باعتباره عضواً أو مسؤولاً في تنظيم هدفه الأساسي التأثير على عملية صنع القرار الحكومي.

٤- الاتصال: وهو عمل فردي يتجه إلى المسؤولين الحكوميين وفي الغالب يسعى لتحقيق مصلحة فردية خاصة أو مصلحة عدد قليل من الناس.

(١) Huntington, S. and Nelson, J, Op, cit, P. 12-13.

٥- العنف: ويعتبر أيضاً من أشكال المشاركة السياسية، حيث يؤثر على عملية صنع القرار الحكومي من خلال إلحاق الأذى بالأفراد والممتلكات.

وفي هذا الشكل من أشكال المشاركة السياسية يحاول هنتجتون جعل العنف والاحتجاج شكلاً من أشكال المشاركة السياسية، وهذا نابع من مفهومه للمشاركة السياسية، ويتفق (فيليب برو) مع (هنتجتون) في ذلك حيث يشير إلى أن المظاهرات والثورات والعنف السياسي هي أشكال أخرى للمشاركة السياسية، إذ أنه ينظر إلى المظاهرات على أنها: "أسلوب لتعبير الشرعي عن التوقعات الجماعية المكونة لشكل من أشكال المشاركة السياسية المعترف بها، كذلك يشير إلى أن العنف السياسي على أنه وسيلة للولوج إلى الوجود السياسي، وإلى العنف يأخذ عدة أشكال مثل العصيان المسلح ضد الدولة، التفجيرات، احتلال الأبنية احتجاج الرهائن وغيرها من الأشكال التي يستجيب من خلالها صانع القرار^(١).

وعلى العموم فإن علماء السياسة يميلون إلا الأخذ بالأشكال التقليدية للمشاركة السياسية، والباحث يؤكد على الأخذ بهذه الأشكال على اعتبار أنها أشكال شرعية، فالتفجيرات واحتلال الأبنية واحتجاز الرهائن هي أعمال إرهابية وليست مشاركة سياسية، كذلك المظاهرات التي تخرج عن السيطرة لتقوم بأعمال تخريبية ضد الممتلكات العامة والخاصة، وبهذا تخرج المظاهرة عن مفهوم المشاركة السياسية إلى مفهوم (الشغب) فإثارة الشغب أمر يحاسب عليه القانون، لذلك فإن استجابة صانع القرار للعنف هو أمر ضعيف، فالعنف لا يولد إلا العنف (العنف المضاد)، ومن هنا فإن الباحث يستثني العنف كشكل من أشكال المشاركة السياسية.

ثانياً: العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية:

يقتضي إيجاد مشاركة سياسية ديمقراطية توفير ظروف موضوعية معينة ثقافية واقتصادية واجتماعية وسياسية، بمعنى توافر إطار ثقافي يضم مجموعة من القيم والاتجاهات التي تضمن للأفراد حداً أدنى من المعرفة السياسية، وقدراً معقولاً من الاهتمام السياسي، ولا بد أيضاً من إطار اقتصادي اجتماعي يكفل التحرر من الحاجة والعوز والتبعية، ويضمن حداً أدنى من مستوى التعليم^(٢).

(١) برو، فيليب، مرجع سابق، ص ٣٣٦، ٣٤٢، ٣٤٤.

(٢) الشرعة، فراس، مرجع سابق، ص ٤٧.

ثم إطار قانوني سياسي يضمن حرية التعبير والرأي وينظم أشكال وأساليب المشاركة السياسية، وعلى أي حال فإن المشاركة السياسية بمختلف أشكالها تتأثر بعوامل مختلفة، ويختلف تأثير هذه العوامل من بلد لآخر في كثير من الأحيان نظراً لاختلاف الخصائص المميزة لشعب كل دولة، حيث تساهم هذه العوامل في بلورة حجم المشاركة السياسية من قبل المواطنين، إلا أنه يمكن القول أن أهم العوامل المؤثرة في عملية المشاركة السياسية بشكل عام هي (١):

- العوامل الاجتماعية السكانية: وتتجلى عادةً في الجنس والسكن ومكان الإقامة.
- العوامل الاقتصادية: كمستوى الدخل والانتماء المهني.
- العوامل الثقافية: كمستوى التعليم والانتماء الأيديولوجي والثقافة السياسية والتشئة السياسية.

لذلك سيتناول هذا المطلب المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السياسية كعوامل مؤثرة على طبيعة المشاركة السياسية.

أولاً: العوامل الاجتماعية السكانية:

أ- الجنس:

يشير كل من فيربا وناي إلى أن هنالك علاقة بين المشاركة السياسية والفروق في النوع (ذكور وإناث) حيث يؤكدون على أن معظم الدراسات قد كشفت أن الرجال أكثر احتمالاً للمشاركة في النشاط السياسي من النساء، حيث زادت التباينات في النشاط السياسي بين الرجل والمرأة، وظهرت بصورة واضحة في الأنشطة السياسية الجماهيرية كالتصويت ودرجة أعلى في الأنشطة التي تتسم بالصعوبة المهنية كالمناصب السياسية (٢). كما يرى بعض علماء الاجتماع أن الرجال في العادة أكثر مشاركة من النساء، وأن انتخابات معينة أو مرشحاً معيناً قد يزيد من مشاركة بعض الناس سياسياً، وإنه في العادة يكون من أولئك الذين ينحدرون من أسر نشطة سياسياً (٣).

(١) عاشور، إياس، ٢٠٠٣، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، رسالة جامعية (ماجستير)، الجامعة الأردنية، ص ١٤.

(٢) Verba, s. and Nie, N, Op, cit, P.234 – 244.

(٣) الجوهري، عبد الهادي، مرجع سابق، ص ٦٢.

ب- متغير العمر ومكان الإقامة:

تتأثر المشاركة السياسية بمتغير العمر، حيث يعزو بعض المفكرين السياسيين العلاقة الطردية بين المشاركة السياسية ومتغير العمر إلى أن الفئات العمرية الصغيرة تكون ذات دخل متدني، وهناك مرونة في اهتماماتها الوظيفية، وأن تركيزها يكون على الأمور الترفيحية على حساب الأمور السياسية ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن مسؤوليات صغار السن أقل من مسؤوليات من يكبرهم سناً. فالشباب بحاجة إلى أن يكتسبوا ذاتهم، وهذا لا يأتي إلا بالتجربة، والتجربة تحتاج إلى وقت، وعلى هذا الأساس تكون رغبة الشباب واستعدادهم للمشاركة أقل ممن يكبرهم سناً^(١).

وكذلك هنالك عدد من الدراسات الهامة قد كشفت عن أن جماعات متوسطي العمر تتجه نحو المشاركة أكثر من الجماعات الأصغر أو الأكبر عمراً، حيث بين (لين Laine) أن رغبة أفراد المجتمع في سن الخامسة والخمسين (٥٥) وأكثر في المشاركة السياسية تأخذ بالتناقص تدريجياً، وكذلك يفقدون شعورهم بأهمية الفوائد الاقتصادية التي يجنونها من القرارات الحكومية وخاصة بعد تقاعدهم^(٢).

أن ارتباط درجة المشاركة السياسية بالإقليم ومكان الإقامة يختلف من مجتمع لآخر ومن دولة لأخرى، فيلاحظ مثلاً أن مستويات المشاركة السياسية العليا في الدول الغربية ترتبط إلى حد ما بعوامل اجتماعية واقتصادية وجغرافية كالإقامة في الريف والمدينة، حيث تزداد درجة المشاركة السياسية في المدن أكثر منها في الريف، وعلى العكس من ذلك يلاحظ أن سكان المناطق الريفية في العديد من الدول النامية أكثر مشاركة سياسية وخصوصاً التصويت في الانتخابات بالمقارنة مع سكان المناطق الحضرية^(٣).

ثانياً: المتغيرات الاقتصادية:

تشير العديد من الدراسات إلى أن هنالك علاقة بين مستوى الدخل وبين درجة المشاركة السياسية، حيث يؤكد (ملبراث Milbrath) على أن الحالة الاقتصادية المرتفعة ترتبط وبشكل رئيسي مع زيادة احتمالية المشاركة في عدة أعمال سياسية مختلفة، إذ أن حالة الفرد الاقتصادية

(١) الشريعة، فراس، مرجع سابق، ص ٥٠.

نقلاً عن فراس الشريعة، مرجع سابق، ص ٥٠.

(٢) Laine, Robert, Political Life, The Free Press, New York. 1959, p.46.

(٣) الشريعة، فراس، المرجع نفسه، ص ٥١.

والاجتماعية العالية تجعله أكثر احتمالية للتصويت وحضور الاجتماعات والمشاركة في الحفلات والحملات الانتخابية وما يشبه ذلك، حيث وجدت العديد من الأبحاث والدراسات أن المتغيرات التي ترتبط بالنشاطات السياسية ترتبط أيضاً بالنشاطات الاجتماعية الغير سياسية، وأبعد من ذلك حيث أن الأشخاص الذين ينشطون في الأمور الاجتماعية هم أكثر احتمالية من أولئك الغير نشيطين في المشاركة السياسية، إذ أن إحدى الدراسات أوضحت أن المشاركة في القرارات في المنظمات الغير سياسية هي تراكمية، وأن الأشخاص المشاركون في القرارات في منظمة واحدة هم أقرب احتمالية إلى أن يشاركوا في القرارات في منظمات أخرى وبشكل جيد.

كما يضيف (ملبراث) أنه ليس كل واحد نشيط اجتماعياً محتمل أن يكون نشيط في السياسة، لكن محتمل للشخص الذي يستمتع بالنشاطات الاجتماعية أن يدخل السياسة أكثر من الشخص الذي يتجنب المشاركة الاجتماعية^(١).

ولهذا تعتبر المكانة الاقتصادية - الاجتماعية من المتغيرات المؤثرة على عملية المشاركة السياسية، فقد وجدت الدراسات أن لدى الأفراد من ذوي الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية العليا رغبة أكثر في المشاركة من هؤلاء الذين يأتون من خلفيات اجتماعية واقتصادية دنيا^(٢).

المتغيرات الثقافية:

تعتبر المتغيرات الثقافية إحدى العوامل المؤثرة وبشكل أساسي على عملية المشاركة السياسية، فالمستوى التعليمي والانتماء الديني والثقافة السياسية والتنشئة السياسية جميعها تلعب دوراً مهماً إزاء مشاركة الأفراد، وهذه المتغيرات هي كما يلي:

- مستوى التعليم والانتماء الديني:

يقاس المتغير الأول انطلاقاً من الشهادات العلمية التي تم الحصول عليها، الأمر الذي يدخل تفاوتاً بين الشرائح الأكثر سناً والشرائح الأكثر شباباً من بين السكان لأن عدد الحاصلين على شهادة الثانوية من كل فئة السن تطور كثيراً خلال الأربعين سنة الأخيرة، أي أن نسبة الحاصلين على الشهادات اليوم هو أكثر بكثير من عدد الحاصلين عليها قبل أربعين سنة، ومن المسلم به أن مستوى الدراسات المرتفع يزيد من الميل الطبيعي للتصويت وللاهتمام بالسياسة.

(١) Milbrath, Lester, Political Participation, North Western University, Chicago, P. 16-17.

(٢) الشرعة، فراس، مرجع سابق، ص ٥٠.

ويبقى الدين العامل الأكثر أهمية في مجال التنبؤ بالسلوك الانتخابي، ففي فرنسا مثلاً كان الكاثوليك الممارسون بانتظام للشعائر الدينية دائمي التردد وبشكل مكثف في التصويت لصالح اليسار، إلا أن بعض التطور لوحظ منذ خمسة عشرة سنة، حيث أصبحوا يصوتون في أغلب الأحيان لصالح الوسط واليمين أكثر من الناخبين الآخرين.

إلا أن المعتقدات الدينية تبقى من العوامل المهمة التي تؤثر شدة المشاركة السياسية أو ضعفها، فالذين يمارسون الشعائر الدينية بانتظام يصوتون عادةً لصالح المحافظين^(١).

ومن جهة أخرى يرى البعض أن الظاهرة الحزبية مثلاً تؤدي إلى عدم استقرار سياسي كما أنها أدوات لتفتيت وحدة الأمة^(٢).

- الثقافة السياسية:

تعتبر الثقافة السياسية (Political Culture) إحدى أهم العوامل المؤثرة على عملية المشاركة السياسية، فهي تعبر عن القيم السياسية التي يحملها الأفراد، لذلك يعرفها البعض بأنها: "مجموعة القيم والمعتقدات السياسية الأساسية السائدة في أي مجتمع، والتي تميزه عن غيره من المجتمعات"^(٣). في حين يرى ديفرجيه أن الثقافة السياسية هي عبارة عن فرع من فروع الثقافة العامة مثلها كمثل الثقافة الاقتصادية والثقافة الجمالية، وهي تعني بصورة عامة "جميع الأوجه الأساسية للثقافة"^(٤). وهو بهذا يقصد الأفكار والسلوك والمعتقدات والقيم السياسية المكتسبة.

ومن هنا فإن أهم ما تقوم به الثقافة السياسية هو تأثيرها في السلوك السياسي للمواطنين، كما أنها تساهم في تحديد أصحاب الحق في المشاركة السياسية وأشكالها وكافة العلاقات السياسية في المجتمع، فالثقافة السياسية تساهم في بلورة تصور الفرد للنظام السياسي القائم في الدولة سواء كان هذا التصور يتسم برفض النظام السياسي القائم في الدولة أو بقبوله، كما تساهم في تشكيل قناعات حول الانخراط في النشاطات والتصور الذي يحمله الفرد^(٥).

(١) برو، فيليب، مرجع سابق، ص ٣٣٢ - ٣٣٣.

(٢) النقرش، عبد الله، ١٩٩٢، التجربة الحزبية في الأردن، عمان، لجنة تاريخ الأردن، ص ٢١.

(٣) الجوهرى، عبد الهادي، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٤) ديفرجيه، موريس، سوسيولوجيا السياسة، وزارة الثقافة والإرشاد، دمشق، ١٩٨٠، ص ١٢٨.

(٥) عاشور، إياس، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (١٩٨٩ - ٢٠٠١)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية،

٢٠٠٣، ص ١٨.

يرى الباحث أن الثقافة السياسية وبمفهومها السائد تحتوي على مجموعة من العناصر وهي: القيم والأفكار والمعتقدات والمبادئ والمعلومات السياسية، وهذه العناصر هي مكتسبة وهي التي تحدد مقدار الوعي السياسي لدى الشباب بشكل عام ولدى طلبة الجامعات بشكل خاص وتحديدًا طلبة الجامعة الأردنية، وبما أن الثقافة السياسية هي ثقافة مكتسبة، فإن على الجامعة الأردنية دور كبير في تثقيف طلبتها سياسياً، بوصفها إحدى أبرز المنارات الثقافية في الأردن، لأن الهدف النهائي من الجامعات هو خلق جيل واع ومتعلم ومتقن يستقن العمل بالأساليب الديمقراطية بكافة أشكالها، فالتنظيم والإدارة المنهجية العلمية الصحيحة تساعد في النهاية إلى الوصول إلى الأهداف بكل يسر ودون عقبات.

- التنشئة السياسية:

تعتبر التنشئة السياسية عملية تعلم يكتسبها الأفراد عن طريق مصادر متعددة داخل المجتمع، وهي عملية مؤثرة بشكل كبير على مقدار ومدى وشدة المشاركة السياسية لدى الأفراد، لذلك تعتبر التنشئة السياسية السليمة الخطوة الأولى للمشاركة السياسية، لذلك هي إحدى المتغيرات المؤثرة وبشكل كبير على عملية المشاركة السياسية. ولذلك يعرفها البعض بأنها: "العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة، معارفه، ومشاعره، وتقييماته لبيئته ومحيطه السياسي^(١). أي أنها عملية تفاعل بين الفرد وبين النظام السياسي والقنوات الأخرى التي تقوم بتنشئته، في حين أن هنالك من يرى أن التنشئة السياسية تعني "التلقين الرسمي وغير الرسمي المخطط وغير المخطط للمعلومات والقيم والممارسات السياسية والخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع، وانطلاقاً من هذا المفهوم يمكن تحديد أربعة عناصر لمفهوم التنشئة السياسية وهي^(٢):"

- ١- التنشئة السياسية هي أساساً عملية تعلم.
- ٢- يتجه هذا التعلم إلى القيم والاتجاهات السياسية.
- ٣- التنشئة السياسية عملية مستمرة يتعرض لها الفرد في مختلف مراحل حياته.
- ٤- التنشئة السياسية هي شرط ضروري لنشاط الفرد داخل المجتمع السياسي.

(١) داوسن، ريتشارد، وآخرون، التنشئة السياسية، جامعة قاريونس بنغازي، ص ٥.

(٢) الجوهرى، عبد الهادي، مرجع سابق، ص ٣٥-٣٦.

لهذا تعتبر التنشئة السياسية عملية تطويرية يتمكن المواطن من خلالها من النضوج سياسياً، وخلال هذه العملية يكتسب الفرد معلومات ومشاعر ومعتقدات متنوعة تساعد على فهم وتقييم الارتباط بالبيئة السياسية المحيطة به، والأسرة تساعد في تشكيل وتنمية التفكير السياسي ولقد اهتم ريتشارد ميريلمان (R, Merelman) بهذا الجانب من التنشئة السياسية وخصوصاً فيما يتعلق بتنمية التفكير الأخلاقي، الأيديولوجي (العقائدي) ويرى أن هنالك ارتباطاً بين وجود روابط وانتماءات إيجابية بين الوالدين والأبناء، الأمر الذي يشجع على نمو الأيديولوجيا السياسية في الطفل النامي. فالأسر تؤثر على كيفية نمو الذات السياسية لدى الأفراد بعدة طرق مختلفة، فهي من التنظيمات الرئيسية التي تتحقق من خلالها عملية التنشئة السياسية والتي تساهم في التعلم السياسي في طرق مختلفة، ويبرز التأثير الرئيسي للأسرة من خلال اكتساب أفرادها توجهات سياسية أساسية ويتضمن ذلك الارتباط بالنظام السياسي بصفة عامة والإحساس بالانتماء للجماعات السياسية والاجتماعية الأخرى.

إن كون الأسرة إحدى القنوات الرئيسية للتنشئة السياسية يعني أن هذه العملية ليست مركزية، وأن بعض أهم مكونات التنشئة السياسية وأكثرها تأثيراً لا تخضع للسيطرة المباشرة لنظام الحكم وقادته، فعندما يقوم عدد كبير من الوحدات الصغيرة المستقلة نسبياً بأداء بعض الجوانب الهامة من التعليم السياسي يصبح من الصعب على نظام الحكم وقادته المراقبة والإشراف الدقيق على عمليات ومحتوى التنشئة السياسية، والدور المهم للأسرة يساعد كذلك على جعل التعلم السياسي عملية غير منتظمة وتحدث بالصدفة. فالأسر بصورة عامة لا تؤدي عملية التنشئة السياسية بشكل مقصود، فكثير من التعلم السياسي الذي يحدث في الأسرة يتم بدون تخطيط منظم أو نية سابقة.

كذلك فإن الدور المهم الذي تلعبه الأسرة يعطي تحيزاً نحو اعتبار التنشئة السياسية عملية (محافظة)، فالأسرة بحكم تركيبها من أجيال متعددة تنزع إلى نقل التوجهات من الجيل الأكبر إلى الجيل الأصغر، ونظراً لأن الأطفال يميلون إلى محاكاة وتقليد النماذج التي يمثلها الوالدان، ونظراً لأن الوالدين يحاولان إعادة خلق نفسها من خلال أطفالهما فإن التأثير بين الأجيال يعمل بشكل غالب على المحافظة على الأنماط السائدة بدلاً من تغييرها، وبسبب هذا التحيز المحافظ فإن تأثير الأسرة في التنشئة السياسية يعمل على منع التغيير السريع والشامل في التوجهات السياسية الجماهيرية^(١).

(١) داوسن، ريتشارد، التنشئة السياسية، مرجع سابق، ص ١٧٦-١٧٧-١٧٨.

ومن جهة أخرى تلعب المدرسة والجامعة دور مهم جداً في عملية التنشئة السياسية وسيتم مناقشة دور هاتين المؤسستين في إطار تأثير الفصل الدراسي (تأثير المقرر الدراسي) وكذلك تأثير التنظيمات السياسية الطلابية (الحركات الطلابية).

أولاً: المقررات الدراسية:

يعتبر المقرر الدراسي أحد أهم الوسائل المحتملة في التنشئة السياسية وهو جوهر النظم التعليمية وأحد أعظم أشكال الثقافة في التاريخ الإنساني، وهذه التصورات يتم تقديمها من أجل تعليم المواطنة وبصفة عامة فإن القيادات السياسية والتربوية تنظر إلى المقرر على أنه قناة مناسبة لنقل المعرفة والقيم المؤدية إلى بناء المواطن الجيد. والمدرسة تبرز كأحدى الأدوات الرئيسية التي تشكل التربية الوطنية عن طريق مقرراتها التعليمية ومناهجها التربوية.

إلا أن إشكالية التنشئة السياسية في المدرسة تنبع من أن الاتجاهات السياسية التي يتعلمها الطفل عند سماعه لأحاديث الكبار متناقضة ومتعارضة ومخالفة بشكل مباشر لما يتعلمه الأطفال في المدرسة فمن خلال الاستماع إلى كبار السن يتعلم الطالب أن الحكومة مكونة من أشخاص ضعفاء، أغبياء، أنانيون وطموحين، فمهما كانت الصور التي يقرأ عنها الطالب في المواد الاجتماعية والتربية الوطنية فإنهم دائماً يسمعون الكبار يشيرون إلى الحكومة على أنها مصدر لشر وأن الرجال الذين يديرونها هم أدوات للنشر^(١).

إلا أن هذا التناقض بين المقرر الدراسي والمؤشرات السياسية الأخرى ليس بهذه الحدة، فعندما ترسم الكتب المدرسية عالماً سياسياً متفقاً مع ملاحظات الطالب عنه ومتفقاً مع ما تم نقله من خلال قنوات التنشئة السياسية الأخرى، فإن الطالب سيكون أكثر استعداداً لتقبل الدروس السياسية التي تقدمها هذه المقررات ويبرز هنا الدور المهم الذي يقوم به المدرس في نشر القيم السياسية ونقلها إلى الطلاب، على اعتبار أن المدرس هو النموذج الأول للسلطة السياسية.

ثانياً: الحركات الطلابية:

يميل اتجاه الإرادة السياسية العليا في الأردن إلى استنهاض الطاقة الشبابية الأردنية الكامنة في دورة التنمية الشاملة، تأكيداً لضرورة دعم أهداف القيادة السياسية للقوى البشرية الفاعلة. ولعل ما تضمنته كتب التكليف السامية للحكومات المتعاقبة خلال الفترة الأخيرة بخصوص الشباب، وما سبق من لقاءات ملكية بالشباب أيضاً قد مثل قوة دفع استثنائية للقطاع

(١) داوسن، ريتشارد، مرجع سابق، ص ١٨٧ - ١٨٨.

الشبابي الذي يفترض به أن يكون قاطرة التقدم وأبرز أحصنة الحراك والتحديث السياسي والاجتماعي.

ويمكن القول بأن المنظمات الشبابية في الأردن تتوزع على النحو التالي:

- المنظمات الشبابية الرسمية: ويتمثل البرامج والملتقيات المتعددة التي يحتضنها المجلس الأعلى للشباب. إلا أن التأثير الحقيقي على الشباب لم يكن بشكل المطلوب.

- المنظمات الشبابية الطلابية: وتمثلها المجالس الطلابية في الجامعات الأردنية والتي تشهد تفاوتاً في الفاعلية ووضوح الأهداف، كما تمثلها الأندية الطلابية في الجامعات الأردنية إلى جانب برلمان الطلبة الذي ما زال يمثل ازدواجية تمثيل طلبة الجامعات على اعتبار أن المجالس الطلابية هي الممثل الوحيد لهم قانونياً مع ضرورة التأكيد على أهمية الجانب التعليمي والتربوي والتنموي والسياسي في البرلمان.

- المنظمات الشبابية المدنية: وتمثلها الملتقيات الشبابية في مراكز الأبحاث والدراسات الأردنية، وهي حلقات شبابية حديثة العهد تم الاتجاه إلى تشكيلها في الغالب تحت وطأة ضرورة استكمال متطلبات تحويل هذه المراكز.

- المنظمات الشبابية الحزبية: وتمثلها الدوائر الخاصة بفئة الشباب والطلبة منهم داخل الأحزاب السياسية، وهذه الدوائر تقوم برعاية الطلبة ومتابعة شؤونهم الدراسية داخل الجامعة وإعطائهم أهمية كبرى على اعتبار أنهم الوسيلة التي يتم من خلالها تنفيذ برامجها الحزبية داخل الجامعات^(١).

أن جميع هذه المنظمات الشبابية والحركات الطلابية تستمد فاعليتها وقوتها من وجود ثقافة سياسية قانونية واعية وتنشئة سياسية سليمة، حتى يكون هنالك طلبة جامعيين مؤهلين للعمل السياسي والحزبي كذلك وجود مناخ سياسي يساعد على العمل السياسي ويبدد نظرة الخوف من السلطة ويمضي قدماً في دفع عجلة الحريات العامة في البلاد.

(١) النقرش، عبد الله، ٢٠٠٦، الشباب والمشاركة السياسية، بحث غير منشور، الجامعة الأردنية، ص ٥-٦.

الخلاصة:

تعني المشاركة السياسية "مجموعة الحقائق السياسية التي يمارسها المواطنون وبشكل طوعي من أجل التأثير على صناعات القرار، لتحقيق مصلحة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية معينة سواء كانت هذه المصلحة عامة أو خاصة، وذلك ضمن نسق من التفاعلات داخل النظام السياسي.

وهذا يعني أن المشاركة السياسية هي عملية سلمية ولها العديد من الأشكال منها ما هو تقليدي مثل التصويت، المشاركة في الحملات الانتخابية، اتصالات المبادأة التي يقوم بها المواطنون، النشاط التعاوني، ومنها ما هو غير تقليدي مثل الاتصال، الضغط والتأثير، النشاط التنظيمي، العنف، إلا أن غالبية علماء السياسة يميلون إلى الأخذ بالأشكال التقليدية للمشاركة السياسية، وعلى الرغم من أهمية المشاركة السياسية ودورها في الحياة السياسية إلا أن هنالك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على طبيعة وكيفية المشاركة السياسية وهذه العوامل هي عوامل اجتماعية سكانية واقتصادية وثقافية سياسية. إلا أن التنشئة السياسية والثقافة السياسية والمناخ السياسي المتاح جميع هذه العناصر تلعب دوراً مهماً في عملية المشاركة السياسية على الرغم من وجود عوامل وعناصر كثيرة غير ظاهرة يمكن لها أن تؤثر على زخم المشاركة السياسية مثل عامل الخوف من السلطة وهو عامل نفسي يمكن السيطرة عليه عن طريق زرع ثقافة سياسية وتنشئة سياسية سلمية أساسها الحرية بدل الخوف مما يؤدي إلى خلق جيل من الشباب مؤهل لقيادة العمل السياسي ويحظى بثقة الكبار.

المبحث الثاني

ماهية الأحزاب السياسية

تمهيد:

تناول الكثيرون من الكتاب وفقهاء القانون الدستوري والعلوم السياسية الأحزاب بالتعريف وبالرغم من اتفاقهم على عناصر معينة إلا أنهم لم يتفقوا على تعريف واحد^(١). بحيث أبح تعريف الحزب السياسي يتضمن قدراً من الصعوبة، وذلك نظراً للاختلاف بين الباحثين في هذا الأمر لاختلاف مداخلهم في التعامل مع هذا المفهوم^(٢).

ولهذا أصبح هنالك عدة تعريفات للحزب السياسي تعكس في الغالب نظرة المفكرين لطبيعة الحزب ودوره، وهي في مجموعها تدور حول العناصر الأساسية للحزب "مجموعة من الأشخاص الذين تجمعهم أفكار ومبادئ مشتركة، ويخضعون لتنظيم وقيادة موحدة وهدفهم الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها"^(٣).

(١) هيك، خليل، ١٩٧٩، الأحزاب السياسية فكرة ومضمون، القاهرة، أسبوط، مكتبة الطليعة، ص ١٦.
 (٢) مصالحة، محمد، ١٩٩٩، التجربة الحزبية السياسية في الأردن - عمان، دار وائل للنشر، ص ١٤.
 (٣) بركات، نظام، ١٩٨٧، الأحزاب الأردنية وحقوق الإنسان، عمان، دار الكرمل، ط٢، ص ١٢.

المطلب الأول: المعنى الاصطلاحي للحزب السياسي؛

المعنى اللغوي:

جاء في "لسان العرب" لابن منظور، أن الحزب هم الجماعة من الناس، والجمع أحزاب، ومن دلالات التراث أن ورد لفظة الأحزاب لتدل على جنود الكفار ممن تألبوا على حرب النبي صلى الله عليه وسلم وهم قریش وغطفان وبنو قريظة. والحزب الورد، أي ما يجعله المرء على نفسه ويعتاده من دعاء وصلاة وقراءة^(١). ويعرف معجم اللسان الوسيط كلمة حزب بمعنى "الأرض الغليظة، والجماعة فيها قوبة وصلابة"^(٢)، والحزب أيضا "كل قوم تشاكنت قلوبهم وأعمالهم فهم أحزاب وإن لم يلق بعضهم بعضاً"^(٣).

وكلمة "سياسي" مأخوذة من كلمة "سياسة" وهي "القيام على الشيء ما يصلحه، والسياسة فعل السائس يقال هو يسوس الدواب إذا قام عليها والوالي يسوس الرعية"^(٤). كما جاءت بمعنى "استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في العاجل والأجل، وهي فن الحكم وإدارة أعمال الدولة في الداخل والخارج، وسياسي هو الذي يزاول السياسة ويتخذها حرفة له"^(٥).

- المعنى الاصطلاحي للحزب السياسي:

يرى الفقيه الفرنسي "مورس ديفرجيه" أن هنالك عدة نظريات تتعلق بموضوع الحزب السياسي فهناك المفهوم الليبرالي الذي ينظر للحزب كجماعة عقائدية، فالحزب "هو اجتماع رجال يعتقدون العقيدة السياسية نفسها" حسب ما يقول "بنجامن كونستان" سنة ١٨١٦. وفي هذا الصدد أشار "ديفيد هيوم" إلى أن البرنامج يلعب دوراً أساسياً في البداية بحيث يعمل على تكتيل أفراد متفرقين وفيما بعد يأتي التنظيم في المرتبة الأولى بعد أن تصبح الأفكار والمشاريع ثانوية بكل معنى الكلمة^(٦).

(١) لسان العرب، ١٩٩٧، للإمام العلامة ابن منظور، المجلد الثالث، ط٢، ص ١٤٨.

(٢) المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، وآخرون، الجزء الأول، ص ١٧٠.

(٣) لسان العرب، مرجع سابق، المجلد الثالث، ط١، ص ٣٦١.

(٤) المنجد في اللغة والإعلام، ط٢٤، ص ١٣١.

(٥) الألفبائي، الجيلاني بن الحاج يحيى، وآخرون، ١٩٩٧، ط١٠، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، ص ٤٠.

(٦) ديفرجيه، موريس، ١٩٨٠، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد، عبد الرحمن حسن، بيروت، دار النهار،

إن المفهوم الليبرالي للأحزاب السياسية يركز على الجانب العملي أو الهدف النهائي للعملية السياسية التي يقوم بها الحزب، فالبرنامج السياسي للحزب يلعب دوراً جوهرياً في مرحلة تأسيسه إذ يعمل على تحقيق التآلف بين أفراد متفرقين حتى تبرز الاعتبارات التنظيمية فيما بعد^(١).

وفي هذا الإطار يرى "مورس ديفرجيه" أن الحزب هو "جماعة ذات كيان خاص وأن الأحزاب المعاصرة تتميز بكياناتها وبنيتها"^(٢)، بينما نرى جيلنك يعرف الحزب بأنه "مجموعة تشكل بفعل الاتفاق العام حول أهداف سياسية تعمل على تحقيقها"^(٣)، وهو التعريف الذي يقترب مع تعريف "إدموند بيرك" الذي يعرف الحزب السياسي بأنه "جسم أو مجموعة من الأفراد متحدين بمساعدهم الموحد مستهدفين تحقيق الصالح القومي، على أساس مبادئ محددة توافقوا عليها"^(٤)، أما "كلنسن" فقد رأى بأن الحزب هو "عبارة عن تنظيمات تضم عدداً من الأشخاص يعتقدون أفكار سياسية واحدة، والتي تعمل على ضمان تأثيرهم الفعال على إدارة الشؤون السياسية في الدولة"^(٥).

ومن خلال دراسة التعريفات السابقة نجد أن الأول يركز على الجانب الفني الوظيفي، وغايته المصلحة الانتخابية، بينما يرى باقي التعريفات تركز على أن يكون لحزب برنامجاً معيناً وغايته المصلحة القومية^(٦)، أو أن يكون الحزب مؤثراً وفعالاً داخل الدولة، وفي ذلك إشارة من الأستاذ كلنسن إلى أن التأثير الفعال في إدارة شؤون الدولة السياسية، يكون عن طريق ضمان وحدة أفكار أعضاء الحزب.

أما المفهوم الماركسي للحزب فيرى "ديفرجييه" أنه يقوم على الطبقة بعكس المفهوم الليبرالي الذي يقوم على العقيدة، ويركز المفهوم الماركسي على مسائل تتعلق بمستوى المعيشة والمهنة والثقافة والولاء السياسي^(٧).

(١) الخطيب، نعمان أحمد، ١٩٨٣، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم، القاهرة، دار الثقافة، ص ١٢.

(٢) ديفرجيه، مورس، مرجع سابق، ص ٣.

(٣) موسوعة علم السياسة، د. ناظم عبد الواحد الجاسور، ٢٠٠٤، ط١، ص ١٦٩.

(٤) هيكل، خليل، الأحزاب السياسية فكرة ومضمون، مرجع سابق، ص ١٧.

(٥) موسوعة علم السياسة، د. ناظم عبد الواحد الجاسور، ٢٠٠٤، ط١، ص ١٦٩.

(٦) نفرش، عبد الله، ١٩٩٢، التجربة الحزبية في الأردن، عمان، لجنة تاريخ الأردن، ط٢، ص ١٨.

(٧) نهويض، وليد، ١٩٨٨، السلطة والحزب، القاهرة، دار الزهراء، ص ١٣٠.

والتعريف الماركسي للحزب يستند إلى النظرية الماركسية وموقعها من البنى البرجوازية والطبقية، فالحزب السياسي عند ماركس هو تعبير عن المصلحة الاقتصادية لطبقة ما، وعند لينين هو القطاع الطبيعي لهذه الطبقة، أما وصول الحزب إلى السلطة فيكون عن طريق التغيير والثورة وليس بالطرق السلمية والحوار الديمقراطي^(١). وفي نهاية الأمر يصبح الحزب هو التعبير المنظم عن طبقة اجتماعية، فهو طبقة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الاستغلال بشتى صورته والوصول إلى الحكم وإقامة ديكتاتورية "البروليتاريا"^(٢).

ويلاحظ هنا أن المفهوم الماركسي للحزب السياسي يتناقض مع مفهوم الحزب السياسي أساساً والذي يتضمن التعددية وحرية ممارسة العمل السياسي، كما ويمارس نشاطه سلمياً وذلك بالحوار الديمقراطي لا عن طريق الثورة والقوة.

أما الفقه العربي فيكاد يقترب مع الفهم الليبرالي، فالحزب السياسي هو جماعة من المواطنين متفقين على تنفيذ مبادئ سياسية معينة، إذا تولت السلطة وذلك في حال نجاح ممثلها في المجالس النيابية^(٣).

في حين أن هنالك من يعرف الحزب بأنه: "مجموعة من الأشخاص الذين تجمعهم أفكار ومبادئ مشتركة ويخضعون لتنظيم وقيادة موحدة هدفهم الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها"^(٤). ويعرف أيضاً بأنه "عبارة عن مجموعة من الأفراد يتحدون في تنظيم بغرض تحقيق أهداف معينة عن طريق استعمال حقوقهم السياسية"^(٥). بينما يرى البعض أن الحزب هو "ذلك التنظيم القائم على مبادئ معينة تستطيع أن تجد لها مناصرين ومشيعين راغبين في تطبيق هذه الأفكار على أرض الواقع والوصول إلى السلطة السياسية"^(٦).

وعند دراسة هذه التعريفات يمكن ملاحظة أنها تعريفات متعددة ولكنها متشابهة، في حين أن هنالك من يرى ضرورة وجود ثلاث عناصر أساسية في العمل الحزبي وهي^(٧):

(١) نقرش، عبد الله، مرجع سابق، ط١، ص ١٨.

(٢) مصالحة، محمد، مرجع سابق، ص ١٥.

(٣) القاموس السياسي، أحمد عطية أحمد، ١٩٦٨، ط٣، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٢٤.

(٤) بركات، نظام، الأحزاب الأردنية وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ١٢.

(٥) هيكل، خليل، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٦) مشاقبة، أمين، ١٩٩٩، النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية، عمان، دار الحامد للطباعة والنشر، ط٤، ص ٢٥٦.

(٧) مصالحة، محمد، مرجع سابق، ص ١٥.

- ١- مجموعة من الأفراد قادرة على التعبير عن مطالبهم.
- ٢- هدف هذه الجماعة الوصول إلى الحكم، لتنفيذ برنامج سياسي معين سواء كانت أغراضه اجتماعية أو اقتصادية... الخ.
- ٣- تسلك هذه الجماعة لتحقيق هدفها الطرق الديمقراطية، ومن هنا فإن الأحزاب التي تلجأ إلى استخدام القوة والعنف تخرج من نطاق التعريف وأيضاً تلك التي لا يكون من مبادئها الاشتراك في الحكم.

وقد يكون تعريف نعمان الخطيب هو التعريف الأكثر ملائمة لهذه الدراسة، إذ يعرف الحزب السياسي بأنه "ذلك الجمع من الأفراد المتحدين والذين يعملون بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم أو المشاركة فيه بقصد تنفيذ أو تحقيق برامج سياسية معينة"^(١).

أما المقصود بعبارة الأحزاب السياسية الأردنية فيقتصر على الأحزاب المرخصة والمسجلة رسمياً وفقاً لقانون الأحزاب الأردني رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢م، الذي عرف الحزب السياسي بأنه "كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الأردنيين وفقاً للدستور وأحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروع"^(٢).

المطلب الثاني: نظريات نشوء الأحزاب السياسية:

أولاً: نشأة وتطور الأحزاب السياسية:

تعتبر ظاهرة الأحزاب السياسية بمحتواها الجماهيري المنظم (أي التي ترتبط بالجمهور أو بقطاع كامل منه) ظاهرة حديثة جذورها إلى أواخر القرن التاسع عشر. أما الظاهرة الحزبية بمعنى التشيع السياسي أو المذهبية السياسية فتمتد جذورها إلى ما هو أبعد من ذلك في بطون التاريخ، وربما أمكن القول بأن نشوئها ونموها كان مرافقاً لنشوء ونمو السياسة نفسها، إذ تتمركز مصادر الظاهرة الحزبية حول الثورات الكبرى، وبصفة خاصة الثورات الثلاث، الأمريكية والفرنسية والشيوعية، ومع ذلك فإن أصولها التاريخية تعود إلى أبعد من ذلك بكثير، فقد عرفت الحضارات القديمة العمل الحزبي، فعرفته الحضارة اليونانية والرومانية وكذلك الإسلامية.

(١) الخطيب، نعمان، أحمد، مرجع سابق، ص ١٥.

(٢) المادة (٣) من قانون الأحزاب السياسية الأردني، رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢.

ففي الحضارة اليونانية ارتبط الحزب بمفهوم الممارسة السياسية التي تدور حول تأييده أو معارضته للقائد السياسي من ناحية والوضع الاقتصادي من ناحية أخرى.

أما الحضارة الرومانية فقد كان مفهوم الحزب مرتبطاً بالإصلاح الدستوري، ومن هنا عرفت الجماعة الرومانية حزب الأحرار وحزب الشعب، وكان محور الخلاف بينهما يقوم على مفهوم العدالة والمساواة والتميز العنصري^(١).

أما في الحضارة الإسلامية فإن مفهوم الحزب مرتبط بما جرى من أحداث عقب وفاة الخليفة الثالث عثمان بن عفان، إذ انقسم المسلمون ما بين مؤيد لعلي بن أبي طالب ومؤيد لمعاوية بن أبي سفيان، وكان يعرف كل فريق بأنه حزب^(٢).

كما أن هناك اتجاه يشير إلى أن نشأة الأحزاب ترتبط بظاهرة الأعيان التي نشأت في أوروبا، وعبرت عن مواقف رموز المجتمع الأرستقراطي من السياسات العامة، وقد ساهمت في تطور النظام البرلماني، حيث كانت الكتل البرلمانية بين مؤيد ومعارض لسياسة ما، مما أدى إلى إيجاد صبغة أكثر ملائمة^(٣).

ومع ذلك فإن تشابه المصطلحات يجب ألا يخدعنا ويدفعنا إلى الكلام عن هذه المؤسسات، لأنه وإن كان البعض ذا طبيعة سياسية، إلا أنها لا تؤدي نفس الدور الذي تؤديه الأحزاب السياسية بمعناها الدقيق، وهو الوصول إلى السلطة وممارستها بالطرق الدستورية، فالأحزاب السياسية بتنظيمها وأهدافها تتبلور طبيعتها من خلال سلوكها المشروع في الوصول إلى السلطة. وهي بهذا المعنى فإن الأحزاب لم تكن موجودة إلا مع بداية القرن التاسع عشر حيث نشأة في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقلت إلى البلاد الأوروبية^(٤).

إن الأحزاب السياسية ترتبط دائماً بالديمقراطية، لأن النظام الحزبي نشأ بداية في أنظمة الحكم التي تأخذ بالأساليب الديمقراطية، فلم يمنع هذا من أن تأخذ بعض الأنظمة الأخرى بفكرة الأحزاب وتطبقها مثل الأنظمة الماركسية.

(١) مصالحة، محمد، التجربة الحزبية السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص ٥.

(٢) نقرش، عبد الله، التجربة الحزبية في الأردن، مرجع سابق، ص ١٥-١٦.

(٣) نقرش، عبد الله، المرجع نفسه، ص ١٥-١٦.

(٤) الخطيب، نعمان أحمد، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصر، مرجع سابق، ص ٢١.

إن الأحزاب تقوم بدور هام ومؤثر في المجتمعات الديمقراطية، حتى قيل بأن الأحزاب هي التي تخلق الديمقراطية أو أنه يمكن النظر للديمقراطية من خلال الأحزاب، كما أن دراسة الأحزاب تتصل بالدور الذي ينتظر أن تقوم به الأحزاب في المجال السياسي. أي فيما يتوقع للحزب القيام به بالنسبة للجمهور السياسي والأجهزة السياسية المختلفة، حيث إن الجمهور السياسي يشكل مجموعة متنوعة من المصالح العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكثيراً ما يبدي الفرد داخل الجماعة عدم اهتمام وشعور بعدم المبالاة بالمسائل السياسية، وقد يكون ذلك بسبب قصور المعلومات التي تصل إليه أو عدم وضوحها^(١).

ثانياً: نظريات نشوء الأحزاب السياسية:

سعى الدارسون للأحزاب السياسية إلى البحث عن صيغة وإطار نظري عام يمكن تطبيقه على كل الأحزاب في أي وقت، وعلى اختلاف البيئات السياسية، في محاولة لوضع مبادئ عامة يقوم عليها "النموذج الحزبي" ولكن في حقيقة الأمر تفرقت المدارس والباحثون في هذا الشأن حيث أصبح هنالك العديد من التصنيفات والنظريات التي تتحدث عن أصل الأحزاب السياسية^(٢).

ومع ذلك فقد عرف الفقه السياسي العديد من النظريات الخاصة بنشأة الأحزاب السياسية والتي تلقى قبولاً عاماً لدى الفقهاء، فهناك النظرية المؤسسية، ونظرية الموقف التاريخي، وكذلك النظرية التنموية والنظرية السياسية، وسوف يتم تناولها بشكل مبسط وهي كما يلي:

أولاً: النظرية المؤسسية Institutional Theory:

تربط هذه النظرية بين نشأة الأحزاب وتكوين المجالس التشريعية، ثم تكوين المجموعات واللجان الحزبية، لكسب الأصوات لأعضاء هذه البرلمانات من الخارج، وتشمل مجموعات ذات أصول طبقية وتنظيمية واقتصادية متقاربة، وقد تبنى هذه النظرية كل من ماكس فيبر وموريس ديفرجيه وروبرت ميشيلز.

ثانياً: نظرية الموقف التاريخي:

تربط هذه النظرية نشوء الأحزاب بتعرض الأنظمة السياسية إلى مجموعة من الأزمات مثل الشرعية والمشاركة السياسية التي توأكب انتقال المجتمعات من التقليدية إلى وضع المجتمعات الحديثة.

(١) هيكل، خليل، الأحزاب السياسي فكرة ومضمون، مرجع سابق، ص ١٥-١٦.

(٢) مصالحة، محمد، مرجع سابق، ص ٦-٧.

وكل هذه الأزمات دفعت الأفراد إلى التجمع في تنظيمات حزبية لكي تلعب دوراً على الساحة السياسية^(١).

ثالثاً: النظرية التنموية:

ترى النظرية بأن نشأة الأحزاب ترتبط بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية حيث يرتبط وجود الأحزاب بالتحضر والتحديث وتزايد عدد الأفراد الذين يطالبون بدور في اتخاذ القرارات ووجود جماعات لها مصالح تسعى للدفاع عنها^(٢).

وهناك أيضاً النظرية السياسية لنشأة الأحزاب السياسية، والتي ترى أن الرأي العام بطبيعته ينقسم إلى محافظين يتمسكون بالأوضاع القائمة، وتقدمي يسعى إلى تغيير الوضع القائم، الأمر الذي يعني وجود حزبين أحدهما اليمين المحافظ وثانيهما اليسار التقدمي، ولكن ما إن يحقق اليسار التقدمي أهدافه يصل إلى الحكم حتى يتحول إلى محافظ همه التمسك بما هو عليه، مما يؤدي إلى خلق أحزاب يسارية أخرى ما إن تصل إلى الحكم حتى تتحول كسابقها إلى محافظة، وهكذا يستمر التطور ويزداد عدد الأحزاب وفي نفس الوقت فإن انقسام اليمين يشكل هو الآخر عاملاً من عوامل التعددية الحزبية^(٣).

إلا أنه في الإطار النظري العام لنشأة الأحزاب السياسية فإن الفقيه الفرنسي "ديفرجيه" يشير إلى تصنيفين يوضحان أصل الأحزاب السياسية:

الأول: الأحزاب ذات النشأة الداخلية:

تبدو عملية تكوين الأحزاب بسيطة لأول وهلة، حيث تبدأ بخلق كتل برلمانية أو لاثم تظهر اللجان الانتخابية فيما بعد وأخيراً يتم إيصال دائم بين هذين العنصرين^(٤).

وهنا يرجع ديفرجيه نشأة الحزب إلى الكتل البرلمانية، حيث كان نتيجة لالتفاف جماعات من أعضاء البرلمان حول بعضها، ليكون ما يسميها بالكتل البرلمانية من ناحية، واتساع القاعدة الانتخابية لتكون ما يسميه باللجان الانتخابية من ناحية أخرى وذلك بعد تقرير مبدأ الاقتراع العام.

(١) الحوراني، هاني، وآخرون، ١٩٩٥، المرشد إلى الحزب السياسي، عمان، دار السندباد، ص ٥١.

(٢) الحوراني، المرجع نفسه، ص ٥١.

(٣) مصالحه، محمد، مرجع سابق، ص ١٢-١٣.

(٤) ديفرجيه، موريس، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٧.

لذا فقد مثلت كل من الكتل البرلمانية واللجان الانتخابية أصلاً مستقلاً للأحزاب وإن كان هدفها في النهاية هو الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها^(١).

ثانياً: الأحزاب ذات النشأة الخارجية:

وهي الأحزاب التي لا تأتي من خلال البرلمانات أو من حولها، بل تأتي وتنشأ بعيداً عن ذلك وإن اختلفت أساس نشأة كل منها يبقى هدفها الوصول إلى البرلمان. أما عن كيفية نشأتها، فمنها ما ينشأ من خلال جمعيات معينة، البعض يتخذ طابع العلانية وأغلبها فكرية كالجمعية الفابية Fabianism التي قام على أفكارها حزب العمال البريطاني واتخذ من مبادئها إطاراً إيديولوجياً عاماً. ومنها ما هي سرية تخفي نشاطها وأهدافها عن السلطة إلى أن تتمكن من الإعلان عن أهدافها، ثم ما تلبث أن تعلن عن نفسها ولعل أوضح مثال على تلك السرية ما قام بها الحزب الشيوعي السوفيتي إبان الحكم القيصري في روسيا عام ١٩١٧.

ومن الأحزاب ذات النشأة الخارجية ما نشأ عن طريق النقابات، حيث كانت النقابات بمثابة المتنفس الرئيسي، ومن خلالها استطاع العمال توفير الضمانات الكافية لحصولهم على حقوقهم من أرباب العمل من ناحية ومن الدولة من ناحية أخرى، ويتم ذلك من خلال الضغط على السلطة، ومن خلال ممثلها في البرلمان. ولكن هذا لن يحدث دفعة واحدة لأن هذه النقابات لم تكن بدايتها تسلك السلوك السياسي، ولكنها عندما عجزت عن تحقيق مطالبها لجأت إلى العمل من أجل الوصول إلى السلطة عن طريق البرلمان^(٢).

وبعض هذه الأحزاب تنشأ لترعى مصالح خارجية داخل دولة من الدول، وتدلنا وقائع التاريخ السياسي أن هناك شكلين من هذه التبعية.

الأول: يظهر كنتيجة لاحتلال دولة لأخرى حيث تقيم الأولى علاقات مع طبقة معينة غالباً ما تكون محافظة، وذلك لخدمة مصالحها، حيث تقوم تلك الطبقة بتكوين حزب يعمل على تحقيق مصالحها من ناحية وتسهيل مصالح الدولة الأجنبية من ناحية أخرى.

أما الشكل الثاني: فيتضح من خلال تبعية الأحزاب الشيوعية في العالم سابقاً إلى الحزب الشيوعي السوفيتي، والعمل باستمرار حسب إرشاداته وتعاليمه، ولعل الأطماع الشخصية تجد

(١) ديفرجيه، موريس، المرجع نفسه، ص ٧-١١.

(٢) مصالحة، محمد، مرجع سابق، ص ٩.

طريقاً من خلال هذين الشكلين وسيلة للوصول فتكون دافعاً إلى إنشاء حزب يلتف حوله اتباعه، طامعين في تحقيق مركز سياسي أو اجتماعي أو أية مصلحة خارجية^(١).

وبعد هذا العرض لأصل الأحزاب السياسية بنوعها البرلماني (الداخلي) واللابرلماني (الخارجي) فإنه من المفيد هنا تحديد السمات العامة للأحزاب داخلية وخارجية النشأة، فبينما نرى الأحزاب البرلمانية تسعى أولاً وأخيراً إلى الوصول إلى البقاء في المجالس التشريعية نجد الأحزاب ذات النشأة الخارجية تسعى إلى أهداف أبعد من ذلك، من خلال بعض القيم الفكرية والأدبية مستخدمة إياها للوصول إلى غاياتها البعيدة.

كما أن الأحزاب ذات النشأة الخارجية هي أكثر مركزية من الأحزاب التي تنشأ داخلياً (برلمانياً)، وذلك يعود لكونها تنطلق من القمة حيث تنشأ اللجان والفروع المحلية تحت تأثير المركز الموجود سابقاً كما يستطيع هذا المركز وكما يشاء الحد من حريتها في العمل^(٢).

وهنا يؤكد ديفرجيه على أن النشأة البرلمانية تنطبق على النمط القديم من الأحزاب بقدر ما تنطبق النشأة الخارجية مع النمط الحديث، فحتى عام ١٩٠٠م، كانت غالبية الأحزاب السياسية ذات النشأة البرلمانية ومنذ ذلك التاريخ أصبحت النشأة الخارجية هي القاعدة والنشأة البرلمانية اتخذت طابعاً استثنائياً.

ويمكننا القول أنه ليس من السهولة بمكان إيجاد أساس واحد كأصل للحزب السياسي، على أنه في كل حالة يمكننا تغليب أساس على آخر وذلك وفق كل حالة على حدة بالنظر إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تنشأ فيها^(٣).

ومع ذلك فمهما يكن من تاريخ نشأة الظاهرة الحزبية وتفسيرها إلا أنها تمثل تطوراً مهماً في العمل السياسي، تفسره مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأيدولوجية، إضافة إلى العوامل السياسية المتمثلة بأسلوب الحكم، والاقتراع وكيفية تنظيم الجماعات وتجميع مصالحها وتجنيدها في العمل السياسي فغالباً ما ترتبط نشأة الأحزاب بوجود أزمات التنمية السياسية، كإزمة الشرعية التي تتجم عن انعدام المشاركة السياسية وتؤدي إلى تكوين اتجاهات، وبالتالي أحزاب تعمل على كسب التأييد الجماهيري لمعارضة الحكم القائم.

(١) ديفرجيه، موريس، مرجع سابق، ص ١٨، ١٧، ١٦.

(٢) الخطيب، نعمان، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصر، مرجع سابق، ص ٤٧.

(٣) مصالحه، محمد، مرجع سابق، ص ١٤.

وأما أزمة المشاركة السياسية نفسها التي تنشأ نتيجة للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى فإنها تؤدي إلى إحداث تغييرات هامة في نظم التدرج الاجتماعي القائمة بما يسمح ب بروز نخب وجماعات جديدة تتسبب في أضعاف سلطة القوى الحاكمة التقليدية وتنافسها في توجيه الجماهير وتكوين إرادة عامة في اتجاه التحديث^(١).

المطلب الثالث: الأنظمة الحزبية:

تختلف طبيعة الأنظمة الحزبية حسب طبيعة النظام السياسي والاجتماعي واختلاف الأيديولوجيات السياسية لكل مجتمع، من هنا ظهرت العديد من الأنظمة الحزبية والتي سنحاول في هذا المطلب أن نتناول ونعرض أبرز الأنظمة الحزبية وأهميتها ووظائفها في النظم السياسية.

أولاً: الأنظمة السياسية الحزبية:

نظام الحزب الواحد:

عرف نظام الحزب الواحد بأنه نظام يقوم على اعتناق الأسلوب المركزي الشديد والنظام التسلسلي الصارم، الأمر الذي يبعده عن نظام دولة المؤسسات الدستورية وأجهزتها التي تعرفها الديمقراطيات البرلمانية الحديثة^(٢).

فالدولة ذات الحزب الواحد تقوم على افتراض محدد، هو أن إرادة السيادة للدولة تستقر في الزعيم وفي النخبة أو الصفوة السياسية. ولما كانت الديكتاتورية تحتاج إلى احتكار السلطة من أجل بقائها، فهي تلغي كل أحزاب المعارضة، ويتخذ الحزب الرسمي سمات الجيش ويصبح مندمجاً مع الدولة.

ويضطر النظام من أجل خنق أية مقاومة تحدث إلى ممارسة وسائل القسر البدني، مثل حملات التصفيات، كما يضطر إلى الاتجاه لوسائل الإرغام النفسي عن طريق القيام بحملات دعائية شديدة ومكثفة.

(١) نقرش، عبد الله، مرجع سابق، ص ١٦.

(٢) الهياجنة، محمد، ٢٠٠٠، مبادئ علوم سياسية، عمان، الأردن، ص ٢٦٧.

ومع ذلك فإنه حتى الديكتاتور الحديث لا بد أن يذعن لإنشاء جهاز تشارك فيه الجموع، ولو ظاهرياً فقط، في العملية السياسية، ذلك أنه لم يعد بوسع الديكتاتورية أن تعزل نفسها أو بلادها عن سائل مناطق العالم، وأصبحت وسائل الاتصال على درجة من الرقي تجعل الفرد العادي في بيته قادراً على تتبع ما يجري حتى في أبعد الدول والبيئات ومقارنته بما يجري في بلده.

كما أن الديكتاتور نفسه في حاجة ماسة ولو إلى مظهر من مظاهر التأمين الشعبي يواجهه به العالم. فأخذوا بنظام "الانتخابات" إلا أن الاقتراع اقتصر على طائفة محددة من الأسماء أملتها قيادة الحزب، ومنعوا أي نقد للنظام واعتبروه إن وجد لا يمثل تفكير الناخبين.

٢- نظام الأحزاب الثنائي:

يقتضي الكلام عن نظام الحزبين تحديد معنى هذه العبارة تحديداً يحول دون قيام تصور قاصر عن حقيقة هذا النظام، فنظام الحزبين لا يعني بالضرورة وجود حزبين فقط بالفعل، بحيث لو وجد مثلاً ثلاثة أحزاب كنا في خارج نطاق الحزبين وانتقلنا إلى دائرة نظام تعدد الأحزاب.

إنما يظل في دائرة نظام الحزبين، إذا توافرت الشروط التالية:

- أ- لا يكون لأكثر من فريق في أي وقت أمل في تولي الحكم.
- ب- يجب أن يتمكن أحد هذين الحزبين من كسب الأكثرية اللازمة ويبقى في الحكم دون مساندة حزب ثالث.
- ج- يجب أن يتناوب هذان الحزبان على الحكم خلال سنوات طويلة.

إن هذه الشروط الثلاثة واقعية سياسياً، فهي تعترف بوجود جماعات صغيرة إلى جانب "منظمتين كبيرتين" بحيث تنحصر لعبة القوى السياسية عملياً في المواجهة بين الحزبين الكبيرين، ولا يمنع بروز ثلاثة أحزاب، في فترة ما وتناوبها للحكم، من القول باستمرار نظام "الحزبين" بشروط أن يكون ذلك لفترة مؤقتة يعود بعدها الصراع السياسي ينحصر بين حزبين كبيرين.

ذلك أن وجود أحزاب صغيرة داخل النظام عاجزة عن تولي الحكم، وسيطرة أحد الأحزاب لمدة طويلة، لا يعني التخلي عن نظام الحزبين متى توافرت الشروط السابقة.

فالعامل الأساسي الذي يعول عليه هو أن يسود نظام الحزبين على نحو ما ذكرنا لفترة طويلة من الزمن، وأن يكون كل خروج عليه مؤقتاً ولا يلبث أن تعود الحياة السياسية إلى هذا النظام مرة ثانية^(١). يوجد نظام الحزبين في المملكة المتحدة ودول الكومنولث البريطاني والولايات المتحدة الأمريكية.

ونظام الحزبين يعبر عن حاجة الشعب في الدول الديمقراطية إلى ممارسة رقابته على الأجهزة الحكومية، وعن حاجته إلى إيجاد معارضة منظمة فقيام الحزبين لا يعني بالضرورة وجود اختلاف في المبادئ بين الحزبين، أو في البرامج أو في الدين، أو في القومية، أو في الطبقة، وإن كان بعض هذه الاختلافات يظهر من أن إلى آخر.

٣- نظام تعدد الأحزاب:

في هذا النظام يكون هناك أكثر من حزبين تتنافس فيما بينهما في جذب أكبر عدد من الأفراد لعضويتها وتجميع ما تستطيع تجميعه من المناصرين والمؤيدين حولها.

كما تتنافس أيضاً فيما بينها للوصول إلى الحكم، واعتلاء السلطة لتنفيذ برنامجها، ومن الدول التي تأخذ بنظام التعدد الحزبي فرنسا وألمانيا وإيطاليا.

النوع الأول: ويعرف بالتعدد الحزبي والقطب الواحد:

ويتميز هذا النوع بوجود حزب يكون أكثر أهمية وقوة عن بقية الأحزاب الأخرى، إذ تكون له السيطرة في مواجهة غيره من الأحزاب، أي يكون متسلطاً في مجال المناقشة، وتكون له نسبة من الأغلبية لا تقل عن ٣٥% من مجموع الأصوات في حين تشترك بقية الأحزاب الأخرى في باقي الأصوات، ومثال لهذه الحالة الأحزاب الاشتراكية في السويد والنرويج والدنمارك.

(١) كامل، نبيلة عبد الحليم، ١٩٨٢، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، القاهرة، دار الفكر العربي، ص

النوع الثاني: وهو التعدد الحزبي المتعدد الأقطاب:

وفي هذا النوع من التعدد الحزبي لا يوجد حزب يحوز أغلبية من الأصوات المعقولة على بقية الأحزاب الأخرى بحيث يجعله حزباً متسلطاً أو حزباً مسيطراً، ومعنى ذلك أن جميع الأحزاب الموجودة تنقسم الأصوات بنسب متقاربة، ومثال لهذه الحالة سويسرا وفنلندا^(١).

ثانياً: أهمية الأحزاب السياسية ووظائفها:

إن عملية نشوء الأحزاب السياسية في أي تنظيم سياسي يرتبط ارتباطاً مباشراً بعمليات التنمية والتحديث السياسي، حيث تقوم الأحزاب السياسية بمجموعة من الأدوار مثل عمليات التنظيم والتعبئة والتحريك، وتؤدي إلى خلق الوعي السياسي ويعتبر الحزب السياسي من أهم المؤسسات في بناء الدولة الحديثة ففي عمليات التنمية في دول العالم النامي لا بد من تفعيل التنمية السياسية كما هو الأمر بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقضاء على التخلف والتبعية وتحقيق التنمية الفعلية من خلال مشاركة شرائح المجتمع المختلفة^(٢).

كذلك تعد الأحزاب السياسية أحد أهم متطلبات العملية السياسية لأي بلد وترجع أهميتها إلى أن وجود الأحزاب يعد أحد خصائص النظم السياسية الحديثة بغض النظر عن طبيعة النظام الحزبي، فالمجتمعات والأنظمة السياسية التي لم تعرف ظاهرة الأحزاب غالباً ما تكون في مرحلة بدائية من تطورها.

ويمكن معرفة أهمية الدور الذي تقوم به الأحزاب من خلال الوظائف التي تقوم بها وهي^(٣):

١- التجنيد السياسي:

ويشمل مستوى القيادة العليا في البرلمان والحكومة، وكذلك على مستوى الوظيفة الحزبية، حيث تقوم الأحزاب بإعداد القيادات وتأمين انتقال السلطة بينها، وتعرف المجتمع عليها توصلها إلى السلطة.

(١) هيكل، خليل، الأحزاب السياسية: فكرة ومضمون، مرجع سابق، ص ٧٢-٧٣.

(٢) مشاقبة، أمين، مرجع سابق، ص ٢٥٥.

(٣) الحوراني، هاني، المرشد الحزب السياسي، مرجع سابق، ص ٤٩-٥٣.

٢- التنشئة السياسية:

حيث تساهم الأحزاب في دعم الثقافة السياسية السائدة وخلق ثقافة سياسية جديدة، كما تقوم بوظيفة تعليمية تتضمن غرس قيم معينة لدى أعضائها.

٣- المشاركة السياسية:

يوفر الحزب للمواطن أداة لتنظيم نفسه مع الآخرين يشاركونه الرأي، ويشكل أحد قنوات الاتصال بين المحكومين والحكام، ويفتح المجال للأفراد للاتصال والمساهمة في الحياة العامة خاصة الانتخابات.

٤- تجميع المصالح:

الأحزاب أداة تمثيل المصالح وتحديد أولويات القضايا العامة، حيث تقوم بتوثيق الصلة بين الوحدات السياسية داخل مؤسسات النظام السياسي.

٥- صنع السياسة العامة:

يقوم الحزب برسم السياسة العامة الاقتصادية والسياسية من خلال برنامجه الذي يصبح برنامج الحكومة^(١). كما تقوم الأحزاب السياسية بدور أساسي في تنشيط الحياة السياسية عن طريق عقد الاجتماعات الحزبية الدورية وكتابة المقالات وطرح القضايا العامة^(٢)، وكذلك تعتبر الأحزاب السياسية أجهزة رقابة لأعمال الحكومة، ولها دور كبير في تحريك الرأي العام، فهي تعتبر عاملاً لخلق الرأي العام وهذا الدور لا يقف عند وضع بعض الحلول لما يواجه المجتمع من مشاكل مؤقتة، وإنما يتعدى إلى تنمية هذا الرأي وجعله قادراً على تفهيم كل ما يعرض عليه من مشاكل، ليكون قادراً على مواجهتها مسبقاً فيعم الاستقرار ولا يتعرض المجتمع لمفاجآت سياسية غير متوقعة، وبذلك تكون الأحزاب أيضاً عامل وحدة واستقرار للأمة^(٣).

أما أولئك الذين لا يؤيدون الظاهرة الحزبية فهم يسوقون مجموعة من المحاذير تناقض ما ورد في المزاي إذ يرون أن الأحزاب السياسية تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي كما أنها أدوات تفتتت لوحدة الأمة، ووسائل تزييف للرأي العام، لكونها تفضل وتتنبئ وجهة النظر الحزبية بغض النظر عن المصلحة القومية.

(١) الحوراني، هاني، مرجع سابق، ص ٥٤.

(٢) هيكل، خليل، مرجع سابق، ص ٩٢-٩٣.

(٣) الخطيب، نعمان، مرجع سابق، ص ٦٢، ٦٣، ٦٤.

إن المزايا التي تتصف بها الأحزاب لا تتحقق إلا إذا توفر لها قدر كبير من الالتزام بأيديولوجية الدولة ومواطنيها مع أن التجارب الإنسانية تشير إلى شهوة السلطة أدت إلى انحراف الكثير من الزعامات الحزبية عن التزاماتها. وكذا الأمر بالنسبة للمحاذير التي وجهت للأحزاب فهي تعتمد بالدرجة الأولى على السلوك والممارسة، ومهما يكن من أمرها إلا أن الحزب السياسي يبقى أهم مظاهر الدولة القومية الحديثة ولم يتوقف عن النمو والتطور بفعل أية تقاليد قانونية أو دستورية، وما زال يعبر عن أنشط المحاولات التي تهدف إلى جعل الأنظمة السياسية المعاصرة ملائمة لحقائق الطبيعة البشرية الدافقة^(١).

(١) نقرش، عبد الله، مرجع سابق، ص ٢١.

المبحث الثالث

الإطار القانوني والسياسي للمشاركة السياسية والحزبية في الأردن

المطلب الأول: دستور عام ١٩٥٢:

صدر هذا الدستور في تاريخ ١٩٥٢/١/٨م، وهو الدستور الثالث والمعدل للدستور ١٩٤٧م والنافذ حالياً. ولقد نص الدستور في المادة^(١) (١٦) على ما يلي:

- ١- للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون.
- ٢- للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور.
- ٣- ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها.

يرى الباحث من خلال هذا التطرق لما تضمنته النصوص الدستورية السابقة إن وجود الأحزاب السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية استندت أساساً إلى نصوص تشريعية أباحت وجودها، ونظمت عملها، وعلى الرغم من أن الدولة الأردنية عرفت التجربة الحزبية منذ بداية تأسيسها، إلا أن دستوري عام ١٩٢٨، ١٩٤٧م لم ينص صراحة على مسألة تأسيس الأحزاب السياسية، بينما نص على ذلك دستور ١٩٥٢م ولذلك اعتبر دستوراً متقدماً على الدساتير السابقة.

وفيما يتعلق بقانون الجمعيات لسنة ١٩٣٦م والذي استمر العمل به وتطبيقه على أنشطة الأحزاب السياسية حتى صدور قانون الأحزاب السياسية لسنة ١٩٥٤م. فلو رجعنا إليه لوجدنا أن المادة الثالثة منه تمنع تأسيس أي جمعية إلا بترخيص من المجلس التنفيذي، وفي المادة الرابعة تم الإشارة إلى عدم جواز تأليف أي جمعية تضع لنفسها مبادئ وأسس غير مشروعة أو مخالفة للقوانين والأنظمة أو مغايرة للأداب العامة أو من شأنها الإخلال بالأمن والنظام والطمأنينة العامة أو المساس بكيان ووحدة الدولة، أو تغيير شكل الحكومة والتفريق بين طبقات الشعب.

(١) المادة (١٨) من دستور عام ١٩٤٧م.

* أي لفظ لكلمة دستور في هذه الرسالة من الآن فصاعداً يقصد به دستور ١٩٥٢ النافذ حالياً.

كما اشترطت المادة الخامسة أن لا يقل عمر كل من ينتسب إلى الجمعية عشرين عاماً وفي المادة الثامنة أعطي الحق للمجلس التنفيذي لقبول أو رفض ترخيص الجمعية دون إن يكون المجلس ملزماً ببيان الأسباب.

ونصت المادة (١٩) على أنه يجوز للمتصرف أو أي موظف مفوض من قبله أو المدعي العام أن يدخل إلى مكان أي جمعية وأن يفتشها، وعلى تلك الجمعية أن تفتح لهؤلاء الموظفين مكان اجتماعها، ويجوز كذلك للمتصرف أو أي موظف مفوض أن يحضر أي اجتماع تعقده الجمعية، وإذا وجد أية مخالفة من الجمعية لأحكام هذا القانون، فعلى المتصرف أن يقدم تقريراً بذلك لرئيس الوزراء، الذي يستطيع بموافقة المجلس التنفيذي أن يأمر بحل الجمعية وبإلغاء الترخيص الممنوح لها.

وفي المادة (٢٠) تم اعتبار جميع الجمعيات والنوادي الموجودة والمؤلفة بموجب أحكام قانون الجمعيات العثماني، المؤرخ في ١٣ أغسطس ١٣٢٥ هـ تعتبر منحلّة من تاريخ نفاذ هذا لقانون، ويترتب عليها إذا أريد إعادة إنشائها أن تتقدم بطلب الترخيص وفق أحكامه^(١).

إن هذا القانون ظل مستمراً ومطبّقاً على نشاطات الأحزاب مدة ليست بالقصيرة، وما يلفت النظر في هذا القانون أنه لم يشر صراحةً أو حتى بالذكر إلى موضوع الأحزاب السياسية، كما أن هنالك فرق كبير بين الحزب والجمعية، فالجمعية أما أن تكون علمية أو تعاونية أو ثقافية أو دينية خيرية... الخ، بينما يكون الحزب سياسي له هدف واضح وهو الوصول إلى السلطة، بخلاف الجمعيات التي إلى مساعدة الآخرين وتنمية المجتمع والرقي به، كما إن القواعد والأنظمة التي تضبط عمل الجمعيات والأندية لا تصلح أن تطبق على الأحزاب السياسية وخاصة من ناحية الرقابة والتفتيش، أو اشتراط حضور الاجتماعات كما هو في المادة ١٩، الأمر الذي لا يصح إن يطبق على الأحزاب، وأيضاً في المادة ١٨ والتي تشير إلى حق المجلس التنفيذي بقبول ترخيص الجمعية، أو رفض الترخيص دون ضرورة ذكر الأسباب أو الإشارة إلى حق ممثلي الجمعية باللجوء إلى القضاء من أجل الاعتراض على مثل هذه القرارات. وفي الحقيقة ومن الناحية القانونية فإن القانون الأساسي لسنة ١٩٢٨ نظم أمور القضاء، وقسم المحاكم إلى ثلاث أقسام محاكم مدنية، ودينية، وخاصة في المواد (٤٢-٥٥)، ولقد نصت المادة (٤٧) من ذلك القانون إلى أن "للمحاكم المدنية حق القضاء على جميع الأشخاص في جميع المواد المدنية والجزائية. بما في ذلك الدعاوي التي تقام على الدولة أو تقوم بها الدولة.

(١) الجريدة الرسمية، ١٩٣٦م، قانون الجمعيات لسنة ١٩٣٦، العدد ٥٤٣، عمان.

المطلب الثاني: قانون تنظيم الأحزاب السياسية رقم (٣) لسنة ١٩٥٤م:

لقد صدر هذا القانون بتاريخ ١٩٥٤/١/٧م في عهد حكومة السيد فوزي الملقى، وتضمنت أحكامه الرئيسية تعريفاً للحزب بأنه: "أية هيئة مؤلفة من عشرة أشخاص فأكثر غرضها تنظيم وتوحيد مساعيها في المضممار السياسي وفقاً لهذا القانون" المادة (٢). ونصت المادة الرابعة على جواز تأليف الحزب، إذ يقدم طلب الترخيص إلى الوزير بواسطة متصرف اللواء ويجب أن يرفق الطلب بالنظام الأساسي للحزب، وأن يعين محل التبليغ وعنوانه وعلى المتصرف أن يرفع الطلب مقترناً برأيه خلال سبعة أيام إلى الوزير أن يرفعه مشفوعاً برأيه إلى رئيس الوزراء. وقد أعطي الحق لمجلس الوزراء أن يمنح أو يرفض الترخيص وعليه في حالة الرفض أن يبين الأسباب.

وقد نصت المادة الخامسة من القانون: "إنه إذا انقضت مدة ٤٥ يوماً على تقديم الطلب إلى المتصرف ولم يأتي إشعاراً بالنتيجة، فإنه يحق لهم أن يباشروا العمل كما لو كان الحزب سجل حسب الأصول. أما إذا جاء القرار بالرفض، فإن للمستدعين أن يعترضوا على القرار في محكمة التمييز بصفتها محكمة عدل علياً وذلك من خلال شهر من تاريخ تبليغهم القرار"^(١).

يرى الباحث أن هذا القانون جاء بصيغة قانونية واضحة ومختصرة إذ تم وضع تعريف للحزب السياسي، وبذلك يكون قد حدد الفرق بين الحزب والجمعية، كما أنه تم تحديد آلية تكلف حق تأسيس الحزب وعدم التدخل في نشاطاته، كما في قانون الجمعيات لسنة ١٩٣٦م. كما تم وضع ضمانات للأحزاب السياسية في حالة رفض التأسيس أو الحل إذ أعطي لممثلي الحزب حق الاعتراض أما محكمة التمييز خلال شهر من تبليغها وهي فترة كافية.

وفي حقيقة الأمر فإن هذه النصوص تدل على النهج الديمقراطي، وسيادة القانون التي حاولت حكومة السيد الملقى الوصول إليها، عن طريق تأمين حرية المواطن السياسية واحترام رأيه.

(١) الجريدة الرسمية، ١٩٥٤، قانون الأحزاب السياسية رقم (٣) لسنة ١٩٥٤، العدد ١١٦٦، عمان.

المطلب الثالث: قانون الأحزاب السياسية الأردني رقم (١٥) لسنة ١٩٥٥م:

صدر هذا القانون في عهد حكومة السيد توفيق أبو الهدى وكرر في معظم موادہ إحكام القانون رقم (٣) لسنة ١٩٥٤ باستثناء ما يلي:

١- زيادة المدة التي يتوجب على المتصرف أن يرفع خلالها طلب الترخيص للوزير من أسبوع إلى خمسة عشر يوماً، المادة (٢/٥).

٢- لمجلس الوزراء أن يرفض الترخيص ويكون قراره قطعياً ولم يعطي الحق للحزب بالاعتراض على القرار.

٣- لم يعطي للحزب حق ممارسة نشاطه كما لو كان مسجلاً قانونياً، إذا تأخرت الإدارة في إعطاء جوابها ضمن المهلة الممنوحة لها لذلك، كما جاء في نص المادة (١/٥) من قانون ١٩٥٤م.

٤- أعطت المادة (٢/٩) للوزير ومن ينيبه الحق في أن يطلع على السجل الخاص المتضمن كافة البيانات الخاصة بالحزب.

٥- أعطت المادة (١٠) لمجلس الوزراء الحق بحل الحزب فوراً وبدون المرور بمرحلة توقيفه عن العمل كما كان الحال وفقاً للمادة (٩) من قانون ١٩٥٤م.

٦- ونصت المادة (١١) صراحة على أن قرارات مجلس الوزراء بموجب هذا القانون نهائية وليست خاضعة للطعن لدى أي مرجع آخر^(١).

يرى الكثير من الباحثين أن صدور هذا القانون شكل خطوة إلى الوراء في مجال الضمانات اللازمة لممارسة الحريات العامة في الأردن.

وقد كان أخطر ما في هذا القانون، هو إهدار حق الحزب في الاعتراض لدى محكمة التمييز بوصفها محكمة عدل عليا، على قراري مجلس الوزراء في حالة رفض ترخيص الحزب أو حالة حله، كما حدث من سلطة القضاء في رقابته على أعمال الإدارة وكان ذلك التوجه عنواناً لمرحلة جديدة دامت (٣٧) عاماً من تاريخ الأردن السياسي^(٢).

(١) الشخاترة، فايز، الأحزاب السياسية في النظام الدستوري الأردني، مرجع سابق، ص ٢١٥.

(٢) الشخاترة، المرجع السابق، ص ٢١٦.

المطلب الرابع: الميثاق الوطني الأردني ١٩٩٠م:

تمهيد:

إن البحث في نصوص الميثاق الوطني هو بمثابة رصد لتطور الفكر السياسي الأردني، من خلال استطلاع سلسلة الموائيق الوطنية، التي تم التوصل إليها، والتي اعتبرت بعد ذلك تنويعاً لتجربة شعب صاحب ثوابت فكرية وحضارية وعقائدية في المشاركة السياسية ويُنحصر البحث تركيزاً في مقارنة الميثاق الوطني السادس، الذي شكل سواء في الإعداد له أو في نصوصه أو التعامل معه رديفاً جيداً للدستور في ظل دولة القانون والمؤسسات الحديثة من جهة وأثره على الأحزاب السياسية من جهة أخرى.

تعريف الميثاق الوطني الأردني:

يمكن تعريف الميثاق بأنه: "اتفاق بين الفئات السياسية المختلفة للتعايش السلمي ضمن ثوابت يتفق عليها فيما بينهم، وهي وثيقة معلنة تعبر عن تراضٍ اجتماعي، وتفاهم سياسي بين القوى النشطة الموجودة على الساحة وهو عقد اجتماعي بين القوى السياسية الفاعلة وهو السياسة الفاعلة التي يفترض أنها تمثل أغلبية الاتجاهات لدى الشعب"^(١).

ولما كان التوجه السياسي الأردني نحو الانفتاح والديمقراطية، واستكمالاً لمسيرة البناء الأردنية، وتعزيزاً لها، أصدر الملك الحسين بن طلال - رحمه الله - توجيهاً سامياً، بتشكيل لجنة ملكية لصياغة ميثاق وطني، يرسى قواعد العمل الوطني العام ويحدد مناهجه، ويوضح معالم الطريق إلى المستقبل، ويضع نظم عامة لممارسة التعددية السياسية باعتبارها الركن الآخر للديمقراطية بالاستناد إلى الثوابت الدستورية والتراث الوطني^(٢).

نصوص الميثاق الوطني الأردني ١٩٩٠م:

جاءت نصوص الميثاق الوطني التي تناولت تنظيم العمل الحزبي أوسع وأشمل من نصوص الدستور، وذلك للأسباب والظروف التي جاءت وراء صياغة الميثاق الوطني، وما سبقه من أحداث أشير إليها في مقدمة الميثاق.

(١) اللقطاطشة، محمد، ٢٠٠٣، دور الموائيق الوطنية في بناء الهوية السياسية الأردنية، رسالة مجلس الأمة، المجلد الثاني عشر، العدد (٤٧)، ص ١٩.

(٢) التل، سعيد، عبيدات، أحمد، ١٩٩٩، الميثاق الوطني الأردني فلسفة ومسيرة، عمان، المؤلف، ص ١٤١.

لذلك جاء في الفقرة التاسعة والفقرة العاشرة في الفصل الأول من أسباب وأهداف الميثاق ما يلي:

الفقرة التاسعة: "ترسيخ دعائم دولة القانون وسيادته وتعميق النهج الديمقراطي القائم على التعددية السياسية من واجبات مؤسسة الدولة وأفراد المجتمع الأردني وصيانته كافة".

الفقرة العاشرة: "التعددية السياسية والحزبية والفكرية هي السبيل لتأصيل الديمقراطية وتحقيق مشاركة الشعب الأردني في إدارة شؤون الدولة وهي ضمان للوحدة الوطنية وبناء المجتمع الوطني المتوازن".

وفي الفصل الثاني من الميثاق الذي تناول دولة القانون والتعددية السياسية جاء في البند الرابع تحت عنوان "قواعد تنظيم الأحزاب وضوابطها" ما يلي:

- للأردنيين الحق في تأليف الأحزاب والتنظيمات السياسية والانضمام إليها على أن تكون غاياتها مشروعة ووسائلها سلمية وأنظمتها لا تخالف أحكام الدستور. على أنه لا يجوز أن تنطوي القوانين المنظمة لعمل الأحزاب على أحكام تؤدي صراحة أو ضمناً إلى تعطيل الحق الدستوري في تأسيس الأحزاب السياسية.

- يقوم العمل السياسي والحزبي في الأردن على مبدأ التعددية في الفكر والرأي والتنظيم، وعلى توفير متطلبات التنافس الديمقراطي ووسائل المشروعة.

- يجب على الأحزاب الإعلان والإشهار عن نظامها الأساسي والداخلي اللذان يحددان أهداف الحزب وموارده المالية، وبرامجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- يعود للقضاء وحده الحق في البت في أي مخالفة لها علاقة في تطبيق قانون الأحزاب.

- تلتزم الأحزاب السياسية الأردنية في تنظيماتها الداخلية وفي برامجها وتوجهاتها وممارساتها ونشاطاتها العامة والحزبية بالمبادئ التالية^(١):

- اعتماد الأساليب الديمقراطية في التنظيم الداخلي للحزب، وفي اختيار قياداته وممارسة نشاطاته في إطار الحوار الديمقراطي والتنافس الحر بين الأحزاب السياسية. وينطبق ذلك على علاقات الحزب وتعامله مع الأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى، ومع المؤسسات الشعبية والدستورية وفي إطار احترام الرأي والرأي الآخر.

(١) التل سعيد، مرجع سابق، ص ١٤٨ - ١٥٢.

- عدم ارتباط قيادة الحزب وأعضائه تنظيمياً أو مالياً بأي جهة غير أردنية وعدم جواز توجيه النظام الحزبي أو التنظيمي بناء على أوامر أو توجيهات من أي دولة أو جهة خارجية.

- التزام أي حزب يتولى المسؤولية الوزارية أو يشارك بها بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين واعتماد الكفاية والأهلية معياراً أساسياً لتقلد الوظائف العامة.

- اعتماد الأحزاب في مواردها المالية على مصادر أردنية محلية معروفة معلنة محددة، تخضع لتدقيق المحاسب والرقابة القانونية بالطريقة التي يحددها القانون.

- التزام الأحزاب في تشكيلاتها ونشاطاتها وتوجيهاتها بالامتناع عن التنظيم والاستقطاب الحزبي في صفوف القوات المسلحة الأردنية وأجهزة الأمن، أو إقامة تنظيمات عسكرية "مليشيات" بأي صورة من الصور.

- التزام الأحزاب بتشكيلاتها المختلفة بأن يكون لها عقار، وأن يكون هذا العقار معلن معروف، وعدم استخدام مؤسسات الدولة ودوائرها وأجهزتها وغيرها من المؤسسات العامة والخيرية والدينية أو استغلالها لمصلحة أي حزب أو تنظيم وعدم زج هذه المؤسسات في أي صراع سياسي أو حزبي^(١).

ويلاحظ على ما جاء في هذه النصوص إن الفقرة الأولى من الفصل الثاني أعلنت صراحة عودة الحياة الحزبية إلى الأردن عن طريق إعطاء الحق للأردنيين ليشكلوا الأحزاب التنظيمات السياسية أو الحق في الانضمام إليها كما ركزت الفقرة الخامسة أيضاً على بقاء الحياة الديمقراطية في البلاد، وفيما يخص الأحزاب السياسية أشار الميثاق على ضرورة اعتماد الأساليب الديمقراطية في التنظيم الداخلي للحزب، وأيضاً عدم ارتباط قيادة الحزب وأعضائه تنظيمياً أو مالياً بأي جهة غير أردنية، وكذلك التزام أي حزب يتولى المسؤولية الوزارية بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص واعتماد الأحزاب في مواردها المالية على مصادر أردنية محلية معروفة ومعلنة ومحددة، وكذلك ضرورة الامتناع عن الاستقطاب الحزبي في صفوف القوات المسلحة وأجهزة الأمن، وأيضاً الإشارة إلى ضرورة أن يكون للأحزاب عقار معلن ومحدد وعدم استغلال واستخدام أجهزة الدولة ومؤسساتها في أي صراع سياسي أو حزبي.

(١) النل سعيد، مرجع سابق، ص ١٥٤-١٥٥.

إن هذا الميثاق جاء لإرساء منهج ديمقراطي دستوري واضح في البلاد كان قد غدا مطلباً شعبياً عاماً وضرورة وطنية وقومية وإنسانية لا بد من تحقيقها، وقد جاء التوجه الديمقراطي الجديد عام ١٩٨٩م مناسبة ملائمة وفرصة غير متأخرة كثيراً لتحقيق هذا المطلب وتلبية أكيدة لتحقيق أشواق الشعب الأردني وتطلعاته المشروعة إلى مزيد من الحرية وممارسة حقه في صنع القرار، وكان الميثاق الوطني بذلك خطوة أساسية لدفع عجلة التنمية والتقدم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشكل الأساس الموضوعي والعلمي لبناء الدولة الحديثة بمفهومها المعاصر^(١).

ويمكن القول أن الميثاق الوطني بما تضمن من مبادئ وأسس وقيم وضوابط كان وفق مختلف المعايير خطوة متقدمة لتحرير العمل الوطني من التبعية والالتحاق والتشتت، ومنهجاً واضحاً لتحقيق الإصلاح الشامل في جميع الميادين، وإقامة التعددية السياسية في المجتمع الأردني على أساس من الالتزام بالشرعية واحترام الدستور، ومشاركة الشعب في بناء مؤسسات الوطن الديمقراطية بما يحقق كرامة المواطن ويحمي حقوقه ومصالحه المشروعة ويكفل تحقيق العدالة والمساواة بين جميع الأردنيين رجالاً ونساء أمام القانون^(٢).

والباحث يعتقد أن فكرة الميثاق عادة ما تأتي نتيجة خلل سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي داخلي، فتكون بمثابة عقد اجتماعي، جديد من أجل تنظيم وتوحيد الصف، وتقريب وجهات النظر، وزيادة درجة المشاركة السياسية، من هنا يمكن القول أن الميثاق الوطني جاءت كردة فعل، على ما أصاب الأردن من مشكلات وأزمات سياسية واقتصادية أدت إلى قيام بعض أحداث العنف والفوضى داخل البلاد، وهذا ينطبق على ميثاق عام ١٩٩٠م إثر أحداث نيسان عام ١٩٨٩م وهبوط سعر الدينار وزيادة المديونية الأردنية .

المطلب الخامس: قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢م؛

يستند التنظيم الحزبي في الأردن كما ذكر سابقاً إلى الفقرتين (٣، ٢) من المادة (١٦) من الدستور الأردني وبناء على ذلك صدر قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢م، حيث يحتوي على ٢٨ مادة والذي شكل المرجع القانوني لتنظيم عمل الأحزاب السياسية في الأردن.

(١) اللّ سعيد، الميثاق الوطني فلسفة ومسيرة، المرجع السابق، ص ١٤.

(٢) عبيدات أحمد، ١٩٩٧، لماذا الميثاق الوطني الأردني، ندوة الميثاق الوطني والتحول الديمقراطي في الأردن، ص ٣١.

ولقد عرفت المادة (٣) من هذا القانون الحزب بأنه "كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الأردنيين وفقاً للدستور وأحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعمل بوسائل مشروعة وسليمة"^(١).

يلاحظ على هذا التعريف بأنه أشمل وأوضح من تعريف قانون الأحزاب السياسية لسنة ١٩٥٥ الذي عرف الحزب بأنه "أية هيئة مؤلفة من عشرة أشخاص فأكثر غرضها تنظيم وتوحيد مساعيها في المضمار السياسي وفقاً لأحكام هذا القانون"^(٢)، والذي لم يعدد جنسية الأشخاص الذين يحق لهم تأليف الحزب بينما نرى في قانون ١٩٩٢م إشارة واضحة وشرطاً أساسياً لتشكيل أي حزب سياسي فضلاً عن تحديد أهداف ومجالات عمل الأحزاب ونشاطاتها سواء في الشؤون السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية كما قد أعطى القانون للأردنيين حق تأليف الأحزاب والانتساب إليها^(٣).

وأشار أيضاً إلى وجوب أن لا يقل عدد الأعضاء المؤسسين لأي حزب عن خمسين عضواً على أن تتوافر فيهم الشروط الآتية^(٤):

- أن يكون قد أكمل الخامسة والعشرين من عمره.
- أن يكون أردنياً منذ عشر سنوات على الأقل.
- أن لا يكون محكوماً بحكم قطعياً من محكمة مختصة بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو بالأخلاق العامة أو أي جنحة أخرى.
- أن يكون متمتعاً بالأهلية المدنية والقانونية الكاملة.
- أن يكون مقيماً عادة في المملكة.
- أن لا يدعي بجنسية دولة أخرى أو حماية أجنبية.
- أن لا يكون من المنتسبين للقوات المسلحة الأردنية أو الأجهزة الأمنية أو الدفاع المدني.
- أن لا يكون قاضياً.

(١) قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢.

(٢) قانون الأحزاب السياسية رقم (١٥) لسنة ١٩٥٥.

(٣) المادة ٤ من قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢.

(٤) المادة (٥) من قانون الأحزاب رقم (٣٢) (١٩٩٢).

ويقدم طلب تأسيس الحزب إلى وزير الداخلية موقعاً من المؤسسين ومرفقا ببيان ووثائق حددها القانون^(١) كما أن للوزير أن يطلب من المؤسسين تقديم أي إيضاحات أو وثائق أو بيانات لازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون^(٢)، وإذا كان طلب تأسيس الحزب مستوفيا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون يعلن الوزير تأسيس الحزب خلال سبعة أيام بعد انقضاء ستين يوماً على تاريخ تبليغ الإشعار لتسلم طلب التأسيس^(٣) وفي حال امتنع الوزير عن الإعلان عن تأسيس الحزب فعليه أن يبين أسباب ذلك وأن يبلغها إلى المؤسسين وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون^(٤) كما ويحق لأي من المؤسسين حق الطعن لدى المحكمة في قرار الوزير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ هذا القرار، وإذا أقرت المحكمة إلغاء قرار الوزير، يعلن الوزير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ هذا القرار، وإذا أقرت المحكمة إلغاء قرار الوزير، يعلن الوزير عن تأسيس الحزب من تاريخ صدور قرار المحكمة وينشر الإعلان في الجريدة الرسمية^(٥).

أما فيما يتعلق بموارد الحزب المالية فقد نصت المادة (١٩) على أن الحزب يجب أن يعتمد اعتماد كلي على مصادر أردنية محلية معروفة ومعلنة ومحددة، كما يحق للحزب قبول الهبات والتبرعات من المواطنين الأردنيين فقط، على أن لا تزيد قيمة ما يقدمه الشخص الواحد على خمسة آلاف دينار سنوياً.

كما يحق للحزب الاستثمار داخل المملكة وأيضاً تم إعفاء مقر الحزب من جميع الضرائب والرسوم الحكومية التي تترتب على الأموال غير المنقولة.

يرى بعض الباحثين فيما يتعلق بالشروط السابقة أن القانون أخذ بعين الاعتبار ضرورة زيادة عدد المؤسسين ليصل إلى (٥٠) شخصاً على الأقل، بينما نص القانون السابق على (١٠) مؤسسين إلا أنه لم يأخذ بعين الاعتبار ضرورة تخفيض عمر العضو والذي حدد (٢٥) عاماً بينما كان سابقاً (٢١) مما جعل هذا الشرط متأخراً عن القوانين والشروط السابقة^(٦).

(١) المادة (٧) فقرة (أ) من قانون الأحزاب رقم (٣٢) (١٩٩٢).

(٢) المادة (٩) فقرة (ب) من قانون الأحزاب رقم (٣٢) (١٩٩٢).

(٣) المادة (١٠) فقرة (أ) من قانون الأحزاب رقم (٣٢) (١٩٩٢).

(٤) المادة (١٠) الفقرة (ب) من قانون الأحزاب رقم (٣٢) (١٩٩٢).

(٥) المادة (١١) الفقرتين (أ) و (ب) من قانون الأحزاب رقم (٣٢) (١٩٩٢).

(٦) القاضي، عادل تركي، ١٩٩٩، النظام السياسي والمشاركة السياسية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، ص

وهناك من يرى أيضاً أن الغاية من الشرط الثامن والخاص بعدم ازدواجية العضوية إن هنالك من يعمل مع الفصائل الفلسطينية السياسية والعسكرية^(١)، وإن هنالك تداخلاً بين العمل الفلسطيني السياسي وبين العمل الحزبي، ويصل السبب في ذلك أن معظم المنتسبين للأحزاب السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر بالعمل الفلسطيني السياسي، فهم إما كانوا أعضاء في فصائل فلسطينية أو من الذين تشدهم النزعة القومية والدينية^(٢).

أما فيما يتعلق بالشرط الأول فالباحث يؤيد الرأيين ملفتاً النظر إلى أنه قد أصبح هنالك حاجة ملحة عدد الأعضاء المؤسسين بدلاً من ٥٠٠) عضوان وذلك لكثرة الأحزاب السياسية على الساحة الأردنية إذ وصل عددها ((٣٤) حزب سياسي لغاية عام ٢٠٠٥م. حتى إن الملك الحسين - طيب الله ثراه - أشار إلى ذلك ذات يوم بقوله أن: "الازدحام يعيق الحركة" في إشارة واضحة لكثرة الأحزاب السياسية حتى لم يعد من السهولة بما كان إيجاد تصنيف متفق عليه لاتجاهاتها السياسية والفكرية.

أما فيما يتعلق بالشرط الثامن والشرطين السادس والسابع فقد جاءا مكملان لهذا الشرط والباحث يؤيد الرأي السابق، حيث لم يتم إغفال مسألة ازدواجية العضوية وفي ذلك إشارة إلى أن الحزب ينبغي أن يكون حزباً أردنياً خالصاً ما دام يقام على أرض أردنية، وهذا لا يعني الانصراف عن القضايا القومية، ولكن هنالك وظائف وأهداف خاصة بالحزب وكذلك الأولويات والقضايا الوطنية التي ينبغي على الحزب التركيز عليها.

لقد اعتبر قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢ نقطة هامة في حياة الأردن السياسية، ومن أهم التشريعات التي صدرت خلال مرحلة التحول نحو الديمقراطية. فقد أنهى هذا القانون مرحلة طويلة من الحظر القانوني على نشاط الأحزاب السياسية.

لهذا جاء القانون بصيغته المقررة باعتباره حصيلة مساومات وضغوط متبادلة. فقد تم التوافق عليه في البرلمان بعد فترة طويلة من النقشات دارات على مختلف المستويات. فهو عبارة عن صيغة للحل الوسط الذي انتهى عليه القانون. ونلاحظ أنه في الوقت الذي أعطى فيه القانون وزير الداخلية سلطة الإعلان عن تأسيس الحزب، إلا أنه أعطى الحزب ضمان الاحتكام إلى المحكمة في حالة عدم اتخاذه قواعد الإعلان. كما أن للحزب ما عن يكتسي صفته الشرعية

(١) الشخاترة، الأحزاب السياسية في النظام الدستوري الأردني، مرجع سابق، ص ٢١٩.

(٢) القاضي، عادل تركي، النظام السياسي والمشاركة السياسية، مرجع سابق، ص ٤٣.

بعد الإعلان عن تأسيسه، فإنه لا يمكن حلة بقرار من وزير الداخلية وإنما يلزمه القانون بطلب ذلك من المحكمة^(١).

لقد اكتسب النظام السياسي الأردني والقيادة بشكل خاص قدرة عالية على ضبط العلاقات والأدوار وتوجيهها، ومن هنا فإنه يعتبر عاملاً حاسماً في تطور الحركة الحزبية ويمكن تبرير ذلك من خلال ما طرح لغاية الآن من ضوابط وتشريعات وموجهات للنشاط الحزبي بشكل عام فعلى الصعيد التنظري والفكري، جاء وضع الميثاق إطاراً للاجتهاد ومصدراً لاختبار المبادئ والمرتكزات والغايات والقيم التي يعمل الحزب لتحقيقها، وباعتبار الميثاق في معظم الأوقات. ومع الإدراك أن الميثاق ليس إطاراً قانونياً إلا أن التردد في حسم موقعه من الضوابط الحزبية يساعد على استعماله مرجعاً وفق مشيئة النظام السياسي، وفي الوقت الذي يبدو هنالك خروجاً عنه من قبل الأحزاب.

وعلى الصعيد القانوني، هنالك قانون الأحزاب وتفاصيل مواده التي تمثل بشكل عام امتياز للسلطة التنفيذية في ممارسة دوره لتقييد السلوك الحزبي وتوجيهه وفقاً لما تقتضيه الأحوال وخاصة في حالة احتمال خروج الأحزاب عن سياق النظام العام، وطبعاً يحتاج القانون دائماً للمراجعة والبحث.

وعلى الصعيد السياسي، هنالك نوع من الضبط والتوجيه الذي تمارسه السلطة عبر أجهزة الإعلام والصحافة أو في الحوارات والبيانات، والتي تساهم في توجيه العمل السياسي الحزبي وخاصة في حالة المواقف السياسية حيال القضايا الهامة.

وعلى صعيد وظيفة الأحزاب ودورها في المجتمع يلاحظ أن النظام أخذ زمام المبادرة في عملية التحديث والتنمية الشاملة والتنمية السياسية بشكل خاص بذلك نتائج هامة لا تستطيع الأحزاب مجاراتها^(٢).

إن مهمة الدولة هنا هي وضع إجراءات وقوانين تساهم في الارتقاء بالعمل الحزبي في الأردن لذلك اعتبر قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢م ليس فقط امتياز للسلطة التنفيذية بل لقد شكل فيما بعد خطوة هامة في الاتجاه الصحيح مهدت لمرحلة الإصلاح السياسي والتنمية السياسية.

(١) مصالحة، محمد، التجربة الحزبية السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص ٨٦.

(٢) نقرش، عبد الله، ٢٠٠٦، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية في الأردن، المجلة الثقافية، العدد ٦٦، ص ٩٢، ٩١.

وبذلك أعطى قانون الأحزاب السياسية حرية تأليف الأحزاب والتي توقفت عن العمل بشكل رسمي وعلني منذ عام ١٩٥٧م وعادت إلى العمل وفق هذا القانون، وبما أن الأحزاب السياسية جزء من النظام السياسي وأحد مكوناته فإن علاقة الأحزاب بالنظام هي علاقة رسمية تحكمها القوانين والأنظمة (قانون الأحزاب) والتي تسمح بوجود الأحزاب وحرية الانتساب إليها، دون أن يكون هنالك مخاوف، فواجب الدولة هو الرقابة وحماية القانون، ووضع الأنظمة والضوابط والتي من خلالها يتم تنظيم عمل الأحزاب السياسية، هذا بالإضافة إلى أن قانون الأحزاب السياسية والذي عندما أقر كان مجلس النواب الأردني في ذلك الوقت من أقوى مجالس النواب التي عرفها الأردن، وقد أقر هذا القانون الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١/ربيع الأول/١٩٩٢م^(١).

وفيما يتعلق بالقيود التي تفرضها الدولة على الأحزاب السياسية فإن هنالك من يشير إلى تعليمات البعثات الدراسية، التي تهدد الطالب إذا انتسب لأي حزب بفقدان البعثة الدراسية^(٢).

وعند البحث تبين ما يشير إلى ذلك وفقاً لأحكام نظام البعثات الدراسية في الجامعات وكليات المجتمع الأردنية لأبناء ضباط وأفراد القوات المسلحة رقم (٨١) لسنة ١٩٨٠م والتعليمات الصادرة بموجبه، إذ تشير المادة الخامسة الفقرة (ب) في العقد الموقع بين الفريق الأول (القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية ويمثلها رئيس هيئة الأركان المشتركة أو من ينيبه) وبين الفريق الثاني (الطالب) أنه "يحق للفريق الأول إنهاء بعثة الفريق الثاني بناء على قرار اللجنة العليا للبعثات إذا انتمى إلى أي حزب أو قام باس نشاط سياسي لا يتفق ومصحة المملكة وسياستها العليا وثبت ذلك بموجب تقرير صادر عن الجهات الأمنية أو الجامعة أو الكلية المبعوث إليها".

فالحكومات المتعاقبة تتحمل جانب كبير من مسؤولية ضعف العمل الحزبي في الأردن من خلال العديد من الإجراءات، فتحييد طلبة الجامعات عن ممارسة العمل الحزبي ومحاولة لضغط والتضييق التي غالباً ما يتعرض لها أعضاء أحزاب المعارضة في العمل، إنما يدل على عدم جدية الحكومات في تشجيع فئة الشباب في الانخراط بالعمل الحزبي^(٣).

(١) الكبريتي، عبد الباسط، ٢٠٠٥، مدير القضاء ومساعد مدير الشؤون العامة، شؤون الأحزاب السياسية وزارة الداخلية، "اتصال شخصي". بتاريخ ٣/١٠/٢٠٠٥.

(٢) سعود، علي، الدائرة المالية، مجلس النواب ٢٠٠٦م، "اتصال شخصي". بتاريخ ١٤/٣/٢٠٠٦.

(٣) الزعبي، خالد، الدائرة القانونية، مجلس النواب، ٢٠٠٦م، "اتصال شخصي". بتاريخ ١٤/٣/٢٠٠٦. ص ١١، ٣٠.

ومن جهة أخرى هنالك من يرى عدم وجود قيود تتخذها الدولة على الأحزاب السياسية من ناحية الانتساب وإنما هنالك عملية تنظيم ومتابعة ومراقبة للأحزاب فقط، وإن تطوير العمل الحزبي من الأولويات التي تنتهجها الحكومة، وتدعو دائماً إلى أن الإصلاح السياسي يبدأ من تطوير العمل الحزبي^(١).

والإجراءات التي تقوم بها الدولة في هذا المجال لا علاقة لها بالضعف الحزبي ولكن الخلل يمكن في التطبيق، فالإرادة السياسية موجودة وبشكل جاد ولكن نحن بحاجة إلى ترجمة مثل هذه الإرادة إلى أفعال تحفز العمل الحزبي في الأردن^(٢).

المطلب السادس : أهم الوثائق الوطنية التي دعمت العمل السياسي والحزبي :

أولاً: وثيقة الأردن أولاً

طرح الملك عبد الله الثاني هذا الشعار في البداية كإطار يوجه النشاط الإنساني (السياسي والاقتصادي والاجتماعي) في الأردن باتجاه الداخل، بهدف إعطاء الشأن الأردني الداخلي الأولوية على أي توجه آخر ، وذلك من أجل تقوية الكيان الداخلي الأردني وتحسين الأوضاع غير المستقرة في بعدها السياسي والاقتصادي وقد انعكس هذا التوجه على سياسات الحكومات التي تولت الحكم في عهد الملك عبد الله الثاني في توجيهها بالدرجة الأولى على الشأن الداخلي، على الشأن الداخلي، فكانت الحكومات في مجملها حكومات اقتصادية تسعى لتحسين صورة الأردن في هذا الميدان لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، وخلق بنية اجتماعية وسياسية تتوافق مع هذا التوجه، بغض النظر عن مدى نجاح الحكومات المتعاقبة، أو فشلها في تجسيد هذا الطموح على الأرض.

لقد كان مفهوم "الأردن أولاً" مرجعية الرسالة الملكية السامية الموجهة لرئيس الوزراء والتي لم تخرج في مضمونها عن الدستور ولم تتجاهل الميثاق الوطني. ولقد جاء هذا المفهوم في ظل ظروف ومستجدات دولية وإقليمية جعلت الملك عبد الله الثاني بما لديه من استشراف ونظرة مستقبلية على التنبيه أكثر من أي وقت مضى لقضايا الوطن والشعب الأردني بكل أطيافه السياسية والاجتماعية من مختلف المشارق ليبقى الأردن كما كان منيعاً أمام كل المستجدات الدولية، لذلك جاءت الوثيقة التي تسلمها الملك عبد الله الثاني بتاريخ ١٨/١٢/٢٠٠٢م، والتي

(١) الغري، حمد، مدير شؤون النواب، مجلس النواب ٢٠٠٦م، "اتصال شخصي"، بتاريخ ١٥/٣/٢٠٠٦، الساعة ١٢،٠٠م.

(٢) محمد الخصاونة، الدراسات والمعلومات، مجلس النواب ٢٠٠٦م، "اتصال شخصي" بتاريخ ١٥/٣/٢٠٠٦م، الساعة ١،٠٠م.

أعدتها الهيئة الوطنية لمفهوم "الأردن أولاً" لكي تشرح المفهوم في عشرة نقاط كما شملت أيضاً ستين آلية عمل للتنفيذ ضمن ثمانية قطاعات حكومية وبرلمانية وقضائية وحزبية ونقابية ومنظمات أهلية. إضافة لوسائل الإعلام والمدارس والجامعات والشباب والقطاع الخاص^(١).

كما أكدت الوثيقة على أنه توافق جماعي بين الأردنيين والأردنيات، فرادى وجماعات حكومة ومعارضة لكونه بوتقة انصهار تعمل على تمتين النسيج الوطني للجميع. وأكد المفهوم على أن "الأردن أولاً" استثمار في الإنسان الأردني وتكريس في مفهوم المواطنة، إضافة لكونه دعوة لمؤسسات المجتمع الوطني لإعادة ترتيب سلم أولوياتها وتوجيه روح المفهوم ومضامينه للمساهمة في هذا المشروع النهضوي.

وفيما يخص التجربة الحزبية الأردنية، وبالرغم من ثرائها وعراقتها فما زالت تواجه تحديات منها التشتيت وعزوف المواطنين عن الانتساب لعدم فاعليتها وضعف تأثيرها في الحياة اليومية للمواطنين إذ عجزت الأحزاب التي يزيد عددها على ٣٠ حزباً عن إيصال أعضاؤها إلى قبة البرلمان باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي والحزب الوطني الدستوري وحزب البعث العربي الاشتراكي. إلى جانب ضعف الحياة الديمقراطية الداخلية للأحزاب. ومن أجل معالجة هذه النقائص ترى الوثيقة أنه لا بد من رعاية الأحزاب السياسية بصفتها مؤسسات وطنية لا ديمقراطية بدونها، وكذلك اندماج الأحزاب السياسية لقيام كتل كبيرة لفسح المجال للتداول على السلطة التنفيذية فيما بينها ودعت الوثيقة إلى إرساء تقاليد الحوار المؤسسي المنظم فيما بين الحكومة والأحزاب السياسية لتبادل الرأي والمشورة^(٢).

يرى الباحث أن وثيقة "الأردن أولاً" جاءت لتؤكد على مدى حرص الملك عبد الله الثاني على رفع عجلة الإصلاح السياسي في الأردن إذا أن الإصلاح الحقيقي لمؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية هو الإصلاح الداخلي القائم على الحوار وعلى تعميق النهج الديمقراطي الحر البعيد عن الجهوية أو العرقية أو الطائفية أو الفتن الداخلية في محاولة لبناء أردن قوي يستطيع الدفاع عن مصالحه وقضايا أمته العادلة بشكل أقوى. أما الأحزاب السياسية ومدى المشاركة فيها موضوع دراستنا فإن الوثيقة حاولت مساعدة الأحزاب على النهوض ودفعها نحو التقدم في محاولة لإنهاء حالة التشرذم والضعف التي تعيشها الأحزاب السياسية في الأردن بوصفها إحدى المؤسسات المهمة داخل المجتمع المدني.

(١) بوساحية، عبد السمیع، (٢٠٠٦) التحولات الديمقراطية في الجزائر والأردن ١٩٨٩-٢٠٠٥ (دراسة مقارنة) رسالة جامعية (ماجستير) الجامعة الأردنية، ص ١٨٣، ١٨٢، ١٨١.

(٢) بوساحية، عبد السمیع، مرجع سابق ص ١٨٣-١٨٥.

ثانياً: إستراتيجية التنمية السياسية :

تعتبر الرؤية الملكية التي أطلقها الملك عبد الله الثاني، بدعوة المجتمع المدني إلى المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرار، أهم ركائز التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية المستدامة مبيناً أن الطريق نحو الديمقراطية والتعددية والازدهار الاقتصاد وحرية الرأي والتعبير والفكر في الأردن، هي نهج لن يتم الرجوع عنه وهي دعوة تهدف إلى تحقيق المزيد من الاستقرار والمشاركة الديمقراطية ومرحلة متميزة تعتمد على المشاركة النوعية في جميع مراحل العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمع الأردني.

وقد عكس الخطاب الذي ألقاه الملك عبد الله الثاني بمناسبة افتتاح مجلس الأمة الرابع عشر في ٢٠٠٣/١٢/١ أهم المضامين المتعلقة بهدف التنمية، الشاملة، ودعا إلى حوار وطني شامل يفضي إلى مؤتمر وطني يبحث مختلف القضايا وإيجاد الحلول المناسبة لها وقد حدد الملك عبد الله خمس قواعد لتحقيق التنمية الشاملة وهي^(١):

- تكريس مجتمع التكافل.
- تفعيل طاقات المجتمع.
- تعميم ثقافة الديمقراطية.
- تطوير القضاء والإعلام.
- الجرأة في التغيير واتخاذ القرار.

وفي رد الحكومة على كتاب التكيف السامي ولضمان الأداء الناجح وبناء جسور التواصل ودمج مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية، قام رئيس الحكومة بعقد لقاءات مع الكتل النيابية والأحزاب والنقابات بهدف إشراك الجميع في مشروع التنمية السياسية ولقد أوضح وزير التنمية السياسية في لقاءه مع أعضاء المجلس الوطني للتنسيق الحزبي خلال شهر مارس/ آذار ٢٠٠٤ أن الحكومة بصدد تشكيل لجنة ملكية أو وزارية تضم في عضويتها كتلة مختلفة من لجان مجلس النواب والجامعة الأردنية والأحزاب السياسية وغيرها من المؤسسات واعتمدت الحكومة من أجل الوصول إلى الذروة في التنمية السياسية كما أرادها الملك عبد الله الثاني، على

(١) الطروانة، رافت (٢٠٠٤) جلالة الملك عبد الله ومسيرة التنمية السياسية ، ٧-٢٧.

عدد من العوامل التي تساعد في ترسيخ مخرجات التنمية السياسية وتجذيرها كقيمة أساسية فاعلة ومؤثرة إيجابياً في مسيرة الوطن والمواطن ومنها^(١):

- إرادة التنمية عند كلا الطرفين أي النخبة الحاكمة والجماهير وذلك لضمان ديمومة حركة التنمية السياسية.
- زيادة الوعي لدى الجماهير بأهمية هذه النقلة السياسية النوعية ودورها في ترسيخ مفاهيم الديمقراطية.
- تفعيل دور الإعلام ووسائله المتعددة، والدعوة للتعاون بين الحكومة والإعلام الوطني الذي يعظم الإنجازات ويقدمها للمواطن ويحارب الفساد التي تخدم القضاء وللأعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٦) كما جرت صياغة مفاهيم التربية المدنية لتصبح مادة تدريسية في المدارس وعقدت مؤتمرات لطلبة الجامعات حول التنمية السياسية^(٢).

ويمكن تلخيص إستراتيجية وخطة عمل التنمية السياسية للأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٦ ببرنامج عمل قامت بوضعها وزارة التنمية السياسية تطبيقاً لرؤية الملكية السامية بجعل الأردن مجتمعاً معاصراً ومتطوراً متسامحاً منفتحاً وتعزيز التنمية السياسية على أساس العدل والحق وسيادة القانون ومرتكزاً على الحرية والعدالة الاجتماعية. كما ركزت الإستراتيجية على توفير بيئة سياسية حيوية ومجتمع مدني نشط تتبثق عنه أحزاب وتيارات وطنية ذات تمثيل واسع، كذلك ضمان مشاركة فاعلة للشباب في عملية الإصلاح وإذكاء الاعتزاز والانتماء الوطني لديهم وتمكينهم من المعرفة والمنافسة^(٣).

(١) الطروانة، رأيت (٢٠٠٤) مرجع سابق، ص ٥٧-٥٨-٦٠-٦١-٧٢.

(٢) الطروانة، رأفت، (٢٠٠٤) مرجع سابق، ص ١٣٠.

(٣) إستراتيجية وخطة عمل التنمية السياسية (٢٠٠٤) وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية.

المبحث الرابع

التجربة الحزبية الأردنية (١٩٢١-٢٠٠٥)

تمهيد :

عرف الأردن نشأة التنظيمات السياسية في وقت مبكر من تاريخه، فهي واكبت نشوء وتطور الدولة الأردنية، إذ تعود هذه النشأة إلى مطلع العشرينات من القرن المنصرم^(١). وكما يشير تاريخ الأردن السياسي بما لا يدع مجالاً للشك إلى أن غياب الديمقراطية وعدم تشريع التعددية السياسية وترسيخها في فترات ليست بالقصيرة منه، لم يبلغ نشاط الأحزاب السياسية، ولم تقلل من مبررات وجودها ومشروعيتها بل دفع بها إلى العمل في الخفاء إلى ما اصطلح على تسميته في الأدب الحزبي "بالعمل السري"^(٢).

(١) مصالحة، محمد، التجربة الحزبية، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٢) العساف، نظام ، ١٩٩٨، الأحزاب السياسية الأردنية قضايا ومواقف، عمان، مركز الريادة للمعلومات ، ص ٢٥.

المطلب الأول: نشوء الظاهرة الحزبية في الأردن (١٩٢١-١٩٩٢) :

إن الحديث عن تاريخ الحياة الحزبية في الأردن ولو بشكل موجز يجب تقسيمها إلى مراحل وذلك نتيجة للأحداث السياسية الكبرى التي مر بها الأردن وشهدتها المنطقة العربية ككل، أما من حيث التقسيم فيمكن تتبع ظهور الأحزاب السياسية في الأردن من خلال تقسيمها إلى مرحلتين زمنييتين هما:

المرحلة الأولى: والتي تمتد من عام (١٩٢١-١٩٥٧).

والمرحلة الثانية: والممتدة من عام (١٩٥٧-١٩٩٢).

أولاً: المرحلة الأولى: وتمتد هذه المرحلة منذ عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٥٧.

تشير الدراسات على أن هذه المرحلة التي بدأت منذ تأسيس الإمارة عام ١٩٢١ شهدت تشكيل عدة أحزاب لكنها لم تدم طويلاً أما أهم هذه الأحزاب فهي:

١. حزب الشعب الأردني:

تأسس هذا الحزب في عام ١٩٢٧م. ومن أبرز قياداته:- هاشم خير، شمس الدين سامي، طاهر الجقة نظمي عبد الهادي، وطارق سليمان، أما مبادئ الحزب فيمكن تلخيصها بما يلي الدعوة للاستقلال وتحسين الأوضاع الاقتصادية، وصيانة الشخصية، حق الملكية، ولقد تم حل هذا الحزب سنة ١٩٣٠.

٢. اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني:

هذا المؤتمر مارس نشاطه من سنة ١٩٢٩م ولغاية سنة ١٩٣٤م، وكانت الهيئة التأسيسية مؤلفة من حسين الطروانة، هاشم خير، طاهر الجقة، وأيوب فاخر^(١).

٣. الحزب الحر المعتدل:

تأسس هذا الحزب في حزيران ١٩٣٠م. بهدف الوصول إلى تعديل المعاهدة الأردنية البريطانية بما يكفل السيادة الوطنية للأردن، وجعل السلطتين التنفيذية والتشريعية مسئوليتين مسؤولة مشتركة، كما طالب بالحفاظ على الحريات الشخصية بأنواعها، أما أعضاؤه فمنهم

(١) المعاينة، ناصر ن ١٩٩٤، نشأة الأحزاب السياسية دراسة لأحزاب الأردنية، ط/١، عما، دار البلسم، ص ٧٨.

* انسحب هاشم خير عام ١٩٣٠ وعين طاهر الجقة رئيساً لبلدية العاصمة.

رفيقان المجالي رئيساً للحزب، وهاشم خير نائباً للرئيس، ومحمود الحسين، ومحمد الأنسي ولم يعمر هذا الحزب طويلاً نظراً لقلّة أعضائه مقارنة بغاياته^(١).

٤. حزب التضامن الأردني :

قام بتأسيس هذا الحزب عدد من الأعيان وشيوخ العشائر حيث التقوا في عمان بتاريخ ٢٤ آذار ١٩٣٣م وعقدوا الاجتماع التأسيسي الأول الذي أقرّوا فيه نظام الحزب وقد اشترطت إحدى مواد النظام أن تكون عضوية الحزب أمقصورة على من استوطنوا شرق الأردن قبل سنة ١٩٢٢م. وبسبب هذه النظرة الإقليمية لم يستطع الحزب تنمية قاعدته الجماهيرية مما أدى إلى تلاشيّه بعد فترة قصيرة من إعلان تأسيسه^(٢).

٥. حزب الإخاء الأردني:

تأسس هذا الحزب في ١٩٣٧/٩/٢٥م. واشترط أن يكون مركزه عمان، وكان قومي التوجه يسعى إلى التعاون مع الدول العربية ثقافياً وسياسياً واقتصادياً ويعمل من أجل الوحدة العربية وكان على وفاق تام مع الحكومة ومن أبرز أعضائه: رفيق المجالي، ماجد العدوان، متقال الفايز، وجميل المجالي، وصالح العودات، وموسى المعاينة.

الأحزاب السياسية في عهد المملكة الأردنية الهاشمية :

١. حزب النهضة العربية :

تأسس هذا الحزب في ٧ أيار ١٩٤٧ بعد استقلال وصدور الدستور الثاني للدولة وأريد به أن يكون شاهداً على المنهج الديمقراطي للحكم وتقليداً للطريقة البريطانية (نظام الحزبين- الحكومة والمعارضة) فكانت أهدافه تتركز حول:

- العمل على تحقيق أهداف الإمارة القومية كما تراها الثورة العربية الكبرى. ومنها تحقيق مشروع سوريا الكبرى.
- العمل على تنمية البلاد سياسياً وثقافياً وزراعياً واقتصادياً واستغلال الموارد الطبيعية فيها.

(١) د. عبد الله نقرش، مرجع سابق ص ٤٠-٤١.

(٢) الحجاج، خليل إبراهيم، ١٩٩٦، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ص ٤٠-٤١.

أما عضوية الحزب فكانت تتألف من السادة: هاشم خير رئيساً وعبد الله الكليب نائباً للرئيس وصبحي زيد سكرتيراً ومسلم البخيت أميناً للصندوق. أما الأعضاء فمنهم السادة: متقال الفايز، حسين الطروانة، جبيري الصباغ، محمد منور الحديد وإسماعيل البليسي.

وبعد وفاة الرئيس خلفه السيد إسماعيل البليسي وبقي الحزب يواصل نشاطه حتى عام ١٩٥٠ حيث انحل من تلقاء نفسه^(١).

٢. حزب النهضة الأردني:

تأسس هذا الحزب في أيار ١٩٤٧م وغايته النهوض بالبلاد سياسياً وإنعاشها اقتصادياً وتطويرها ثقافياً واجتماعياً. ومن أعضائه السادة عبد المهدي الشمالي رئيساً، ومحمد ناجي العزام، وتركي الكايد، وشلاش المجالي، ومحمد السمريين.

وكانت الدعاية الشخصية،* التي مارسها الحزب خدمة لأعضائه سبباً في حلة في تموز ١٩٤٧ بعد شهرين من تأسيسه، فعاد أعضاؤه إلى دمشق. ولكن في ١٥ تشرين أول ١٩٣٥ وبعد العمل بدستور ١٩٥٢ عاد الحزب إلى الظهور مرة ثانية بترخيص من الحكومة، وبرئاسة عبد المهدي الشمالي نفسه، إضافة إلى مجموعة من الأعضاء الجدد منهم سليمان السوداني، وعيسى العوضن وعبد الكريم الخص، وقبلان الشهبان، وفايز العزام.

وحاول الحزب الاتصال بال جماهير ودعوتها لتأييد مبادئه الإصلاحية ولكنه فشل في ذلك فتفرق أعضائه وانحل تلقائياً فيما بعد^(٢).

أما فيما يتعلق بالأحزاب العقائدية بمفهومها الحديث فلم يعرفها الأردن إلا بعد عام ١٩٤٧م عندما أقرت الأحزاب، حيث أن الأحزاب التي تشكلت بعد صدور القانون كانت نواة للأحزاب العقائدية فيما بعد ومن أبرز هذه الأحزاب ما يلي:

١- حزب الاتحاد الوطني:

تأسس هذا الحزب عام ١٩٥٢ بهدف توطيد أركان الاستقلال الأردني وتثبيت دعائم الدولة ورفع مستوى الشعب الأردني اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً والعمل على تحقيق الوحدة العربية ومن أبرز مؤسسيه فلاح المدداحة، وعبد الله الكليب^(٣).

(١) نقرش، عبد الله، مرجع سابق، ص ٤٠-٤١.
* نشرته جريدة الرائد على غلافها أن عبد المهدي الشمالي رجل الساعة، مما حدا بحكومة توفيق أبو الهدى إلى اتخاذ قرار حل الحزب لأن أساليبه تتناقض مع سلوك الأحزاب الراقية...

(٢) نقرش، عبد الله، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٣) المعاينة، ناصر، مرجع سابق ص ٣٤.

٢- حزب الجبهة الوطنية:

قدم السيد سليمان النابلسي وجماعة من أنصاره طلباً في شهر تشرين الأول ١٩٥٠ للحصول على ترخيص بتشكيل حزب ما يسمى (حزب الجبهة الوطنية) ولكن لم يبت في الطلب آنذاك، وبتاريخ ١٩٥٤/٥/٩م تم تقديم طلب آخر لتشكيل حزب سياسي باسم (الجبهة الوطنية) وقد رفضت الحكومة الترخيص للحزب، إذا لم يرد في نظامه الأساسي ما يفيد أنه يسعى لتحقيق غاياته بالوسائل السلمية ولأسباب أخرى لا تتفق مع نصوص قانون تنظيم الأحزاب السياسية لسنة ١٩٥٥م.

٣- حزب الاتحاد الوطني :

تأسس هذا الحزب في عمان في ١٩٥٢/١١/١٧ ونص النظام الأساسي للحزب على أن غايته السعي في سبيل توطيد أركان استقلال الشعب الأردني، وثبيت دعائم حريته، واستكمال وسائل نهضته، ورفع مستواه الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، والعمل على تحقيق وحدة الأقطار العربية .

ولم يحظ الحزب بالتأييد الجماهيري، وبالتالي لم يكن له وزن يذكر على خارطة السياسية في البلاد مما أسهم في عدم استمرارية الحزب ومن ثم حله^(١).

٤- حزب التحرير الإسلامي :

نشأ هذا الحزب على يد الشيخ تقي الدين النبهاني في القدس عام ١٩٥٢م وقدم الحزب ترخيصاً له في وزارة الداخلية في ١٩٥٢/١١/١٧م ولكن طلبه رفض بسبب تعارض برنامج الحزب مع الدستور الأردني، إذ يرفض البرنامج الحكم الوراثي للدولة كما بين الدستور الأردني، إذ يرفض البرنامج الحكم الوراثي للدولة كما بين الدستور^(٢).

وكانت غاية الحزب الرئيسية تتلخص في استئناف الحياة الإسلامية (إعادة الخلافة) وعلى الرغم من ذلك فقد تمارس الحزب سريراً، وفاز الشيخ أحمد الداغور أحد قادة الحزب بمقعد في مجلس النواب في الانتخابات التي جرت عام ١٩٥٦م عن مقعد طولكرم^(٣).

(١) عساف، نظام ، مرجع سابق، ص ٤٢ .

(٢) عساف نظام، مرجع سابق، ص ٤٩ .

(٣) المعاينة، ناصر، مرجع سابق، ص ٨١ .

٥- حزب البعث العربي الاشتراكي:

تأسس في دمشق عام ١٩٤٧م أما عن نشأته في الأردن فقد تأسس الحزب عن طريق الطلبة الذين تخرجوا من الجامعات السورية، وفي شباط ١٩٥٢ قدم الحزب طلباً للتريخيص، إلا أن مجلس الوزراء رفض ذلك لأنه يتعارض مع الدستور. وما أن جاء عام ١٩٥٣ حتى كان للحزب عدد كبير من الحلقات المنتشرة في مختلف قرى ومدن الأردن. وفي ٢٠ آذار ١٩٥٤م قدم لطلباً آخر تم رفضه أيضاً، وفي عام ١٩٥٥م اعتبر الحزب مرخصاً بقرار من محكمة العدل العليا^(١).

٦- الحزب الشيوعي الأردني:

تأسس الحزب الشيوعي الأردني عام ١٩٥١م وكان أول سكرتير له السيد فؤاد نصار. وفي نفس العام من تأسيسه وضع الحزب برنامجاً حدد فيه الأهداف التي يسعى من أجلها وهي:

- إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية، إطلاق الحريات العامة، إطلاق حرية المرأة والإصلاح الزراعي والاقتصادي^(٢).

وخلال تاريخ هذا الحزب حدثت انشقاقات في صفوفه إلا أنه في عام ١٩٩٠م تمكن الحزب من توحيد نفسه^(٣).

٧- حركة الإخوان المسلمين :

نشأة حركة الإخوان المسلمين في مصر على يد حسن البنا، ثم الحق ذلك بمبادرة قوية، فقد أرسل العديد من المبعوثين إلى الأقطار العربية بهدف تأسيس فروع لها، وتأسس أول فرع لها في القدس عام ١٩٤٧م، وفي الأردن نالت الحركة مباركة الملك عبد الله الأول الذي عبر عن ثقته في أن الإخوان المسلمين سيكرسون أنفسهم بشكل مطلق لله. وحصلت الحركة في الأردن على تريخيص لها بالعمل كجمعية خيرية بتاريخ ٩/كانون الثاني ١٩٤٦. وتم الاعتراف بالإخوان المسلمين كتنظيم قانوني على خلاف معظم الأحزاب الأردنية حتى بعد قرار الحكومة حل الأحزاب السياسية عام ١٩٥٧م. وكانت الحركة - غالباً - على وفاق مع الحكومة أو بتعبير أدق لم تتعرض للقمع والاضطهاد الذي تعرضت له الأحزاب السياسية في تلك الفترة وهذا أحد

(١) عساف، نظام، المرجع السابق، ص ٤٤-٤٥.

(٢) نقرش، عبد الله، التجربة الحزبية في الأردن، مرجع سابق، ص ٨٣، ٨٢، ٧٩.

(٣) المرجع نفسه، ص ٨٣.

الأسباب الذي تعرضت له الأحزاب السياسية في تلك الفترة، وهذا أحد الأسباب التي تفسر دور الحكومة وثقلها الكبير في اللحظة الراهنة عبر حزب جبهة العمل الإسلامي^(١).

ثانياً: المرحلة الثانية ١٩٥٧-١٩٩٢:

شهدت هذه المرحلة حل الأحزاب السياسية في نيسان ١٩٥٧م، ومن ثم تجميد العمل بقانون الأحزاب السياسية رقم (١٥) لسنة ١٩٥٥م^(٢).

وخلال الفترة ١٩٥٧-١٩٧٠م تعرض العمل الحزبي لتقلبات كثيرة كان بعضها شديد الوقع وبالغ التأثير، إذ كان حل الأحزاب يشكل ضربة قاسية لها. ثم جاء عام ١٩٦٧م وما حل بالأمة العربية من هزيمة ليشكل حداً فاصلاً بين العمل السياسي البحث والعمل السياسي المدعوة بالقوة المسلحة^(٣).

ولما كان العمل الحزبي غير مسموح به في تلك المرحلة انخرط عدد من الحزبيين في الأردن في صفوف المقاومة الفلسطينية والتنظيمات الفلسطينية التي تشكلت عام ١٩٦٥م ولم تقتصر هذه المشاركة على الأحزاب القومية بل تعدتها إلى الأحزاب الإسلامية.

وعلى الرغم من منع الأحزاب السياسية عن العمل بشكل علني إلا أن هنالك عدد من المحاولات الحزبية والتي تشكلت في السبعينات والثمانينات، ففي أواخر عام ١٩٧٠م وحتى الثلث الأخير من العام التالي جرت عدة محاولات وجهود من أجل بناء تنظيم يتصدى للعمل السياسي، وكان مجن بين تلك الجهود تجمع النقابات المهنية والدعوة للمؤتمر الوطني الأردني، وتأليف الجبهة الدستورية والاتحاد الوطني وجميعها تهدف إلى إعادة النظر بالأمور والأوضاع القائمة آنذاك^(٤).

(١) عساف، نظام ن مرجع سابق، ص ٨٤.

(٢) الحوراني، هاني، المرشد إلى الحزب السياسي، مرجع سابق، ص ١٢٣.

(٣) الحجاج، خليل إبراهيم، مرجع سابق، ص ٣٥١.

(٤) المعاينة، ناصر، مرجع سابق ص ٨٩.

وبعد انتهاء هذه التجربة جرت عدة محاولات لتشكيل التنظيمات السياسية وكان من تلك المحاولات:

١. الحركة الوطنية الأردنية :

وقد دعت إلى تنظيم جمع الشرق أردنيين على افتراض أن الفلسطينيين جميعهم منظمون، وبدا هذا النداء بشكل واضح وجلي على أثر مقررات الرباط عام ١٩٧٤م. ولكن عملية الخروج بهذه الحركة إلى حالة الحزب السياسي الجدي لم تتجح.

والباحث يرى أن عدم نجاح هذه الحركة عائد إلى نظرتها العنصرية فجميع من يحمل هوية شخصية أردنية وجواز سفر أردني هو أردني.

٢. الجبهة الدستورية:

واقترنت عضويتها على الشرق أردنيين. والباحث يرى أن عدم نجاح هذه الحركة عائد إلى نظرتها العنصرية وخاصة عند الانتساب إليها.

٣. الحزب الديمقراطي الوطني:

وضم في عضويته العديد من الأردنيين والفلسطينيين واستناداً لما تقدم يمكن القول أن الأحزاب غير المرخصة والتي كانت تعمل بشكل سري خلال هذه الفترة وحتى السماح للأحزاب بالعمل عام ١٩٩٢م هي^(١):

- التيار الديني بفئاته المختلفة، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين وحزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الشيوعي، ومنظمة الجبهة الديمقراطية، ومنظمة الجبهة الشعبية، والاتجاهات الشعبية.

في نهاية الحديث عن تاريخ الظاهرة الحزبية في الأردن ومراحل تطورها، والتي تم التعرض إليها بشكل موجز منذ تأسيس الإمارة مروراً حل الأحزاب السياسية نتيجة السياسات التي أنتجتها حكومة سليمان النابلسي القائمة على أساس حزبي، وما رافقها من جعل السلطة التنفيذية والقصر على طرفي نقبض، كل ذلك أنتج فترة زمنية مظلمة في تاريخ الأحزاب إلى أن جاء عام ١٩٩٢م وتم استئناف الحياة الحزبية من جديد قانونياً.

(١) المعاينة، ناصر، مرجع سابق، ص ٩٧، ٩٦، ٩٥.

لم يكن يهدف الباحث من كل ما سبق تقديم دراسة لتاريخ الأحزاب في الأردن او محاولة لتقييمها فهذا ليس الهدف المقصود من ذلك، بل هي محاولة لوضع أساس يمكن الارتكاز عليه عند الحديث عن الأحزاب السياسية، ولخدمة هذه الدراسة إذ لا يمكن التطرق إلى الأحزاب الحالية من دون إمعان النظر بماضيها، فالماضي هو المفتاح لقراءة الحاضر واستشراف المستقبل.

المطلب الثاني: دور الأحزاب السياسية في العمل السياسي الأردني : (حالات دراسية ١٩٩٢-٢٠٠٥) :

تمهيد:

شهد الأردن منذ عام ١٩٨٩م حالة من الحوار الحر في أجواء من التسامح والانفراج والتواصل بينة المسئول والمواطن والمؤسسات والهيئات الرسمية والأهلية، وأصبحت الديمقراطية نقطة محورية في الخطاب السياسي الأردني الرسمي والبرلماني والحزبي، من حيث التمسك بمبادئ حقوق الإنسان، وجدير التعددية السياسية والحرص على ممارسة كل مواطن لحريته بوعي ومسؤولية في إطار الدستور والقانون، وبما يعزز الوحدة الوطنية وبناء دولة القانون والعدل والمساواة^(١).

إن أحداث نيسان واعتبارها سبباً رئيسياً في خيار التوجه الديمقراطي قد تكون مظهراً ومناسبة أكثر من كونها سبباً على الرغم من تجاوب النظام معها كما شكلت الأزمة الاقتصادية التي شهدها الأردن عام ١٩٨٩م والمتتمثلة بتراجع التنمية وتزايد المديونية وانتشار الفساد والتي وضعت الدول أمام أزمة القصور في مواجهة مخرجات التحديث وكلها فرضت خيار الحرية السياسية بدل الرخاء المهدد. وهذا يعني تحول في أسلوب إدارة الدولة، أن بأسلوب الضبط القائم على أولوية الأمن، إلى أسلوب الضبط القائم على أولوية المراقبة وكلاهما يؤدي إلى الاستقرار وتقوية النظام وبالتالي زيادة الشرعية^(٢).

وعلى أي حال عادت الديمقراطية إلى الأردن مع أحداث نيسان عام ١٩٨٩ بعد أن انفجرت الأزمة الاقتصادية التي مست معظم فئات الشعب الأردني وكانت تلك الأحداث فاتحة لمرحلة^(٣) سياسية جديدة حملت منها تحولات جذرية. فقد انطلقت الحياة الحزبية من جديد مع

(١) طوالية، عبد الله ، المسيرة الأردنية نحو الترسخ والشمولية، ص ٦٥.

(٢) نقرش، عبد الله، المسار الديمقراطي .. إلى أين، تأليف هاني الحوراني وآخرون، ص ٦٩.

(٣) مصالحة، أمجد، التجربة الحزبية الأردنية (١٩٩٢-٢٠٠١) المجلة الثقافية، العدد (٦٦) ٢٠٠١، ص ٦٨-

عودة الحياة البرلمانية عام ١٩٨٩ وخرجت الأحزاب القائمة من تحت الأرض لتُمارس نشاطها شبه العلني قبل أن ترخص رسمياً وشجعها على ذلك أن الحكومة غضت الطرف إلى حد كبير عن نشاطها بعد أن تم اعتماد مبدأ التعددية السياسية في البلاد. وجرت الانتخابات النيابية بسرعة بمشاركة الإخوان المسلمين الذين كانوا ينشطون بصورة علنية طيلة "الفترة السابقة" ولم يحظر مشاركة الإخوان المسلمين الذين كانوا ينشطون بصورة علنية طيلة "الفترة السابقة" ولم يحظر تنظيم وتمكنت بعض الأحزاب التي استفادت من المناخ الديمقراطي الجديد من إيصال بعض مرشحينها إلى البرلمان^(١).

لقد انتهت القيادة السياسية إلى ضرورة الفراغ السياسي في البلاد باستئناف الحياة البرلمانية والحزبية ومشاركة الجماهير في اتخاذ القرار، كما عجلت الأزمة الاقتصادية التي تواجه الأردن منذ عام ١٩٨٩م بإجراء لانتخابات النيابية وعودة الحياة الديمقراطية إلى البلاد تلك الأزمة التي بدت أبرز ملامحها في الشهور الأخيرة التي سبقت الانتخابات عام ١٩٨٩م. إذ ارتفعت تكاليف المعيشة بنسبة (٣٠%) كما أدت القروض التي حصل عليها الأردن لمواجهة العجز في الميزانية وانخفاض قيمة الدينار بنسبة (٤٠%) خلال عام ١٩٨٩م مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم وزيادة المديونية. فقد نبهت اضطرابات نيسان عام ١٩٨٩ إلى ضرورة إصلاح المسار الاقتصادي والسياسي ولعل أهم ما أفرزته هذه المرحلة التي بدأت بتلك الانتخابات هو^(٢):

- إلغاء الأحكام العرفية في ٣٠/٣/١٩٩٢ والتي فرضت على البلاد اعتباراً من ١٩٦٧/٦/٥م.

- إلغاء قانون الدفاع الذي حكم البلاد اعتباراً من عام ١٩٣٩م وق ألغى هذا القانون بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٢م.

- إقرار قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢م وإجازة العديد من الأحزاب السياسية بموجبه. وهي تمارس الآن نشاطاتها الحزبية بصورة علنية بعد أن استمر حظرها منذ عام ١٩٥٧م.

- إعطاء صلاحيات أوسع للقضاء بموجب قانون محكمة العدل العليا وكننتيجة صحية لإلغاء الأحكام العرفية.

(١) مصالحة، محمد، التجربة الحزبية الأردنية، (١٩٩٢-٢٠٠١) مرجع سابق، المجلة الثقافية، العدد (٦٦) ٢٠٠١، ص ٦٨-٦٩.

(٢) المرجع نفسه، ص ٨٢.

- إصدار قانون جديد للمطبوعات والنشر.

- إصدار قانون معدل لقانون انتخاب مجلس النواب.

وبما أن الأحزاب السياسية من آليات الديمقراطية برزت الأحزاب السياسية الأردنية التي كانت تعلم في الخفاء كما نشأة أحزاب أخرى وليدة المرحلة. فالمناخ الديمقراطي هو المناخ الذي يمكن الأحزاب السياسية أن تؤدي فيه وظيفتها على الوجهة الصحيحة وعلى أساس وأفكار الأحزاب فالديمقراطية والأحزاب السياسية أمران مترابطان^(١).

لقد شكل قيام الأحزاب السياسية الأردنية في الساحة العربية وذلك عقب إطلاق الحريات العامة وقيام برلمان منتخب بحرية ونزاهة، وكان من أهم النواحي التي بدأ المراقبون السياسيون البحث فيها عدد هذه الأحزاب التي تم ترخيصها في الأردن - وعددها عشرون - وعن مدى مناسبتها مع حجم الساحة الأردنية إذ يعتبر عشرين حزباً سياسياً رقماً كبيراً قياساً مع بلد صغير كالأردن الذي لا يتجاوز عدد سكانه أربعة ملايين نسمة آنذاك، علماً بأن عدد الأحزاب الكبير على الساحة الأردنية ليس ظاهرة خاصة بالأردن فالدول الديمقراطية^(٢).

عندما أطلقت الحريات العامة والتعددية السياسية شهدت ساحتها عدداً كبيراً من الأحزاب التي لن تلبث طويلاً في إحدى الجبهات المحلية أو أجهضت نفسها، والقلة منها بقي موجوداً دون أن يكون له تأثير يذكر على الساحة السياسية.

وبعد أن توضحت خارطة الحزبية في التسعينات وتم ترخيص الأحزاب التي تقدمت بطلبات الترخيص، شهد الأردن عدة تيارات فكرية منها القومي واليساري والليبرالي والديني والوسطيين كما أن هناك العديد من التصنيفات والتقسيمات الخاصة باتجاهات الأحزاب السياسية الأردنية، وفي هذه الدراسة سيتم تقسيم الأحزاب السياسية في الأردن إلى ثلاث تيارات فكرية هي أحزاب اليمين وأحزاب الوسط وأحزاب اليسار، لما لأحزاب الطيف السياسي الواحد من تشابه في الطرح والمعالجة والاتجاه.

(١) مصالحة، محمد، للتجربة السياسية في الأردن، مرجع سابق ص ٨٢-٨٣.

(٢) الزعبي، خالد، واقع الأحزاب السياسية الأردن، (١٩٩٣) من مديرية الدراسات والأبحاث، الأمانة العامة لمجلس النواب ص ٣ بإشراف الدكتور محمد مصالحة.

الأحزاب السياسية الأردنية (١٩٩٢-٢٠٠٥):

شهدت هذه الفترة زيادة في عدد الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة الأردنية حيث بلغ عدد هذه الأحزاب (٣٤) حزباً حتى عام ٢٠٠٥م، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث تيارات رئيسية هي التيار اليميني (الديني) والتيار الوسطي والتيار اليساري وهي كما يلي:

أولاً: أحزاب اليمين (التيار الديني):

ويتمتع بقاعدة عريضة شكل أساسها جماعة الإخوان المسلمين ورسمياً فإن التيار الإسلامي في الأردن يتمثل فيما يلي^(١):-

(١) حزب جبهة العمل الإسلامي: وأمينه العام حمزة منصور واتجاه الحزب ديني معارض.

(٢) حزب الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية (دعاء): وأمينه العام محمد أبو بكر واتجاه الحزب ديني وسطي.

(٣) حزب الوسط الإسلامي: وأمينه العام مروان الفاعوري واتجاه الحزب ديني وسطي.

ثانياً: (تيار الوسط):

وقد شهد هذا التيار العديد من الانقسامات والاندماجات وأحزاب هذا التيار هي:

(١) الحزب الوطني الدستوري: وأمينه العام الدكتور أحمد الشناق.

(٢) حزب العهد الأردني: وأمينه العام خلدون الناصر.

(٣) حزب المستقبل: وأمينه العام الدكتور محمد الطروانة.

(٤) حزب الأمة: وأمينه العام ميلاد حكمت عواد.

(٥) حزب الأجيال الأردني: وأمينه العام زاهي أحمد كرم.

(٦) حزب الأحرار: وأمينه العام أحمد الزعبي.

(٧) حزب السلام الأردني: وأمينه العام شاهر محمد خريس.

(٨) حزب العمل الأردني: وأمينه العام محمد منذر خطايبه.

(١) وزارة الداخلية، قسم الأحزاب السياسي، قائمة لإحزاب السياسة المرخصة.

- ٩) حزب الفجر الجديد العربي الأردني: وأمينه العام المهندس محمد درويش الشهوان.
- ١٠) حزب النهضة الأردني: وأمينه العام الدكتور سمير العواملة.
- ١١) حزب الخضر الأردني: وأمينه العام جهاد عبودي.
- ١٢) حزب الرفاه الأردني: وأمينه العام محمد رجا الشمولي.
- ١٣) حزب الرسالة: وأمينه العام الدكتور حازم قشوع.
- ١٤) حزب العدالة والتنمية: وأمينه العام محمد رجا الشمولي.
- ١٥) حزب الحرية والمساواة: وأمينه العام محمد أبو زيد.

ثالثاً: التيار اليساري :

وهذا التيار له تمثيل واسع في السياسة الأردنية وينقسم إلى ثلاث أقطاب أو منابر:

أ) المنبر الشيوعي :

- ١) الحزب الشيوعي الأردني: وأمينه العام الدكتور منير حمارنة واتجاه الحزب يساري معارض.
- ٢) حزب الشغيلة الشيوعي الأردني: وأمينه العام الدكتور مازن حنا واتجاه الحزب يساري معارض.

ب) المنبر القومي :

- ١) حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني: وأمينه العام تيسير الحمصي واتجاه الحزب قومي معارض.
- ٢) حزب التقدم الأردني: وأمينه العام زهير قواس واتجاه الحزب قومي يساري معارض.
- ٣) حزب البعث العربي التقدمي: وأمينه العام فؤاد دبور واتجاه الحزب قومي يساري معارض.
- ٤) حزب العمل القومي (حق): وأمينه العام محمد حسين الزعبي واتجاه الحزب قومي معارض.

٥) حزب الأرض العربية: وأمينه العام الدكتور محمد العوران واتجاه الحزب قومي معارض.

٦) حزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية: وأمينه العام محمد النويهي واتجاه الحزب قومي معارض.

٧) الحزب العربي الأردني: وأمينه العام مازن زيان واتجاه الحزب قومي معارض.

٨) حزب حركة المواطن الأردني (حماه): وأمينه العام الدكتور يعقوب سليمان واتجاه الحزب قومي معارض.

٩) حزب الأنصار العربي الأردني: وأمينه العام محمد فيصل المجالي واتجاه الحزب قومي.

١٠) حزب حركة لجان الشعب الأردني: وأمينه العام خالد داوود الشوبكي واتجاه الحزب قومي.

١١) حزب الجبهة العربية الأردنية الدستورية: وأمينه العام مهدي النثل واتجاه الحزب قومي.

ج) المنبر الاشتراكي:

١) حزب الوحدة الشعبية الديمقراطية الأردني: وأمينه العام الدكتور ذياب علي مصطفى واتجاه الحزب يساري معارض.

٢) حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد): السيد أحمد يوسف واتجاه الحزب يساري معارض.

٣) حزب اليسار الديمقراطي الأردني: وأمينه العام السيد موسى المعاينة واتجاه الحزب يساري معارض.

إن كثرة الأحزاب السياسية وتعددتها داخل الأردن يجعل دراسة كل حزب على حده أمراً بغاية الصعوبة، لذلك يرى الباحث أن أخذ حزب من كل تيار كنموذج لدراسة واقع الأحزاب والتحديات التي تواجهها، والوقف على أسباب عزوف الشباب عن المشاركة الحزبية وهو الهدف من دراسة هذه الأحزاب أمراً يفي بالغرض. وهذا يعني أنه سيتم دراسة أربعة أحزاب أردنية

هي: حزب جبهة العمل الإسلامي وحزب العهد الأردني والحزب الشيوعي الأردني وحزب البعث العربي الاشتراكي الأردني.

أولاً: حزب جبهة العمل الإسلامي :

يعتبر حزب جبهة العمل الإسلامي من الأحزاب السياسية الأردنية حديثة النشأة، وقد قام الحزب بفضل جهود العديد من قادة جماعة الإخوان المسلمين، برغم حرص قيادة الحزب على عدم ربط نشأته بجماعة الإخوان المسلمين ورفضهم اعتباره واجهة سياسية لهذه الجماعة^(١). وتستمد الجبهة مبادئها من الدين الإسلامي الحنيف وتعتمد طريقة الإقناع ونبذ العنف في تعاملها السياسي وأسلوب الدعوة الحسنة في مجالات الفكر والثقافة^(٢).

أما برنامج الحزب فهو يقوم على أساس تجذير المشاركة الإسلامية وتعزيز المسيرة الديمقراطية التي تعاني من أولئك الذين يترصون بها ويعملون على وأدها في مهدها^(٣).

بدأ التفكير بإقامة حزب جبهة العمل الإسلامي مباشرة بعد الانتخابات النيابية التي أفرزت أكبر كتلة نيابية داخل مجلس النواب "نواب الإخوان المسلمون"، وبعد مضي ستة أشهر على الانتخابات أواسط عام ١٩٩٠م، بدأت المشاورات والاتصالات لتشكيل حزب إسلامي عريض ينطلق من إطار جماعة الإخوان المسلمين نوح إطار جبهوي أوسع وليضم في صفوفه مختلف العاملين من أجل تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد حازت الفكرة على مباركة أغلبية القيادات الإخوانية، التي شرعت بإجراء مشاوراتها واستخراج الجماعات والفئات الإسلامية الأخرى. إلا أن المداولات والاجتماعات التحضيرية للحزب لم تحرز نجاحاً يذكر في اجتذاب جماعات منظمة تنتمي إلى التيار الإسلامي كما أن فكرة الحزب لم تلقى الحماس ذاته لدى جميع قيادات الإخوان المسلمين^(٤).

وقد أثمرت الاتصالات والجهود التحضيرية في النصف الأول من نيسان عام ١٩٩٢م، في تكوين هيئة تأسيسية موسعة للحزب، وفي هذا الصدد بين د. اسحق الفرحان أمين عام الحزب المؤقت آنذاك أن حزب الجبهة العمل الإسلامي هو (مشروع حزب سياسي أردني. تشكل وفق قانون الأحزاب الأردني والدستور والميثاق الوطني الأردني، ولذلك ينبغي أن لا نربطه رأساً بجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، فالجماعة ليست حزباً سياسياً، فهي تعني

(١) الحوراني، هاني، ١٩٩٣، حزب جبهة العمل الإسلامي، ط١، مركز الأردن الجديد للدراسات، ص ١٤.

(٢) المعاينة، ناصر، نشأة الأحزاب السياسية. مرجع سابق، ص ١١٤.

(٣) حدادا، تريبز، ١٩٩٤، ملف الأحزاب السياسية في الأردن، عمان، المؤلف، ص ٣٨.

(٤) الحوراني هاني وآخرون، المرشد إلى الحزب السياسي، مرجع سابق، ص ١٥.

بالدعوة إلى الإسلام الشامل وتطبيقه في جميع مناحي الحياة، أما الحزب فهو محاولة سياسية معاصرة لإيجاد قالب عمل إسلامي مرن شامل لجميع المواطنين الذين يؤمنون بالفكر الإسلامي والثقافة الإسلامية كحل للمشكلات والتحديات التي تواجهها أمتنا).

أما عن الخصائص العامة لحزب جبهة العمل الإسلامي فهي^(١):

- ١) أن الحزب لا يرتبط إدارياً أو مالياً بأي تنظيم سياسي خارج الأردن.
- ٢) أنه مفتوح العضوية لكل مواطن يؤمن بأهدافه ويلتزم ببرامجه وان ينبذ العصبية والإقليمية والطائفية، ويقدر عالياً قيم الإيمان والعمل والخلق والعدالة والمساواة والشورى والتعاون.
- ٣) أنه يؤمن بالمنهجية العلمية في أسلوب إدارته وتنظيماته، ويؤمن بالتخطيط العلمي والتقويم المنهجي والتطوير والتحسين في ضوء الممارسة والعمل والنقد الذاتي.
- ٤) أنه يؤمن بالمنهجية العلمية في أسلوب إدارته وتنظيماته، ويؤمن بالتخطيط العلمي والتقويم.
- ٥) أنه يؤمن بالتعددية، فهي سنة كونية حيث يقول الله عز وجل "وتلك الأيام نداولها بين الناس" وان لكل فئة من الناس دوراً، وهذا ينطبق مع مفهوم الحرية وحرية الإنسان لا تعني التوحد على كل شيء فيجب أن يكون لكل إنسان وجهة نظره على طبيعتها وسجيته دون تضيق أو توجيه^(٢).

وفي تاريخ ٨ تشرين الأول ١٩٩٢م تقدم حزب جبهة العمل الإسلامي إلى وزارة الداخلية بطلب التأسيس بموجب قانون الأحزاب السياسية لسنة ١٩٩٢م، أي بعد سريان قانون الأحزاب بأسبوع، وفي تاريخ ٨ كانون الأول ١٩٩٢م أعلن وزير الداخلية عن تسجيل الحزب رسمياً.

(١) الحوراني، هاني وآخرون، حزب جبهة العمل الإسلامي، مرجع سابق، ص ١٦، ١٧.

(٢) صحيفة الرأي، العدد ١٢٤٠٦، ١٢٤٠٦/٩/٨، ٢٠٠٤، ص ٥١.

أما عن برامج ومشاريع حزب جبهة العمل الإسلامي السياسية فهي:

أولاً: على مستوى القضية الفلسطينية :

أ- دعم الانتفاضة مادياً ومعنوياً والتصدي للتطبيع مع دولة إسرائيل. الإسهام في إعداد الأمة لتحرير فلسطين.

ب- على المستوى العربي والإسلامي:

هنالك مشروع وحدة الأمة العربية وقيام السوق العربية المشتركة والتصدي للهيمنة الغربية ولعمليات التغريب الموجه ضد الأمة العربية والإسلامية.

كذلك مشروع التصدي للنظام العالمي الجديد ومشروع الإسهام في إيجاد النظام الإسلامي العالمي الجديد ومشروع إقامة جبهة المستضعفين في الأرض ضد قوى الاستكبار العالمي^(١).

وبهذه البرامج استطاع التيار الإسلامي عبر سياسته المعتدلة، أن يجد له قبولاً وتأيداً كبيراً في الشارع الأردني بكل أطرافه ونستطيع أن نجمل أهم عوامل نجاح هذا التيار وشعبيته بما يلي:

- انطلاق هذا التيار في فلسفته وثوابته من الإسلام الذي ينتمي إليه غالبية الشعب الأردني والذي ينتمي إليه المسلمون عقيدة وحضارة وينتمي إليه المسيحيون حضارة وتاريخاً وتراثاً.

- الموقف الثابت والواضح من القضايا الرئيسية الإسلامية وبخاصة القضية الفلسطينية وكالقضايا العربية الإسلامية الأخرى في العراق ولبنان والبوسنة وأفغانستان وغيرها.

- تبنى قضايا الناس وتحسس آلامهم وآمالهم والاعتراض على كل القوانين والممارسات التي تضر بمصالح المواطنين أو تحد من حرياتهم التي كلفها الدستور.

- الوسطية في التعامل مع الحكومات المتعاقبة، حيث التزمت الحركة منهجاً يقوم على البيان والموعظة الحسنة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدعوة إلى إصلاح الفرد والأسرة والمجتمع والحكومة^(٢). التنظيم الدقيق والمنهج التربوي الشامل في

(١) المعاينة، ناصر، نشأت الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ١١٥.

(٢) الرنتاوي، عريب وآخرون، ٢٠٠٣، الأحزاب السياسية الأردنية، عمان، مركز القدس للدراسات السياسية، ص ٧٩، ٨٢، ٨١.

- تربية الأفراد، جعل من الحركة حركة قوية استعصت على محاولات كثيرة لتفكيكها، وصمدت أمام وانشقاقات فردية كان البعض يراهن على تصدع الصف من بعدها.
- التنوع في أساليب العمل والانتشار العمل والانتشار في العمل السياسي بكافة أشكاله المتاحة، وكذلك العمل التربوي والخيري والرياضي والاجتماعي.
- موقفها العملي المتميز في تعزيز الوحدة الوطنية ورفض الإقليمية والجهورية والطائفية.
- موقفها من المرأة، حيث نظرت إليها بالنظرة الإسلامية المنصفة التي لم تفرق مطلقاً بين الرجل. والمرأة في أصل الخلق والفضل، وأعطت المرأة كامل حقوقها في الميراث والنفقة وجعلت لها ذمة مالية مستقلة. لذلك أقدم الحزب على ترشيح امرأة من بين أعضائه لتقديره أن لديها فرصة أكبر ما حدث بالفعل^(١).
- موقفها من الاتجاهات الأخرى، حيث أن المنطق الديني للحركة لم يمنعها من أن تحسن صلتها وعلاقتها مع الآخرين سواء كانوا من الأقليات غير المسلمة أو مع الأحزاب التي تتبنى طروحات وأيديولوجيات مخالفة للفكر الإسلامي، حيث قاد الائتلاف الحزبي للمعارضة الذي يتشكل من جميع الأحزاب^(٢).

ثانياً: الأهداف للحزب :

- استئناف الحياة الإسلامية داخل المجتمع وإظهار الهوية الإسلامية.
- الاهتمام بقضايا الأمة والسعي على تحقيق وحدتها الإسلامية والنهوض بها.
- ترسيخ الولاء والانتماء والوحدة بين أفراد الشعب الواحد^(٣).
- الإسهام في بناء الأمة معنوياً ومادياً وفي المشروع النهوضي العربي الإسلامي العربي الإسلامي وإعداد الأمة لجهاد أعدائها والإسلامي.
- ترسيخ منهج الشورى والديمقراطية والدفاع عن كرامة الإنسان وحقوقه، وعن الحريات بصورة عامة.

(١) الرأي، العدد ١٢٤٠٦، ١٢٤/٩/٨، ٢٠٠٤، ص ٥٤.

(٢) الرأي، العدد ١٢٤٠٦، ١٢٤/٩/٨، ٢٠٠٤، ص ٥١.

(٣) الغزوي، صالح، حزب جبهة العمل الإسلامي، ٢٠٠٥م، "اتصال شخصي". بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٤.

- الاهتمام بقضايا الناس الحياتية وخدمة الجماهير والاهتمام بشؤون الشعب الحياتية والتمية للمجتمع من منظور إسلامي^(١).

ثالثاً: الأهداف الخاصة للحزب فتتضمن النقاط الرئيسية التالية :

- ترسيخ التضامن الإسلامي داخل الدولة، الأمر الذي يؤدي على المدى البعيد إلى وحدة الأمة الإسلامية^(٢).

- توفير عناية خاصة بالشباب عن طريق متابعة العمل الشبابي ونشاطاته، طرح هموم الشباب ومشكلاتهم، ومتابعة قضاياهم^(٣).

- تحقيق مبدأ الحربية المسؤولية للجميع وترسيخ أركان الشورى وضمان التعددية السياسية وحماية حقوق الإنسان كما يؤكد الإسلام.

- تشجيع الحوار مع جميع الفئات السياسية والتعاون على خدمة المواطنين وكالدفاع عن أمن الوطن واستقراره وازدهاره.

- ضمان حرية الرأي والتعبير لكافة المواطنين.

- العمل على إقامة الاقتصاد الأردني على أساس إسلامي من العدالة الاجتماعية واحترام الملكية الفردية وتكافؤ الفرص ومحاربة الفساد والبطالة.

- دعم القوات المسلحة ودعم أجهزة الأمن للقيام بدورهما في الدفاع وتحقيق أمن الوطن واستقراره.

- محاربة الفساد السياسي والإداري والمالي.

- احترام كيان المرأة وحقوقها المشروعة ودورها في تطوير المجتمع في إطار الفضائل الإسلامية وإفساح المجال أمامها للمشاركة في الحياة العامة وإتاحة الفرصة لبروز القيادات النسائية في العمل السياسي.

(١) الحوراني، هاني وآخرون، حزب جبهة العمل الإسلامي، مرجع سابق ص ١٩.

(٢) العساف، نظام، الأحزاب السياسية الأردنية، مرجع سابق، ص ٢١٣.

(٣) الغزاوي، صالح، حزب جبهة العمل الإسلامي، ٢٠٠٥م، "اتصال شخصي". بتاريخ ٤/١٠/٢٠٠٥.

-تنظيم العمل الجماهيري وإلقاء المحاضرات وعقد الندوات والمؤتمرات والمهرجانات وإصدار الكتب والنشرات والصحف والمجلات وإنشاء المؤسسات والكوادر الأزمنة لذلك^(١).

رابعاً: دور حزب جبهة العمل الإسلامي في مجلس النواب الأردني :

لقد استطاع التيار الإسلامي الحصول على ما نسبته (٤٢%) في مجلس النواب الحادي عشر (١٩٨٩م)، (٢٣) من جماعة الإخوان المسلمين والبقية من الإسلاميين المستقلين، ويعتبر التيار الإسلامي أقوى التيارات الحزبية العاملة على الساحة الأردنية بالإضافة إلى إنه يملك خطاباً سياسياً مؤثراً ومستقطباً للشارع الأردني ويعود سبب فوز التيار الإسلامي في انتخابات عام ١٩٨٩ إلى القاعدة العريضة لهذا التيار، وتشتيت أصوات العشائر على أكثر من مرشح وانعدام رضى جيل الشباب على القيادات العشائرية التقليدية وإلى قوة البرامج المطروحة من قبل التيار الإسلامي وقد كان فوز هذا التيار بهذه النسبة العالية مفاجئاً للمراقبين السياسيين، إلا أنه كان دليلاً على نزاهة العملية الانتخابية وعدم تدخل الحكومة من نتائجها وفي انتخابات مجلس النواب الثاني عشر عام ١٩٩٧ شارك حزب جبهة العمل بترشيح (٣٦) شخص استطاع (١٧) منهم الوصول إلى قبة البرلمان كما فاز في هذه الانتخابات خمس نواب مستقلين. وأمام هذا الواقع نشط حزب جبهة العمل الإسلامي في الانتخابات النيابية لمجلس النواب الرابع عشر ٢٠٠٣ فقد أعلن عن قائمة (٣٠) مرشحاً من بينهم سيدة هي د. حياة المبسمي وقد ترشح عدد من أعضاء هذا الحزب دون موافقته بالإضافة إلى ترشيح عدد من الإسلاميين المستقلين وكقصد حصل الحزب على (١٧) مقعداً أحد هذه المقاعد عن طريق الكوتا النسائية لقد أظهرت انتخابات مجلس النواب ١٤ أن حزب جبهة العمل الإسلامي هو أقوى الأحزاب العاملة على الساحة الأردنية من خلال وصوله المستمر إلى مجلس النواب^(٢).

(١) الحوراني، هاني وآخرون، حزب جبهة العمل الإسلامي، مرجع سابق، ص ٢١.
 (٢) الزعبي، فتحية، ٢٠٠٣، الأحزاب السياسية في مجلس النواب الرابع عشر لسنة ٢٠٠٣م، الدراسات والأبحاث، الأمانة العامة لمجلس النواب الأردني.

وعلى الرغم من ذلك فإن الحزب يواجه عدة تحديات منها عزوف الشباب عن المشاركة في العمل السياسي والحزبي وذلك يعود لعدة أسباب منها:

- عدم إفساح المجال في جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة لكل حزب بان يعرض منهجه في الحكم أمام الشعب، ثم يختار الشعب أي حزب إليه، وكذلك إجراء حوار بين الأحزاب أمام الجماهير.

- عدم وجود قانون أحزاب عصري.

- عامل الخوف من السلطة السياسية بالإضافة إلى العامل الاقتصادي الضاغط على كاهل المواطن وانشغاله بشؤون الخاصة^(١).

- التحدي الداخلي، المتمثل بالخلافات الداخلية والخلط بين الثوابت والمتغيرات.

- التحدي المالي، لأن النشاطات المختلفة تحتاج إلى التمويل، والحزب يعاني من هذه المشكلة بالذات، ومن أبرز المشروعات التي تحتاج إلى المال المشروع الإعلامي وحتى اليوم لا يزال الحزب عاجزاً عن إصدار صحيفة تنقل أفكاره وأخباره.

- محاولات التحجيم وأساليب التطبيق التي تمارسها الحكومات المتعاقبة ضد التيار الإسلامي وبخاصة بعد النجاح الذي حققه التيار الإسلامي في انتخابات ١٩٨٩ وبعد موقفه الرافض لاتفاقية السلام والوقوف المعارض لكافة أشكال التطبيع مع دولة إسرائيل.

ويبرز بشكل عام دور الحكومة في تهميش الأحزاب السياسية وتأثرها بالضغط الخارجية وبخاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول والحملة العالمية على الإسلام باسم مكافحة الإرهاب^(٢).

أولاً: حزب العهد الأردني :

يعتبر حزب العهد حزب وطني قومي وسطي يقوم على أساس تنظيمي مقسم إلى مجموعات وكل مجموعة تتبع إلى قيادة موجودة في منطقتها وتعتبر الوطنية هي المكون الأيديولوجي الأول للحزب.

(١) أبو فارس، محمد ، حزب جبهة العمل الإسلامي، ٢٠٠٦م، "اتصال شخصي". بتاريخ ٢٠٠٦/٣/١٣.
(٢) العساف، نظام وآخرون، الأحزاب السياسية الأردنية قضايا ومواقف. مرجع سابق، ص ٨٢، ٨٣، ٨٤.

ثانياً: نشوء حزب العهد الأردني :

نشأة فكرة حزب العهد الأردني، عندما تبين لمجموعات عديدة من أبناء تيار الوسط الأردني الذي يشكل الشريحة الكبرى في المجتمع الأردني وهي شريحة غير حزبية، عن الدولة التي حظرت عشرات السنين على أبناء الأردن الانخراط في أحزاب وطنية، أو إنشائها، مكتفية بفكرة الانتماء للنظام والدولة، لم يعد كافياً لتأهيل الفرد ليكون عضواً مشاركاً في المؤسسة السياسية في المرحلة الجديدة.

فالمصالح المتجانسة للجماعات وتيار الوسط أحدها لا بد من تحقيقها عبر آلية سياسية تقوم على الانتماء الفكري الواضح المعالم والذي يأخذ دوره من خلال حزب وسطي لتمثيل هذه المصالح والمشاركة في التعبير عنها أو الدفاع عنها إطار من الولاء الكامل للمواطن^(١).

وحصل حزب العهد على الترخيص القانوني في شهر كانون الأول ١٩٩٢ بعد تقديم طلب بذلك إذ بلغ عدد المؤسسين (٢٠٥) عضواً^(٢).

ويتصدر الميثاق الحزب كلمات "الأردن.. عربي.. هاشمي.. ديمقراطي" ومنها يتشكل اسم العهد ولا شك أن ذلك يعطي مؤشراً واضحاً عن أيديولوجية هذا الحزب ومنطلقاته وأهدافه^(٣).

ثالثاً: مبادئ وأهداف حزب العهد الأردني :

١. الالتزام بمبادئ الثورة العربية الكبرى ودستور المملكة الأردنية الهاشمية للحفاظ على الهوية الوطنية الأردنية بإبعادها العربية والدولي.

٢. مساندة النظام الهاشمي وشد أزره وتمكينه من القيام بدوره الإيجابي المستمر في بناء الأردن الحديث لخدمة الأمة العربية.

٣. دعم الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد حقوقه كاملة بما فيها حق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني الذي لا بديل له واجب وطني وقومي.

واعتبر الحزب الامتداد في الأردن جزء أصيل من تركيبه الشعب جميع أبناء الشعب المقيمون على الأرض الأردنية ما داموا قد ارتضوا المحتوى الدستوري والسياسي للدولة

(١) العبدالات، مروان، مرجع سابق، ص ١٦١، ١٦٠

(٢) العساف، نظام . مرجع سابق، ص ٨٣.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٥٩.

الأردنية وإذا قامت الدولة الفلسطينية أو أي كيان سياسي فإنه يحق للفلسطيني حامل الهوية الأردنية الانتقال إلى الدولة الفلسطينية وهو حق مكفول^(١).

٤. الالتزام بثوابت الدولة وتأكيد المعنى السياسي للهوية الوطنية ويعتبر المهندس عبد الهادي المجالي أمين عام الحزب بأن حزبه يؤمن بأن الوطنية يجب أن تأخذ أولاً وهذا لا يعني أنه حزب إقليمي^(٢).

٥. الأردن جزء من الوطن العربي الكبير الذي عمل الاستعمال على تقسيمه وتجزئته ويدرك الحزب واقع الحال العربي الذي يتسم بترسيخ الحالة القطرية وبخاصة بعد أحداث الخليج والهيمنة الأجنبية على مصادر القوة العربية إلا أن يرفض التسليم بواقع الأمر والقبول به^(٣).

٦. الالتزام بالديمقراطية المسؤولة وبالتعددية السياسية باعتبارها طريق الشعب للمشاركة السياسية كما يؤمن الحزب بإعطاء الديمقراطية بعدها الاقتصادي والاجتماعي الشاملة وتوزيع ثمارها توزيعاً يحقق العدالة الاجتماعية ويزيل الفوارق الطبقيّة المادة ويرفع مستوى معيشة الطبقات الفقيرة وتحميها من البطالة^(٤).

في هذا الشأن أولى حزب العهد مرتكزاتها الأساسية التي قامت عليها مبادئ الحزب، الجانب الاقتصادي أهمية خاصة، فقد انطلق الحزب في مبادئه من قاعدة كون الأردن جزء من الوطن العربي وأن الديمقراطية والتعددية السياسية والاقتصاد الحر الملتزم هو السبيل لتحقيق طموحاته والأساس في تطوره، وبنا الحزب تلك المرتكزات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية على قاعدة الربط المتكامل بالإصلاح الاقتصادي على الأسس التالية:

- الإيمان بحق المواطن في الحياة الكريمة.
- التأكيد على أن الأسرة الصالحة هي نواة المجتمع المزدهرة وعليه يجب توفير حياة كريمة لكل أسرة أردنية.
- العناية بقطاع الشباب بمختلف اهتماماته .

(١) المعاينة، ناصر، مرجع سابق، ص ١٢١-٢٢٤.

(٢) العساف، نظام، مرجع سابق، ص ٢٦٩-٨٢.

(٣) المرجع نفسه ص ٢٦٩.

(٤) المرجع نفسه.

- ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية باعتبارها الوجه . الآخر للحالة الاقتصادية، مؤسسة على التكامل الاجتماعي، كما عبر عنها الأديان السماوية والمواثيق والمعاهدات والأعراف الدولية في الأنظمة المعاصرة.

رابعاً: مبادئ حزب العهد الأردني :

١. يشكل الإسلام في حياة العرب والمسلمين المرجعية الفكرية لكل منطلقاتهم السياسية والفكرية.
 ٢. أن الثورة العربية الكبرى قامت لتصحح وضع العرب في معادلة الإسلام وإعطائهم دور الريادة في شؤون دينهم ووطنهم وأمتهم الإسلامية.
 ٣. أن القطرية ليست حالة نهائية بل صيغة مرحلية لشريحة عربية تتشد الوحدة سواء داخل الإقليم المباشر الذي يضمها مع أشقائها أو مع الأقاليم الأخرى.
 ٤. الانتماء للأردن في نظر الحزب بأخذ معنى سياسي ولا يأخذ معنى جغرافي ضيق محدود فالأردن السياسي يتسع ويكبر بدوره في احتواء الامتداد العربي في داخله الذي يجعله يزداد في الحجم القومي على حجمه^(١).
- وشعار حزب العهد، الشعلة، وخريطة المملكة الأردنية وخريطة الوطن العربي وغصنان من الزيتون وشريط لرابطة الأخوة الوطنية، واسم الحزب.

خامساً: حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني / الحزب الشيوعي الأردني:

أولاً: نشأة حزب البعث:

تعود نشأة حزب البعث العربي الاشتراكي في الأردن إلى أيام اشتراك عدد من الطلبة الأردنيين الذين كانوا يدرسون في الجامعة السورية- في المؤتمر التأسيسي الأول لحزب البعث العربي المنعقد بدمشق في نيسان ١٩٤٧ حيث تأثر هؤلاء الطلبة بأفكار البعث الأول^(٢).

(١) العبدلات، مروان، خريطة الأحزاب الأردنية، مرجع سابق، ١٧١.

(٢) الشرعة، إبراهيم، ١٩٩٧، الأحزاب الأردنية والقضايا الوطنية إشراف د. ممدوح الروسان، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ص ٢٣.

وقد اعتبر القرآن الكريم أحد مراجعه الهامة وأنه بمثابة إحياء للأمة العربية المجزأة بفعل الاستعمار، وقد رفعوا شعار البعث وحدة، حرية، اشتراكية^(١).

ولهذا رغب الحزب بان يحصل على ترخيص حتى يصبح قانونياً فتقدم أعضاؤه (أمين شقير، عبد الله الريحاوي وآخرون) في ١٩٥٢/٢/٥م بطلب ترخيص حزب باسم حزب البعث العربي لكن مجلس الوزراء رفض الطلب لأنه لا يوجد قانون يسمح بتشكيل الأحزاب تقدم الحزب بطلب ترخيص جديد لكنه قوبل بالرفض لأن مبادئ الحزب تخالف أحكام المادة ١٦ من الدستور الأردني وتكرر وطلب الترخيص عدة سنوات (١٩٣٥) (١٩٤٥) إلا لأنه تم رفضه من جديد^(٢).

ويرجع السبب في رفض طلب الترخيص لأنه لم ينص على إن نظام الحكم في الأردن ملكياً كما إن أهداف الحزب وما تضمنه الطلب يعارض نظام الحكم وهذا كان يمثل وجهة نظر الحكومة إلا أنه لا يوجد دليل على أن الحزب البعث لديه النية لاستعمال القوة ضد نظام الحكم^(٣).

لذلك لجئوا إلى محكمة العدل العليا وتم استعراض ظروف القضية والأسباب التي استند إليها الرفض وقررت المحكمة في النهاية السماح لحزب البعث بالترخيص لأن الوسائل التي سيسلكها الحزب لتحقيق أهدافه ووسائل سليمة مشروعة ولم تنظم مبادئ الحزب الأخرى ما يمكن الأستاذ عليه في تفسير قرار رفض الحكومة^(٤).

ومع ذلك لم تكن حكومة السيد أبو الهدى لتتصاع لقرار المحكمة حيث تعرض الكثير من أعضاؤه للاعتقال والتضييق على تحركاتهم إلا أن الحزب يمارس نشاطه حتى الدستور الأردني. معترفاً بان نظام الحكم دستوري نيابي، ديمقراطي، والذي يعني إن نظام الحكم ملكي^(٥).

(١) الشخاترة، فايز، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٢) الخصاونة، أسماء، ١٩٩٩، حزب البعث العربي الاشتراكي في الأردن (١٩٤٧-١٩٥٧)، إشراف وليد العريطي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ص ١٩٨.

(٣) الشرعة، إبراهيم، الأحزاب الأردنية والقضايا القومية، مرجع سابق، ص ١٢٦.

(٤) الشرعة، المرجع نفسه، ص ١٢٦.

(٥) الخصاونة، أسماء، مرجع سابق، ص ١٩٨.

ثانياً: مبادئ وأهداف حزب البعث العربي^(١) :

أما المبادئ والأهداف التي نادى بها حزب البعث فهي:-

أولاً: إنه حزب قومي يؤمن بأن القومية حقيقية خالدة والفكرة القومية هي إرادة الشعب العربي إن يتحرر ويتوحد أي أنه حزب يرفض القطرية والإقليمية ويتمسك بالقومية.

ثانياً: يؤمن بأن الاشتراكية ضرورة منبعثة من صميم القومية العربية لأنها النظام الأمثل الذي يسمح للشعب العربي بتحقيق إمكانية، وتفتح عبقريته على أكمل وجه.

ثالثاً: حزب شعبي يؤمن بأن السيادة هي ملك الشعب، وإنه وحدة مصدر كل سلطة وقيادة، وإن قيمة الدولة ناجحة من انبثاقها عن إرادة الجماهير.

رابعاً: حزب نضالي يؤمن بأن أهدافه الرئيسية في بعث القومية العربية، وكناء الاشتراكية لا يمكن أن تتم عن طريق النضال.

ومن هنا فحزب البعث يدعو إلى النضال ضد الاستعمار الأجنبي وجمع شمل العرب كلهم في دولة مستقلة وتغير الواقع ليشمل جميع مناحي الحياة الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ثالثاً: برنامج الحزب السياسي^(٢) :

وقد تركز عمل الحزب على القضايا التالية :

١. محاربة المشاريع العسكرية الغربية.
٢. تعريب الجيش الأردني.
٣. إلغاء المعاهدة الأردنية- البريطانية.
٤. إحلال المساعدة العربية محل المعونة المالية البريطانية.
٥. إقامة نظام ديمقراطي حقيقي.

(١) الشريعة، إبراهيم، مرجع سابق، ص ٢٧-٢٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٧/٢٨.

وقد صدرت باسم الحزب عدة صحف ولكنها لم تستمر طويلا حيث تم إصدار صحيفة البعث في القدس وصحيفة الميثاق الأسبوعية في عمان وكذلك صحيفة اليقظة الأسبوعية (ولكن تلك الصحف لم تستمر بسبب تعطيل السلطات لها)

رابعاً: الهيكل التنظيمي للحزب (٢) :

الخلية: وهي أصغر وحدة تنظيمية للحزب، تتكون من ٣-٧ أعضاء منهم أمين السر.

الشعبة: وتتألف من المؤتمر (ويضم أعضاء منتخبين) والقيادة وأمين السر.

الفراغ: ويتكون من المؤتمر وقيادة الفرع وأمين السر.

القطر: ويتألف من المؤتمر، القيادة، أمين السر.

الحزب الشيوعي الأردني:

أولاً: نشأة الحزب :

تشكل الحزب الشيوعي الأردني في أيار ١٩٥١م نتيجة اندماج الحلقات الماركسية لشرقي الأردن مع عصابة التحرر الوطني في فلسطين" والتي استمرت في ممارسة نشاطها في الضفة الغربية عقب الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨م، وانتخب حفوؤاد نصار أمين أول للحزب آنذاك، وقد حدث هذا الاندماج بعد ضم الضفة الغربية إلى شرقي الأردن وهو الضم الذي عارضته وقاومته "عصابة التحرر الوطني".

وقد نادى الحزب منذ تأسيسه بإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية وتعريب الجيش والنهوض بأوضاع البلاد الاقتصادية وقد استطاع تحقيق نجاحات عدة آنذاك وعرف مدا جماهيرياً وكان ينظم ويقود العديد من التحركات الجماهيرية بالتعاون مع الأحزاب الوطنية الأخرى ضد الاستعمار والنفوذ الاستعماري في الأردن والأقطار العربية الأخرى ولم يتقدم الحزب بترخيص من السلطة بسبب قانون مقاومة الشيوعية عام ١٩٥٣ ومع ذلك فقد كان يعمل بشكل علني وكان يصدر صحيفة الجماهير وبعد ذلك صحيفة "الجبهة" (الوطنية) واشترك في انتخابات ١٩٥٦ النيابية وفاز بمقعدين في مجلس النواب عن رام الله ومقعد عن القدس.

ونتيجة لذلك تعرضت قيادات الحزب وأعضائه للملاحقة والمراقبة بعد إقالة حكومة النابلسي في نيسان ١٩٧٥م، وصدرت أحكام قاسية بحق العديد من قيادات الحزب وساهمت الظروف المستجدة في إضعاف الحزب في السنوات اللاحقة والحد من تأثيره السياسي

والجماهيرى أواخر الستينات. ففي أعقاب هزيمة حزيران ١٩٦٧م برزت خلاقات في صفوف قيادة الحزب ذات طبيعة أيديولوجية وسياسية (الموقف من المقاومة الفلسطينية) وفي بداية عام ١٩٧٠م تطور فرع للحزب في فلسطين اتخذ اسماً له "التنظيم الشيوعي الفلسطيني" بفعل التطورات البارزة التي وقعت على القضية الفلسطينية مما أدى إلى انقسام في الحزب^(١).

وقد خاض الحزب الانتخابات النيابية في تشرين ثاني ١٩٨٩ في العديد من المدن والقرى والدوائر وفاز عيسى مدانات عضو المكتب السياسي للحزب نائباً عن محافظة الكرك يوجد للحزب منظمات في قطاعات مختلفة وله نفوذ واضح في إطار الحركة النقابية العمالية^(٢).

إلا أن الحزب لم يتمكن من إيصال أحد أعضائه إلى قبة البرلمان بعد انتخابات عام ١٩٨٩م حتى الآن.

لقد أدت الخلاقات التي عصفت بالحزب بسبب تعدد المواقف حيال حرب الخليج الثانية إلى انقسامات وانشقاقات خرج على أثرها نائب الحزب عيسى مدانات على رأس تشكيل سياسي أطلق عليه "الحزب الديمقراطي الاشتراكي"^(٣).

ثانياً: مبادئ الحزب وأفكاره :

- النضال في سبيل توزيع أراضي القطاعيين وكبار الملاكين على الفلاحين.
- النضال في سبيل تأمين حقوق العمال وضمان وجود أعمال لهم وحمايتهم من البطالة^(٤).
- إلغاء المعاهدة الأردنية وإطلاق الحريات العامة.
- الإصلاح الزراعي والإنعاش الاقتصادي وحرية المرأة.
- طالب بتعريب الجيش وعارض الأحلاف الأجنبية^(٥).
- يرى الحزب في النظرية الاشتراكية ذلك النظام الاجتماعي الأمثل لحل المشكلات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الإنسان شريطة أن يكون

(١) العساف، نظام، مرجع سابق، ص ١٨١.

(٢) العبدلات، مروان، مرجع سابق، ص ٢١٩.

(٣) الرنتاوي، عريب وآخرون، مرجع سابق، ص ١٨١.

(٤) صحيفة الرأي، العدد ١١٤٥٨، تاريخ ٢٣/١/٢٠٠٢، ص ٢٣.

(٥) الموسوعة السياسية، الكيالي، عبد الوهاب، ١٩٨١، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص ٣٢٢-٣٢٣.

مفهومها مترابطة مع مفهوم الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية ومنع الدكتاتورية^(١).

- تعزيز الاستقلال الوطني والتصدي لعوامل التبعية والاقتصادية وتحقق التقدم الاجتماعي وإرساء قواعد المجتمع المدني وإشاعة الديمقراطية وتوسيع قاعدة العدالة الاجتماعية^(٢).

- يستلهم الحزب كل ما هو ثوري وتقدمي في التراث العربي والتجربة التاريخية الكفاحية للشعوب وتعزيز التضامن الأمني بين جميع الشعوب والنضال من أجل توزيع الثروة الوطنية وتنظيم القاعدة المادية للوطن وزيادة حصة الكادحين ومحاربة التعصب والطائفية.

- الدفاع عن مصالح الشعب العربي في الأردن وحق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة، من أجل الديمقراطية والتعددية وبناء المجتمع المدني^(٣).

- كما يرى الحزب أن أمامه مهمة هي منع اللجوء على الخيار الأردني كحل للقضية الفلسطينية لأنه سيؤدي إلى طمس الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتكبيرل استقلال الأردن بقيود التبعية الثقيلة^(٤).

ثالثاً: أهداف الحزب الشيوعي الأردني^(٥) :

١. الوحدة الوطنية ومحاربة الإقليمية والطائفية.
٢. الدعوة إلى وحدة القوى التقدمية والوطنية لتعزيز النهج الديمقراطي وتوسيعه.
٣. إلغاء القوانين المقيدة للحريات والدفاع عن مصالح الجماهير الشعبية.
٤. الوقوف بوجه الضغوط الامبريالية والصهيونية الرامية لفرض التنازلات على جماهير الشعب الأردني والفلسطيني.

(١) صحيفة الرأي ، العدد ١٤٢٠٦ ، التاريخ ٢٠٠٤/٩/٨ ، ص ٥٤ ، المرأة ، دور متواضع في الأحزاب الأردنية.

(٢) المعاينة ، ناصر ، نشأت الأحزاب السياسية ، ص ١١١ .

(٣) المشابقة ، أمين ، النظام السياسي الأردني ، مرجع سابق ، ص ٢٨٩ .

(٤) العتوم مصفى ، حميدان ، منتصر ، ١٩٩٨ ، النظام النيابي الأردني ، ص ١٩٩ .

(٥) العساف ، نظام ، مرجع سابق ، ص ١١٧ .

٥. تأمين حق تقرير المصير لشعب فلسطيني بما يضمن حريته واستقلاله وإقامة دولته المستقلة فوق أرضه.

٦. حل قضية اللاجئين وفقاً لقرارات الأمن المتحدة.

٧. إزالة السلام النووية في إسرائيل وأسلحة الدمار الشامل في كل بلدان المنطقة.

رابعاً: أبرز التحديات التي تواجه الحزب:

١. رفض مبدأ الديمقراطية داخل الحزب سواء في السلطة أو خارجها وقمع الرأي الآخر.

٢. الارتباط بالقضايا الوطنية والقومية والقضية الفلسطينية وذلك على حساب النضال الاجتماعي والسياسي الداخلي.

٣. الخلافات داخل قيادة الحزب والتي أدت إلى انشقاقات أعوام (١٩٨٢، ١٩٧٠، ١٩٨٦، ١٩٩٠)^(١). وذلك لدعة أسباب منها الأوضاع السياسية والمعيشية والاجتماعية وضعف الطبقة العاملة والوضع الاجتماعي القائم على القبلية والعشائرية، والأجواء القمعية التي سادت لعشرات السنين والتي تسبب بضعف المستوى النظري والثقافي والسياسي ونشوء ظاهرة الخوف من العمل الحزبي بشكل عام عند الأفراد.

٤. تفشي العقلية البيروقراطية داخل الحزب حيث تجلت في انعدام القدرات والمهارات وعدم الاهتمام بالثقافة والفكر والعلم عند كثير من القيادات واعتمدت على رصيدها النضالي (مدرسة الحياة).

٥. الجمود الفكري والعقائدي داخل الحزب حيث أصبحت النظرية كتاب مقدس لا يجوز المساس به بالإضافة إلى قلة التفاعل مع الحياة السياسية.

٦. غياب البنية التحتية وغياب المال ومحدودية علاقتها بالجمهور^(٢).

(١) العبدلات، نظام، مرجع سابق، ص ١١٧.

(٢) الرأي، العدد، ١١٤٥٨، ٢٣/١/٢٠٠٢، ص ٢٣.

أما صحيفة الحزب فيصعب تمويلها ولا يسمح لها بالوصول إلى الأجهزة الإعلامية المسموعة والمرئية وقادتها أيضاً محرومون من الإطلاع من خلال هذه الأجهزة على الجماهير^(١).

عن مشكلة العزوف عن العمل الحزبي وخاصة لدى الشباب والذين هم يشكلون غالبية الشعب الأردني هي المشكلة الحقيقية، إذ لا وجود لقيود أمنية واضحة (قانونية) تمنع الانضمام للأحزاب المرخصة من قبل وزارة الداخلية، ولكن سبب ذلك يعود إلى انشغال المواطن بشؤونه الخاصة إلى الدرجة التي لا يرى فيها أن الأحزاب موجودة وهذا يدل إما على الظروف الاقتصادية والاجتماعية المـ=حيطة بالفرد أو على سلبية المواطن اتجاه العمل الحزبي لعدم جدواهن فالمواطن هو المكون الأساسي للعملية السياسية فهون من يختار النائب وينضم للحزب، لهذا يجب البدء بتوعية المواطن سياسياً للوصول إلى تحقيق المواطنة الفاعلة والتي لا تتحقق إلا إذا علم المواطن حقوقه كاملة سواء كانت هذه الحقوق مدنية أو سياسية أو اقتصادية، وهو ما يجعل المواطن شخصاً مؤثراً من خلال المشاركة الفاعلة في الحياة العامة وكذلك عملية اتخاذ القرارات الخاصة بمستقبله ومستقبل وطنه^(٢).

(١) حداد، تريبز، ملف الأحزاب السياسية في الأردن حوار مع الدكتور يعقوب زياد بن، الحزب الشيوعي الأردني، مرجع سابق ص ٢٨.

(٢) نقرش، سليمان، الدائرة القانونية، مجلس النواب الأردني، اتصال شخصي، ٢٠٠٦م، بتاريخ ١٣/٣/٢٠٠٦.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي (التحليل الإحصائي)

المبحث الأول: التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية

المبحث الثاني: النتائج والتوصيات

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي (التحليل الإحصائي)

تمهيد:

يشتمل هذا الفصل على الجانب الميداني من الدراسة والذي يتضمن استطلاع وتحليل آراء واتجاهات طلبة الجامعة الأردنية حول العمل الحزبي في الأردن وأسباب عز وفهم عن المشاركة الحزبية عن المشاركة الحزبية، وللوصول إلى نتائج واقعية فقد تم تصميم استمارة بحثية تكونت من جزئين اشتمل الجزء الأول على خصائص عينة الدراسة بينما تناول الجزء الثاني تحليل فقرات الاستبيان، وقد تم توزيع الاستمارة على عينة عشوائية مكونة من ١٢٠٠ طالب وطالبة من الدارسين في الجامعة الأردنية في الفصل الدراسي الثاني ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦، وكان عدد الاستمارات التي تم جمعها وتحليلها والمقبولة إحصائياً ٨٤٢ أي ما نسبته ٧,١٦% من المجموع الكلي وهي نسبة مقبولة إحصائياً.

المبحث الأول

التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية

يعتبر هذا المبحث الجزء الأهم والمحور الأساسي الذي يمكن من خلاله معرفة وتفسير أهم العوامل والأسباب الكامنة وراء عزوف طلبة الجامعة الأردنية عن العمل الحزبي وعن المشاركة السياسية بشكل عام، وسيتم الاستناد إلى المعلومات والأفكار الواردة في الإطار النظري لهذه الدراسة كأساس يمكننا من فهم وتحليل النسب المئوية المعبرة عن آراء واتجاهات الطلبة السياسية إزاء العمل السياسي، والواردة في فقرات الاستبيان وقد بلغت مجموع هذه الفقرات (٢٨) فقرة وهي كما يلي:

أولاً: تحليل بيانات الدراسة حسب خصائص عينة الدراسة الديمغرافية:

١- متغير الجنس:

أولاً: خصائص عينة الدراسة الديمغرافية:

١- متغير الجنس:

جدول رقم (١)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

النسب المئوية	التكرار	الجنس
٥٦,٥%	٤٧٦	ذكور
٤٣,٥%	٣٦٦	إناث
١٠٠,٠٠%	٨٤٢	المجموع

نلاحظ من الجدول رقم (١) أن ٥٦,٥% من أفراد عينة الدراسة كانوا من الذكور، وإن ٤٣,٥% من أفراد عينة الدراسة كانوا من الإناث، وهذه نتيجة طبيعية حيث أن عدد الذكور في المملكة يقارب عدد الإناث.

نلاحظ من الجدول رقم (١) أن (٥٦,٥%) من أفراد عينة الدراسة كانوا من الذكور، وأن (٤٣,٥%) من أفراد عينة الدراسة كانوا من الإناث، وهذه نتيجة طبيعية حيث أن عدد الذكور في المملكة يقارب عدد الإناث.

التفسير:

يظهر من خلال الجدول أن هنالك زيادة في فئة الذكور قدرها (٦,٥%) والباحث يشير إلى نقطة مهمة في هذا الصدد وهي أنه تم استهداف فئة الإناث بشكل كبير ومتكرر عند محاولة توزيع الاستبيان علماً بأن جميع حالات الاعتذار عن تعبئة الاستبيان كانت في فئة الإناث وهذا يدل على أن هنالك فروق في النوع (ذكور وإناث) من ناحية النظرة إلى النشاط السياسي ومدى التخوف منه، كذلك يدل على أن الذكور أكثر احتمالاً للمشاركة في النشاط السياسي من الإناث.

٢- متغير الديانة:

جدول رقم (٢)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير الديانة

النسب المئوية	التكرار	الديانة
٨٩,٩%	٧٥٧	مسلم
١٠,١%	٨٥	مسيحي
١٠٠,٠%	٨٤٢	المجموع

نلاحظ من الجدول رقم (٢) أن ٨٩,٩% من أفراد عينة الدراسة مسلمين، وأن ١٠,١% من أفراد عينة الدراسة مسيحيين وهذا يعود إلى معظم وغالبية المجتمع الأردني من المسلمين.

التفسير:

يعتبر الدين من العوامل الأكثر أهمية والأكثر تأثيراً على مدى إقبال أو إجمام الطلبة عن العمل الحزبي والسياسي، لأن المعتقدات الدينية تؤثر بشكل كبير على شدة المشاركة السياسية أو ضعفها. فالنظر إلى الظاهرة الحزبية على أنها أداة لتفتيت وحدة الأمة أو أنها تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي يجعل من فرص المشاركة الحزبية ضعيفة، من هنا تبرز أهمية المعتقدات الدينية في تكوين الأفكار السياسية لدى أفراد المجتمع.

٣- متغير مكان السكن:

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير مكان السكن

مكان السكن	التكرار	النسب المئوية
مدينة	٤٥٢	%٥٣,٦٨
(قرية- مخيم)	٣٩٠	%٤٦,٣٢
المجموع	٨٤٢	%١٠٠,٠٠

نلاحظ من الجدول رقم (٣) أن (٥٣,٦٨%) من أفراد عينة الدراسة يسكنون في المدن الرئيسية، وأن ٤٦,٣٢% من أفراد عينة الدراسة يسكنون في القرى والمخيمات، حيث أن معظم أفراد المجتمع الأردني يعيشوا في المدن وأن معظم أفراد المجتمع الأردني تكون مناطق سكنهم في المدن الرئيسية.

التفسير:

من خلال قياس متغير مكان السكن نرى أن النسب المئوية بين سكان المدن وسكان القرى والمخيمات هي نسب متقاربة، وتفيد الدراسات أن ارتباط درجة المشاركة السياسية في الأقاليم ومكان الإقامة يختلف من مجتمع لآخر ومن دولة لأخرى، وعلى العموم فإن مستويات المشاركة السياسية في القرى والأرياف والمخيمات ترتفع في العديد من الدول النامية وخصوصاً في التصويت والانتخابات بالمقارنة مع سكان المدن، ويعتبر التصويت والانتخاب هما الشكل الأوسع انتشاراً من أشكال المشاركة السياسية في القرب والأرياف وكذلك المخيمات، وفيما يخص العمل الحزبي فإن مكان الإقامة يؤثر بشكل واضح على حجم المشاركة الحزبية وذلك نتيجة بعض المعطيات الاجتماعية كالقيم والاهتمام واللامبالاة وغير ذلك مما تفرضه البيئة المحيطة على سلوك الأفراد.

٤- متغير مستوى تعليم الأب:

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبي لمتغير المستوى التعليم للأب

النسب المئوية	التكرار	المستوى التعليمي للأب
٢٦,٦%	٢٢٥	ثانوية عامة فأقل
٢٠,٠%	١٦٨	دبلوم
٤٦,٦%	٣٩٢	بكالوريوس
٦,٨%	٥٧	دراسات عليا
١٠٠,٠%	٨٤٢	المجموع

من الجدول رقم (٤) نلاحظ أن ٢٦,٦% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ثانوية عامة فأقل، وأن ٢٠% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دبلوم، وأن ٤٦,٦% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، وأن ٦,٨% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دراسات عليا.

التفسير:

من المعروف أن متغير مستوى التعليم يقاس بالشهادات العلمية التي تم الحصول عليها، ومن خلال الجدول السابق فإن (٧٣,٤%) من أباء أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دبلوم فما فوق، أي أن الغالبية العظمى من أباء أفراد عينة الدراسة هم متعلمون وبما أن أفراد عينة الدراسة أنفسهم هم من طلبة الجامعة فإن من المسلم به أن مستوى الدراسات المرتفع يزيد من الميل الطبيعي نحو الاهتمام بالسياسية والمشاركة فيها ما لم يظهر هنالك متغيرات أخرى تحد من هذا الميل والتوجه.

٥- متغير مستوى الدخل:

جدول رقم (٥)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير مستوى دخل الأهل

النسب المئوية	التكرار	مستوى الدخل
٦,٦%	٥٦	أقل من ٣٠٠ دينار
٣٣,٤%	٢٨١	٣٠١-٤٠٠
٢٣,٤%	١٩٧	٤٠١-٥٠٠
٣٦,٦%	٣٠٨	أكثر من ٥٠٠
١٠٠,٠%	٨٤٢	المجموع

من خلال الجدول رقم (٥) نلاحظ أن (٦,٦%) من أفراد عينة الدراسة دخلهم الشهري أقل من ٣٠٠ دينار، وأن (٣٣,٤%) من أفراد عينة الدراسة دخلهم الشهري من (٣٠١-٤٠٠) دينار، وأن (٢٣,٤%) من أفراد عينة الدراسة دخلهم الشهري من (٤٠٠١-٥٠٠) دينار، وأن (٣٦,٦%) من أفراد عينة الدراسة دخلهم الشهري أكثر من (٥٠٠) دينار.

التفسير:

نلاحظ من خلال النسب المئوية السابقة أن (٦٣,٤%) من أفراد عينة الدراسة مستوى دخل الأهل الشهري لديهم هو أقل من ٥٠٠ دينار، وإذا ما أخذنا في عين الاعتبار كم يكون عدد أفراد الأسرة وكم من أفرادها يجلس على مقاعد الدراسة. إضافة إلى متطلبات الحياة اليومية من مأكّل ومشرب وملبس ووقود فإننا نجد أن غالبية أفراد عينة الدراسة ليسوا من ذوي الحالة الاقتصادية المرتفعة لذلك فمن الطبيعي أن يكون هنالك علاقة بين مستوى الدخل وبين درجة المشاركة السياسية، فالحالة الاقتصادية المرتفعة ترتبط وبشكل رئيسي مع احتمالية زيادة المشاركة في العديد من الأفعال السياسية المختلفة، كذلك فالحالة الاقتصادية - الاجتماعية المنخفضة تجعل من إمكانية المشاركة السياسية والحزبية أضعف.

٦- متغير عمل الأب:

جدول رقم (٦)

التوزيع النسبي لمتغير مستوى عمل الأب

النسب المئوية	التكرار	المهنة
٢٠%	١٦٨	موظف حكومي
٢٠,٠%	١٦٨	موظف قطاع خاص
٢٣,٣%	١٩٧	صاحب عمل
٣٣,٣%	٢٨٠	متقاعد عسكري
٣,٤%	٢٩	عاطل عن العمل
١٠٠,٠%	٨٤٢	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٦) أن (٢٠,٠%) من أباء أفراد عينة الدراسة يعملون في وظائف حكومية، وأن (٢٠,٠%) من أباء أفراد عينة الدراسة يعملون في القطاع الخاص وأن (٢٣,٣%) من أباء أفراد عينة الدراسة هم أصحاب عمل، وأن (٣٣,٣%) من أباء أفراد عينة

الدراسة هم المتقاعدين العسكريين، وأن (٣,٤%) من أبناء أفراد عينة الدراسة هم من العاطلون عن العمل.

التفسير:

من خلال الجدول السابق نرى أن (٣٣,٣%) من أبناء أفراد عينة الدراسة هم من المتقاعدين العسكريين وهم يشكلون الغالبية العظمى من عينة الدراسة والذين يحق لأبنائهم الدراسة على حساب نظام البعثات الدراسية الخاص بأبناء الضباط وأفراد القوات المسلحة والذي تم الإشارة إليه سابقاً الأمر الذي يعني مسبقاً أن (٣٣,٣%) من أفراد عينة هذه الدراسة غير منتسبين لأي حزب سياسي لأسباب تتعلق بدراساتهم واحتمالية فقدانها.

ثانياً: تحليل بيانات الدراسة حسب مستوى المشاركة السياسية لطلبة الجامعة الأردنية في العمل السياسي:

جدول رقم (٧)

التوزيع النسبي هل تعتقد أن طلبة الجامعة الأردنية مؤهلين للعمل السياسي

النسب المئوية	التكرار	الإجابة
٣,٣%	٢٨	مؤهل بدرجة كبيرة
٢٦,٧%	٢٢٥	مؤهل
٤٣,٤%	٣٦٥	غير مؤهل
٢٦,٦%	٢٢٤	لا رأي
١٠٠,٠٠%	٨٤٢	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٧) أن (٣,٣%) من أفراد عينة الدراسة يرون بأن طلبة الجامعة الأردنية مؤهلين بدرجة كبيرة للعمل السياسي، وأن (٢٦,٧%) من أفراد عينة الدراسة يرون بأنهم مؤهلون للعمل السياسي، وأن (٤٣,٤%) من أفراد عينة الدراسة يعتقدون أن طلبة الجامعة الأردنية غير مؤهلون للعمل السياسي وأن ما نسبته (٢٦,٦%) من أفراد عينة الدراسة لم يكن لهم أي رأي.

التفسير:

نلاحظ من الجدول رقم (٧) بأن (٤٣,٤%) هم يشكلون أغلبية أفراد عينة الدراسة يرون أن طلبة الجامعة الأردنية في وضعهم الحالي غير مؤهلين للعمل السياسي بشكل عام. وذلك قد يعود إلى غياب التنشئة السياسية والوعي السياسي والذي يؤدي بالنتيجة إلى انخفاض مستوى الثقافة

السياسية من جهة ومن جهة أخرى انعدام المهارات السياسية للانخراط في العمل السياسي مثل مهارات الحوار والنقاش وإبداء الرأي والتحليل والتنظيم وغيرها من المهارات وعلى الرغم من أن الميثاق الوطني قد أشار إلى أهمية الشباب في المجتمع إذ ورد به أن "الشباب مستقبل الوطن وثروته المتجددة، وعلى الدولة أن تضع السياسات والبرامج الوطنية لحشد طاقاتهم وتأهيلهم لتحمل المسؤولية والانخراط في العمل المنتج المعبر عن إمكانياتهم في التجديد والابتكار والسعي لحمايته من الانحراف ومعالجة أسبابه وتوجيه قدراتهم الخلافة نحو البناء والتنمية".

لقد أشار الميثاق بوضوح إلى الدور الذي يجب على الدولة أن تتحمله في مجال قدرات الشباب وتأهيلهم لتحمل المسؤولية وهذا يتطلب توفير فرص حقيقية لتدريب الشباب على المهارات التي يتطلبها العمل العام والعمل السياسي بشكل خاص، وبما أن غالبية المجتمع الأردني من الشباب. فإن وزارة التنمية السياسية تتحمل جانب كبير من المسؤولية حيث أنها المعنية بتنمية المجتمع الأردني سياسياً على بناء أن مسؤولية التعليم والتأهيل والتوجيه هي من واجبات الدولة وخصوصاً عند ملاحظة أن ٢٦,٦% من أفراد عينة الدراسة لا يوجد لديهم أي رأي بهذا الشأن وأن ٣٠% من أفراد عينة الدراسة هم مؤهلون للعمل السياسي، حيث أن ٣,٣% منهم فقط مؤهلون بشكل كبير وهي نسبة قليلة جداً.

فإن الجامعات والمدارس ووسائل الإعلام جميعها تتحمل جزء من مسؤولية عدم تأهيل طلبة الجامعة، وبما أن الأسرة هي اللبنة الأولى في بناء الفرد وبما أن وزارة التنمية السياسية هي الجهة الحكومية المعنية بتنمية المجتمع سياسياً، فإن الجهتين تتحمل جزء أساسي من المسؤولية. فعند النظر نجد أن غالبية أفراد عينة الدراسة آبائهم متعلمون وأنهم يعيشون في بيت رب الأسرة فيه متعلم، والمشكلة هنا هي أن هذه الأسر لم تنشئ أفرادها سياسياً، كذلك لم يتم تثقيفهم سياسياً من قبل المدارس والجامعات، كما أن وزارة التنمية السياسية أيضاً تتحمل جانب من المسؤولية حيث أنها المعنية بتنمية المجتمع الأردني سياسياً على بناء أن مسؤولية التعليم والتأهيل والتوجيه هي واجبات الدولة وخصوصاً عند ملاحظة أن (٢٦,٦%) من أفراد عينة الدراسة لا يوجد لديهم أي رأي بهذا الشأن وأن ٣٠% من أفراد عينة الدراسة هم مؤهلون للعمل السياسي حيث أن ٣,٣% منهم فقط مؤهلون بشكل كبير وهي نسبة قليلة جداً.

جدول رقم (٨)

التوزيع النسبي للسؤال "هنالك تأثير واضح للأحزاب على الحياة السياسية"

النسب المئوية	التكرار	
٣٠,٠%	٢٥٣	أؤيد
٤٦,٦%	٣٩٢	أعارض
٢٣,٤%	١٩٧	لا رأي لي
١٠٠,٠%	٨٤٢	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٨) أن (٣٠,٠%) من أفراد عينة الدراسة قد اعتبروا أ، للأحزاب السياسية تأثير واضح على الحياة السياسية، وأن (٤٦,٦%) من أفراد عينة الدراسة يرون عدم وجود تأثير واضح للأحزاب السياسية على الحياة السياسية في الأردن وأن (٢٣,٤%) من أفراد عينة الدراسة لا رأي لهم.

التفسير:

من خلال الجدول السابق نرى أن غالبية أفراد عينة الدراسة والتي بلغت (٤٦,٦%) يرون عدم وجود دور واضح للأحزاب السياسية، وهذا قد يعود ضعف بعض الأحزاب السياسية وتمزقها وعدم فاعليتها فمنذ زمن بعيد لم تشكل أي حكومة على أساس حزبي مما يعكس حقيقة ضعف هذه الأحزاب. إلا أن ما نسبته (٣٠,٠%) من أفراد عينة الدراسة يرون أن للأحزاب تأثيراً على الحياة السياسية وهم بالتأكيد يشيرون إلى تلك الأحزاب القوية والتي لها امتداد تاريخي وفكري عميق لدى منتسبيها أما النسبة المئوية الثالثة فهي الأهم حيث أن (٢٣,٤%) من أفراد عينة الدراسة لا يوجد لديهم رأي وهذا يعكس قلة المعرفة بالأحزاب السياسية بالنسبة لهذه الفئة من العينة وكما يعكس مستوى الثقافة السياسية والوعي السياسي الذي يحتاجه الطلبة.

جدول رقم (٩)

التوزيع النسبي للسؤال "هل العمل الحزبي للرموز السياسية أكثر منه للأعضاء"

النسبة المئوية	التكرار	
٥٦,٧%	٤٧٧	نعم
١٦,٧%	١٤١	لا
٢٦,٦%	٢٢٤	لا رأي لي
١٠٠,٠%	٨٤٢	المجموع

نلاحظ من الجدول رقم أن (٥٦,٧%) من أفراد عينة الدراسة يرون بأن العمل الحزبي للرموز السياسية أكثر منه للأعضاء، وأن (١٦,٧%) من أفراد عينة الدراسة يرون أن العمل الحزبي هو ليس لرموز السياسية فقط بل للأعضاء أيضا وأن (٢٦,٦%) من أفراد عينة الدراسة لا رأي لهم.

التفسير:

ومن خلال الجدول يمكن ملاحظة أن (١٦,٧%) من أفراد عينة الدراسة يرون أن العمل الحزبي هو ليس للرموز السياسية فقط بل أنه للأعضاء أيضا، وهذا ما يطمح إليه البعض من أن تكون الأحزاب السياسية أكثر ديمقراطية ويستطيع أي عنصر في الحزب أن يصل إلى مناصب متقدمة داخل الحزب.

وعند النظر إلى الجدول مرة أخرى نجد أن (٢٦,٦%) من أفراد عينة الدراسة لا يوجد أي رأي لديهم حول هذا الموضوع، الأمر الذي قد يعني بالنتيجة أنه لا يوجد لديهم أي فكرة عن واقع العمل الحزبي وواقع التجربة الحزبية في الأردن.

جدول رقم (١٠)

التوزيع النسبي للسؤال " هل لديك إطلاع على واقع العمل الحزبي في الأردن؟"

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
١٩,٩%	١٦٨	نعم يوجد لدي إطلاع
٦٠,١%	٥٠٦	لا يوجد لدي إطلاع
٢٠,٠%	١٦٨	إطلاع متوسط
١٠٠,٠%	٨٤٢	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٠) أن (١٩,٩%) من أفراد عينة الدراسة يوجد لديهم إطلاع على واقع العمل الحزبي في الأردن، وأن (٦٠,١%) من أفراد عينة الدراسة لا يوجد لديهم إطلاع على واقع العمل الحزبي في الأردن، وأن (٢٠,٠%) من أفراد عينة الدراسة يوجد لديهم إطلاع متوسط على واقع العمل الحزبي في الأردن.

التفسير:

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن (٦٠,١%) وهم يشكلون أغلبية عينة الدراسة ليس لديهم إطلاع على واقع التجربة الحزبية وهذا يؤكد النتيجة السابقة في الجدول رقم (٨) حول ضعف قدرة الأحزاب السياسية، أو ربما يعود لعدم قدرتها على الإعلان عن نفسها وعن

برامجها ومبادئها وأفكارها في وسائل الإعلام الرسمية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم اهتمام الطلاب بالإطلاع على واقع العمل الحزبي في الأردن، مما يوضح لنا سبب من أسباب عدم تأهيل الشباب للعمل السياسي والحزبي، ومن ناحية أخرى يبرز هنا مقدار تأثير العامل الاجتماعي المتمثل بالدور الذي تقوم به الأسرة تجاه المشاركة السياسية، فإذا ما نظرنا إلى خصائص عينة الدراسة خاصة متغير مستوى عمل الأب نجد أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من المتقاعدين العسكريين، الذين قد اعتادوا على الحياة العسكرية فأصبح من الصعب عليهم تنشئة أبنائهم سياسياً، وذلك نتيجة للثقافة التاريخية المتمثلة بمعاداة السلطة السياسية للأحزاب، وأن الأحزاب هي معادية للنظام السياسي بشكل عام.

ومن الجدير ذكره هنا أيضاً مقدار ضعف الثقافة السياسية والتي تعتبر إحدى العوامل المؤثرة على عملية المشاركة لسياسية فهي تعبر عن القيم التي يحملها الأفراد وعن السلوك السياسي للمواطنين، فهي التي تساهم في بلورة تصور الفرد واتجاه النظام السياسي ككل، إضافة إلى أنها تحتوي على القيم والأفكار والمبادئ من المعلومات السياسية وهي ثقافة مكتسبة.

ومن خلال الجدول أيضاً وعند محاولة جمع نسبة من لديهم إطلاع سياسي مع من لديهم إطلاع سياسي متوسط نجد أنهم يشكلون (٣٩,٩%) من أفراد عينة الدراسة، وعلى الرغم من أنها نسبة منخفضة إلا أنها تحتوي على قدر من الأهمية في هذه الدراسة.

جدول رقم (١١)

التوزيع النسبي للسؤال "هل يوجد لديك انتماء لأي حزب سياسي؟"

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
٣,٣%	٢٨	نعم
٩٠,٠%	٧٥٨	لا
٦,٧%	٥٦	لا رأي
١٠٠,٠%	٨٤٢	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١١) أن (٣,٣%) من أفراد عينة الدراسة يوجد لديهم انتماء حزبي، وأن (٩٠,٠%) من أفراد عينة الدراسة لا يوجد لديهم انتماء حزبي، وأن (٦,٧%) من أفراد عينة الدراسة لا رأي لهم.

التفسير:

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن (٩٠,٠%) من أفراد عينة الدراسة وهي تشكل الغالبية العظمى لا يوجد لديهم أي انتماء حزبي وأن (٦,٧%) لا رأي لهم، جميع هذه المعطيات تؤكد ضعف الانتماء الحزبي لدى الطلاب وذلك نتيجة لأسباب تتعلق بالعامل النفسي (الأمني) حيث يعد الخوف من العوامل المؤثرة على إقبال الطلاب على العمل الحزبي في الأردن وذلك نتيجة وجود بعض القوانين والأنظمة التي تحول دون توسيع قاعدة المشاركة السياسية للطلاب في العمل الحزبي وقد تم التعرض لهذه الأنظمة سابقاً، وعلى الرغم من أن الدولة وعلى رأسها الملك عبد الله الثاني الذي أكد على تأييده ودعمه للشباب في جميع المجالات وضرورة تفعيل مشاركته السياسية، إلا أن ضعف الأحزاب السياسية وتمزقها يجعل من ضعف الانتماء الحزبي نتيجة طبيعية وغير مفاجئة.

جدول رقم (١٢)

التوزيع النسبي للسؤال "هل تؤيد تعديل قوانين الانتخابات في الحياة السياسية؟"

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
٧٣,٤%	٦١٨	نعم
١٦,٦%	١٤٠	لا
١٠,٠%	٨٤	لا رأي
١٠٠,٠%	٨٤٢	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٢) أن (٧٣,٤%) وهم يشكلون أغلبية أفراد عينة الدراسة يؤيدون تعديل قوانين الانتخابات السياسية، وأن (١٦,٦%) من أفراد عينة الدراسة لا يؤيدون تعديل قوانين الانتخابات الحالية وأن (١٠,٠%) من أفراد عينة الدراسة لا يوجد لديهم رأي.

التفسير:

نلاحظ من خلال الجدول أن غالبية أفراد عينة الدراسة وهم يشكلون (٧٣,٤%) يؤيدون تعديل قانون الانتخابات (قانون الصوت الواحد) على اعتبار أنه لا يتناسب مع طبيعة الحياة السياسية، وهذا يفسر وجود حالة من عدم الرضا لدى أفراد المجتمع الأردني تجاه هذه القوانين ومن ثم استبدالها بقوانين تتناسب مع طبيعة الحياة السياسية ومقتضيات المرحلة الحالية، وذلك بهدف تهيئة بيئة سياسية أكثر ملائمة للعمل الحزبي في الأردن، فقانون الصوت الواحد يحد من نسبة وصول الأحزاب السياسية إلى قبة البرلمان.

ومن ناحية أخرى فإن (٢٦,٦%) من أفراد عينة الدراسة هم ما بين معارضين لتعديل قوانين الانتخابات السياسية الحالية وبين من هم غير محددين لمواقفهم اتجاه ذلك.

جدول رقم (١٣)

التوزيع النسبي للسؤال "هل تؤيد أن يكون هناك دعم مالي حكومي للأحزاب؟"

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
٤٦,٧%	٣٩٣	نعم
٤٠,٠%	٣٣٧	لا
١٣,٣%	١١٢	لا أدري
١٠٠,٠%	٨٤٢	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٣) أن (٤٦,٧%) من أفراد عينة الدراسة يؤيدون قيام الحكومة بتوفير الدعم المالي للأحزاب السياسية، وأن (٤٠,٠%) من أفراد عينة الدراسة لا يؤيدون قيام الحكومة بتوفير دعم مالي للأحزاب السياسية، وأن (١٣,٣%) من أفراد عينة الدراسة لا رأي لهم.

التفسير:

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن (٤٦,٧%) أيدوا قيام الحكومة بتوفير الدعم المالي للأحزاب، بهدف زيادة وتعميق مشاركتها في العمل البناء والوصول إلى تفعيل مشاركتها السياسية والحزبية وزيادة قدرتها على إيصال برامجها إلى الطلاب، وذلك بسبب ضعف القدرة المالية للأحزاب مما يدفع إلى إيجاد بدائل مالية للدعم المالي للأحزاب، بينما أيد (٤٠,٠%) من الطلاب عدم الحاجة إلى قيام الحكومة بتمويل الأحزاب وهذا قد يعود إلى الخوف على استقلالية الأحزاب وحيادتها وعدم تبعيتها للحكومة.

ومن خلال الجدول أيضا يمكن أن نرى أن (١٣,٣%) من أفراد عينة الدراسة لا رأي لهم وهذا يؤكد النتائج السابقة والخاصة بالتنشئة السياسية والثقافة السياسية، وعلى العموم فإن الأحزاب السياسية بحاجة إلى دعم مادي حكومي حتى لا تجبر الأحزاب على قبول التمويل الخارجي، ويكون هذا الدعم الحكومي مصحوب بقانون يسن من أجل ذلك حتى لا يعتبر هذا الدعم منه من أحد.

جدول رقم (١٤)

التوزيع النسبي للسؤال "هل تتعاطف أو تؤيد أي حزب سياسي؟"

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
٢٣,٣%	١٩٦	نعم
٧٦,٧%	٦٤٦	لا
١٠٠,٠%	٨٤٢	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٤) أن (٢٣,٣%) من أفراد عينة الدراسة يتعاطفون ويؤيدون حزبا سياسيا معينا، وأن (٧٦,٧%) من أفراد عينة الدراسة لا يتعاطفون أو يؤيدون أي حزب سياسي.

التفسير:

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن (٧٦,٧%) من أفراد عينة الدراسة لا يتعاطفون أو يؤيدون أي حزب سياسي، وهذا قد يعود إلى حالة الإحباط وعدم الاهتمام نتيجة الصورة الذهنية المأخوذة عن الأحزاب السياسية، والتي ارتبطت سابقا باليمنوع والمحظور من جهة، وتعدم الأهمية والضرورة من جهة أخرى، وهذه النتيجة ترتبط مع النتيجة السابقة (جدول ١١) حيث أن (٩٠,٠%) من أفراد العينة لا ينتمون إلى أي حزب سياسي، وذلك نتيجة ضعف الأحزاب السياسية وتمزقها.

وعلى العموم فإن هذه النتيجة تعكس حجم التربية السياسية الفاشلة وانعدام الوعي السياسي عند الطلبة كأحد العوامل والأسباب الرئيسية لعزوف طلبة الجامعات عن المشاركة الحزبية.

جدول رقم (١٥)

التوزيع النسبي للسؤال "هل تنتمي لأي جمعية تعاونية ثقافية أو مؤسسة مجتمع مدني؟"

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
١٣,٣%	١١٢	نعم
٨٦,٧%	٧٣٠	لا
١٠٠,٠%	٨٤٢	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٥) أن (١٣,٣%) من أفراد عينة الدراسة ينتمون إلى إحدى الجمعيات التعاونية أو الثقافية أو إلى مؤسسة مجتمع مدني، وأن (٨٦,٧%) من أفراد عينة الدراسة لا ينتمون إلى جمعيات تعاونية أو ثقافية أو مؤسسة مجتمع مدني.

التفسير:

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن غالبية أفراد عينة الدراية وهم يشكلون (٨٦,٧%) لا ينتمون إلى مؤسسة مجتمع مدني، وهذا قد يعود إلى ضعف القيم السياسية والاجتماعية لدى الطلبة، كذلك إلى ضعف الثقافة السياسية للمجتمع. أو أنه قد يعود إلى عدم الاهتمام والانشغال بشؤون الخاصة مثل الدراسة والعمل.

جدول رقم (١٦)

التوزيع النسبي للسؤال "هل تدعم أي مؤسسة مجتمع مدني؟"

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
٢٦,٦%	٢٢٤	نعم
٧٣,٤%	٦١٨	لا
١٠٠,٠%	٨٤٢	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٦) أن (٢٦,٦%) من أفراد عينة الدراسة تقوم بدعم مؤسسة مجتمع مدني معينة، وأن (٧٣,٤%) من أفراد عينة الدراسة لا يقومون بدعم أي مؤسسة مجتمع مدني.

التفسير:

نلاحظ من الجدول السابق أن (٧٣,٤%) وهم يشكلون أغلبية أفراد عينة الدراسة لا يدعمون أي مؤسسة مجتمع مدني سواء كانت مؤسسة خيرية أو تعاونية أو ثقافية أو حزبية أو غير ذلك، وهذا يعود إلى مجموعة المفاهيم الخاصة بالعمل الاجتماعي التطوعي لدى الطلبة، وهذا يخضع إلى متغيرات الجنس والعمر والدين ومكان الإقامة وأفكار الأهل والأصدقاء حول العمل التطوعي. وهذا يؤكد النتيجة السابقة (جدول ١٥) التي تعكس الثقافة السياسية للمجتمع، إضافة إلى ضعف القيم السياسية والاجتماعية لدى الطلبة، وأيضاً ضعف الأحزاب السياسية وعدم قدرتها على جذب منتسبين جدد لها بوصفها إحدى أهم مؤسسات المجتمع المدني.

جدول رقم (١٧)

التوزيع النسبي للسؤال "هل تعتقد بأن هنالك تراجع للحريات العامة في الأردن؟"

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
٧٦,٦%	٦٤٦	نعم
٢٣,٤%	١٩٦	لا
١٠٠,٠%	٨٤٢	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٧) أن (٧٦,٦%) من أفراد عينة الدراسة يرون أن هنالك تراجع في الحريات العامة في الأردن، وأن (٢٣,٣%) من أفراد عينة الدراسة لا يرون أن هنالك تراجع في الحريات العامة.

التفسير:

نلاحظ من الجدول أن (٧٦,٦%) وهم يشكلون أغلبية أفراد عينة الدراسة يرون أن تراجع العمل الحزبي سببه تراجع الحريات في الأردن، وهذا يدل بشكل واضح على أن هنالك ضعف في توجه الطلاب نحو العمل الجماعي سواء كان سياسي أو اجتماعي أو ثقافي، ولا يوجد هنالك انضمام لأي من مؤسسات المجتمع المدني سواء الأحزاب أو الجمعيات أو المنتديات أو غيرها. حيث أن مساحة الحرية السياسية الإعلامية الممنوحة للعمل السياسية ضيقة ولا ترتقي إلى المستوى المطلوب، مما يعكس أن القانون الحالي بحاجة إلى إعادة نظر لتتناسب مع متطلبات المرحلة الحالية ولتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، خصوصاً في ظل الضعف الكبير للمشاركة في الحياة السياسية في الأردن، مما يتطلب الإسراع في عملية الإصلاح السياسي والتنمية السياسية في الأردن.

جدول رقم (١٨)

التوزيع النسبي للسؤال "هل يوجد لديك اتجاهات سياسية معينة؟"

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
١٣,٣%	١١٢	نعم
٨٦,٧%	٧٣٠	لا
١٠٠,٠%	٨٤٢	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٨) أن (١٣,٣%) من أفراد عينة الدراسة يوجد لديهم اتجاهات سياسية معينة، وأن (٨٦,٧%) من أفراد عينة الدراسة لا يوجد لديهم أي اتجاهات سياسية معينة.

التفسير:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن (٨٦,٧%) وهم يشكلون أغلبية أفراد الدراسة لا يوجد لديهم اتجاهات سياسية وهذا يؤكد النتائج السابقة والخاصة بضعف الوعي السياسي لدى المجتمع وكذلك ضعف الثقافة السياسية عند الطلبة، الأمر الذي يؤثر على عدم انتقائهم للأحزاب السياسية أو حتى جمعيات تعاونية ثقافية ليس لها نشاط سياسي، ومن ناحية أخرى يمكن أن يكون هذا ناتج عن طبيعة القوانين والأنشطة السائدة في المجتمع الأردني، ومنها قانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية وكذلك مجال الحريات المسموح به في الأردن حيث أن سقف الحريات في الأردن دون المستوى المطلوب كما يوضحه جدول رقم (١٧)، وكذلك الصورة السلبية المتكونة أصلاً عن الأحزاب والحياة السياسية، الأمر الذي ساعد على توفير بيئة سياسية لا تشجع على المشاركة في الحياة السياسية في الأردن.

جدول رقم (١٩)

التوزيع النسبي للسؤال "هل ترى أن البيئة السياسية في الأردن تشجع على المشاركة وإبداء الرأي في الأمور العامة؟"

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
٤٦,٧%	٣٩٣	نعم
٥٣,٣%	٤٤٩	لا
١٠٠,٠%	٨٤٢	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٩) أن (٤٦,٧%) من أفراد عينة الدراسة يرون أن البيئة السياسية في الأردن تشجع على المشاركة وإبداء الرأي في الأمور العامة، وأن (٥٣,٣%) من أفراد عينة الدراسة يرون أن البيئة السياسية في الأردن لا تشجع على المشاركة وإبداء الرأي في الأمور العامة.

التفسير:

نلاحظ من خلال الجدول أن (٥٣,٣%) وهم يشكلون أغلبية أفراد عينة الدراسة يرون أن البيئة السياسية في الأردن لا تشجع على المشاركة السياسية وإبداء الرأي في الأمور العامة وخاصة ما شهدته الساحة الأردنية في الفترة الأخيرة من أحداث سياسية تخص بعض الأحزاب وكذلك ملاحقة أعضائها قانونياً، بالإضافة إلى الأحداث الإرهابية التي حاولت النيل من أمن واستقرار البلاد، جميع هذه العوامل ساهمت في جعل البيئة السياسية والمناخ السياسي في الأردن في الوقت الراهن غير مشجع على المشاركة السياسية وإبداء الرأي في الأمور العامة، وهذا يؤكد ما أظهرته النتائج السابقة (جدول ١٧-١٨) من تراجع في مستوى الحريات العامة وعدم وجود اتجاهات سياسية واضحة لغالبية أفراد عينة الدراسة نتيجة الوعي السياسي والثقافة السياسية الضعيفة عند الطلبة.

جدول رقم (٢٠)

التوزيع النسبي للسؤال "إلى أي درجة أنت مطلع على الدستور الأردني؟"

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
٠,٠%	٠	إلى درجة كبيرة
٥٠,٠%	٤٢١	إلى درجة متوسطة
٣٦,٧%	٣٠٩	إلى درجة قليلة
١٣,٣%	١١٢	غير مطلع على الإطلاق
١٠٠,٠%	٨٤٢	المجموع

نلاحظ من الجدول رقم (٢٠) بأن (٥٠,٠%) وهم يشكلون أغلبية أفراد عينة الدراسة مطلعين على الدستور الأردني بدرجة متوسطة وأن (٣٦,٧%) هم مطلعين على الدستور بدرجة قليلة وأن (١٣,٣%) من أفراد عينة الدراسة هم غير مطلعين على الدستور الأردني.

التفسير:

من خلال الجدول السابق نجد أنه لا يوجد أحد من أفراد عينة الدراسة مطلع على الدستور الأردني بدرجة كبيرة، وأن (٥٠,٠%) هم مطلعين على الدستور بدرجة متوسطة، وأن (٣٦,٧%) مطلعين على الدستور بدرجة قليلة وهي الأمور الخاصة بنظام الحكم والسلطات ودين الدولة، وأن (١٣,٣%) هم غير مطلعين على الدستور الأردني. ومن خلال هذه النتائج نجد أن أسباب ذلك قد يعود إلى أن قراءة الدستور أو الإطلاع عليه لا يكفي لحماية حقوقهم فهذه الوثيقة

القانونية (الدستور) يحتاج فهمها إلى مختصين، كما يحتاج تنفيذها إلى مؤسسات وليس فقط إلى جهود الأفراد أنفسهم، ولا نعني في هذا أن المسؤولية لا تقع على الشباب بل إن الشباب أنفسهم مقتصرين في معرفة حقوقهم وحمايتهم، الأمر الذي يؤدي إلى التغييب عن المشاركة السياسية والابتعاد عن الاهتمام في القضايا السياسية ذات الشأن المحلي العام وهذه السلبية تدفع الكثير من الشباب للنظر إلى الأمور المتعلقة بهم من زاوية غير إيجابية وهذا يعود إلى أن النخبة السياسية لم تعد تمثل النموذج الذي يحتذى به لكي يتمكن الشباب في تقليدهم.

إن تهيئة شباب قادر على بناء خطاب سياسي وتشكيل أحزاب سياسية يحتاج إلى نهضة ثقافية سياسية تبدأ من المدرسة مروراً بالمجتمع لإيجاد جيل يملك من الوعي السياسي ما يجعله قادراً على الاهتمام والمشاركة الفاعلة في القضايا السياسية المطروحة وتنتهي بالجامعات حيث يكون الدستور مادة إلزامية في مقرراتها الدراسية.

جدول رقم (٢١)

التوزيع النسبي للسؤال "هل تعتقد بإمكانية انتقاد أي من الإجراءات الحكومية أو الاختلاف

معها"

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
٢٩,٩%	٢٥٢	نعم
٤٦,٨%	٣٩٤	لا
٢٣,٣%	١٩٦	لا أعرف
١٠٠,٠%	٨٤٢	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٢١) أن (٢٩,٩%) من أفراد عينة الدراسة يعتقدون بإمكانية انتقاد أي من الإجراءات الحكومية أو الاختلاف معها، وأن (٤٦,٨%) من أفراد عينة الدراسة يرون أنه ليس بالإمكان انتقاد أي من الإجراءات الحكومية أو الاختلاف معها، وأن (٢٣,٣%) من أفراد عينة الدراسة هم غير محددى لمواقفهم.

التفسير:

من خلال الجدول السابق نرى أن (٤٦,٨%) من أفراد عينة الدراسة يرون عدم الإمكانية انتقاد أي من الإجراءات الحكومية، كما أن (٢٣,٣%) من أفراد عينة الدراسة لا يعرفون شيئاً أو لا يريدون الإجابة، هذا يؤكد النتيجة السابقة (جدول ١٧) و (جدول ١٩) حيث أن هنالك

تراجع في الحريات العامة وكذلك البيئة السياسية التي لا تشجع على إبداء الرأي في الأمور العامة.

جدول رقم (٢٢)

التوزيع النسبي للسؤال "هل تعتقد أن الحكومات الأردنية جادة في موضوع التنمية السياسية؟"

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
%٤٣,٣	٣٦٥	نعم
%٥٦,٧	٤٧٧	لا
%١٠٠,٠	٨٤٢	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٢٢) أن (%٤٣,٣) يرون بأن الحكومات الأردنية جادة في موضوع التنمية السياسية، وأن (%٥٦,٧) من أفراد عينة الدراسة يرون بأن الحكومات الأردنية غير جادة في موضوع التنمية السياسية.

التفسير:

من خلال الجدول نرى أن (%٥٦,٧) من أفراد عينة الدراسة يرون أن الحكومات الأردنية غير جادة في موضوع التنمية السياسية وذلك على الرغم من قيام وزارة خاصة بالتنمية السياسية، إذ اتجهت تلك الحكومات إلى تنمية الاقتصاد وتشجيع الاستثمار على حساب التنمية السياسية.

وعلى العموم فإنه لا يمكن أن يكون هنالك تنمية سياسية حقيقية بدون تنمية اقتصادية وتنمية ثقافية واجتماعية، وهذا ما يؤكد عليه الملك عبد الله الثاني عن ضرورة قيام تنمية شاملة اقتصادية، اجتماعية- سياسية - ثقافية، وبما أن الملك هو صاحب الدعوة لقيام التنمية الشاملة فإن على الحكومات أن تكون أكثر تصميمًا على معالجة قضايا الشباب بحيث يشعروا بذلك.

جدول رقم (٢٣)

التوزيع النسبي للسؤال "هل يوجد ثقة لدى الكبار بقدرات الشباب السياسية؟"

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
%٤٦,٧	٣٩٣	يوجد ثقة
%٥٣,٣	٤٤٩	لا يوجد ثقة
%١٠٠,٠	٨٤٢	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٢٣) أن (٤٦,٧%) من أفراد عينة الدراسة يعتقدوا بوجود ثقة لدى الكبار بقدرات الشباب السياسية، وأن (٥٣,٣%) من أفراد عينة الدراسة يعتقدوا بأنه لا يوجد ثقة لدى الكبار بقدرات الشباب السياسية.

التفسير:

من خلال الجدول نرى أن (٥٣,٣%) هم يشكلون أغلبية عينة الدراسة يعتقدوا بأنه لا توجد ثقة من الكبار بقدرات الشباب على المشاركة في الحياة السياسية، وهذا التصور قد يعود إلى الدور الهامشي لدى الشباب في المجتمع الأردني وفي محيط الأسرة، فلا هم كبار فيعاملون معاملة الكبار ولا هم صغار فيعاملون معاملة الصغار، وهذه الهامشية تضع الشباب أمام مشكلة البحث عن الهوية، وهنا لا بد من الإشارة إلى الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام المختلفة في خلق هذا التصور وتمميته والمحافظة عليه، بذلك لا بد من وسائل الإعلام من أن تبرز وتعرف بإنجازات وإبداعات الشباب بدلا من التركيز على انحرافهم وعلى الأخطاء التي يرتكبونها، وأيضا من الممكن أن يكون هنالك حالة من الضعف والإرشاد والتوجيه السليم وخاصة في المدارس والجامعات وفي محيط الأسرة، مما يسبب في نهاية الأمر إلى انعدام ثقة الكبار بالشباب خصوصا إذا ما كان الشاب يعيش مشكلة الفراغ السياسي والفكري والعاطفي إذ يفتقر معظم الشباب إلى الرؤية الواضحة للأهداف الوطنية والاجتماعية والنفسية.

جدول رقم (٢٤)

التوزيع النسبي للسؤال "هل أنت عضو في أي من الأندية الثقافية والاجتماعية والرياضية خارج الجامعة؟"

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
٣٣,٤%	٢٨١	نعم
٦٦,٦%	٥٦١	لا
١٠٠,٠%	٨٤٢	المجموع

نلاحظ من الجدول رقم (٢٤) أن (٣٣,٤%) من أفراد عينة الدراسة يوجد لديهم عضوية في إحدى الأندية الثقافية أو الاجتماعية أو الرياضية خارج الجامعة، وأن (٦٦,٦%) من أفراد عينة الدراسة ليسوا منتسبين لأندية ثقافية أو اجتماعية أو حتى رياضية خارج الجامعة.

التفسير:

من خلال الجدول نرى ضعف انتماء طلبة الجامعة الأردنية إلى أي من تلك الأندية، وهي مؤسسات اجتماعية ليس لها نشاط سياسي وهذا قد يعود إلى اهتمام الطلبة بالدراسة والتحصيل العلمي وهذا ما يوضحه الجدول رقم (١٨) حول ضعف الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع، كذلك جدول رقم (١٥) حيث أن عدم الانتماء إلى أي مؤسسة مجتمع مدني يعود إلى ضعف القيم السياسية والاجتماعية لدى الطلبة كذلك ضعف الثقافة السياسية للمجتمع.

جدول رقم (٢٥)

التوزيع النسبي للسؤال "هل تشارك في الانتخابات بشكل عام؟"

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
٣٣,٤%	٢٨١	نعم
٦٦,٦%	٥٦١	لا
١٠٠,٠%	٨٤٢	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٢٥) أن (٣٣,٤%) من أفراد عينة الدراسة يشاركون في الانتخابات بشكل عام، وأن (٦٦,٦%) من أفراد عينة الدراسة لا يشاركون في الانتخابات.

التفسير:

من خلال الجدول نلاحظ أن (٦٦,٦%) من أفراد عينة الدراسة لا يشاركون في الانتخابات سواء كانت برلمانية أو على مستوى الجامعة (انتخابات مجلس الطلبة) أما فيما يخص الانتخابات البرلمانية فإن متغير العمر يلعب دورا في ذلك.

فمن المحتمل أن لا يكون الطلبة قد شاركوا في انتخابات برلمانية سابقة، لأن أعمارهم تتراوح ما بين ١٩ سنة لطلبة البكالوريوس إلى ٢٥ سنة لطلبة الماجستير أما في خصوص انتخابات الجامعة فذلك يتعلق بطبيعة الانتخابات وطبيعة تشكيل مجلس الطلبة.

جدول رقم (٢٦)

التوزيع النسبي للسؤال "هل أنت منتسب لأي حزب أو تنوي الانتساب في المستقبل؟"

النسبة المئوية	التكرار	الإجابة
٦,٨%	٥٧	نعم منتسب
٣,٣%	٢٨	أنوي الانتساب
٤٣,٣%	٣٦٤	غير منتسب
٤٠,٠%	٣٣٧	غير مهتم
٦,٧%	٥٦	لا أود الإجابة
١٠٠,٠%	٨٤٢	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٢٦) أن (٦,٨%) من أفراد عينة الدراسة منتسبون لحزب سياسي وأن (٣,٣%) من أفراد عينة الدراسة ينون الانتساب لحزب سياسي في المستقبل، وأن (٤٣,٢%) من أفراد عينة الدراسة غير منتسبين لحزب سياسي، وأن (٤٠,٠%) من أفراد عينة الدراسة هم غير مهتمين بشؤون الحزبية وأن (٦,٧%) من أفراد عينة الدراسة لا يرغبون في الإجابة.

التفسير:

نلاحظ من الجدول أن (٦,٨%) من أفراد عينة الدراسة هم منتسبين بالفعل إلى أحزاب سياسية وأن (٣,٣%) من أفراد العينة يوجد لديهم نية للانتساب في المستقبل بالأحزاب السياسية وإذا ما تم جمع النسبتين السابقتين مقارنة مع باقي النسب فإن النتيجة هي عزوف طلبة الجامعة الأردنية عن المشاركة الحزبية حيث أن (٤٣,٢%) من أفراد عينة الدراسة هم غير منتسبين إلى حزب سياسي، وذلك قد يعود لأسباب تتعلق بالخوف من المشاركة السياسية، أو لعدم الاهتمام نتيجة الشعور بعدم الجدوى من العمل السياسي بشكل عام والعمل الحزبي بشكل خاص، حيث أن ٤٠% من أفراد عينة الدراسة غير مهتمين بالعمل الحزبي، وأن (٦,٧%) من أفراد العينة لا يرغبون في الإجابة، وهذا يؤكد النتيجة السابقة الخاصة بضعف الانتماء للعمل الحزبي، جدول رقم (١١) نتيجة ضعف الأحزاب السياسية في الأردن، كذلك وجود بعض القوانين والأنظمة التي تحول دون المشاركة الحزبية لطلبة الجامعات، وأيضاً نتيجة الجدول رقم (١٤) الخاص بتعاطف أو تأييد أي حزب سياسي حيث بلغت نسبة من لا يتعاطفون مع الأحزاب السياسية (٧٦,٧%) من أفراد عينة الدراسة، وهذا يعود إلى حالة الإحباط وعدم الاهتمام نتيجة الصورة

الذهنية السلبية المأخوذة عن الأحزاب السياسية والتي ارتبطت سابقاً بالممنوع والمحظور من جهة وعدم الأهمية والضرورة من جهة أخرى. إضافة إلى ضعف الأحزاب وتمزقها وهذا نتيجة ضعف الثقافة السياسية عند الطلبة. الأمر الذي يؤدي إلى عدم انتمائهم للأحزاب السياسية وهذا يؤكد جدول رقم (١٨) والخاص باتجاهات الطلبة السياسية، لذلك فإن هذه العوامل جميعها ساعدت على توفير بيئة سياسية لا تشجع على المشاركة في الحياة الحزبية في الأردن، إضافة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه الأهل والمجتمع في رفضهم لانخراط أبنائهم الطلبة في العمل الحزبي نتيجة التخوف من العمل الحزبي وهذا يعود للموروث التاريخي المتعلق بالأحزاب السياسية.

جدول رقم (٢٧)

التوزيع النسبي للسؤال "انشغال المواطنين في تأمين لقمة العيش سبب رئيسي لعزوف الشباب عن المشاركة السياسية"

النسب المئوية	التكرار	
٩٠%	٧٥٨	أؤيد
١٠٠%	٨٤	لا أؤيد
١٠٠,٠٠%	٨٤٢	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٢٧) أن (٩٠,٠%) من أفراد عينة الدراسة يرون أن انشغال المواطنين في تأمين لقمة العيش سبب رئيسي لعزوف الشباب عن المشاركة السياسية، وأن (١٠,٠%) من أفراد عينة الدراسة لا يرون أن الانشغال المواطنين في لقمة العيش سبب رئيسي لعزوف الشباب عن المشاركة السياسية.

التفسير:

ومن خلال الجدول رقم (٥) والخاص بمتغير مستوى الدخل لأفراد عينة الدراسة نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة ليسوا من ذوي الحالة الاقتصادية المرتفعة.

فالحالة الاقتصادية المرتفعة ترتبط بشكل رئيسي مع احتمالية زيادة المشاركة السياسية في العديد من الأشكال السياسية كالتصويت والمشاركة في الحملات الانتخابية والعضوية الحزبية أو الترشيح وتقلد المناصب العامة أو السعي إليها وغير ذلك من أشكال المشاركة السياسية، لهذا تعتبر المكانة الاقتصادية - الاجتماعية من المتغيرات المؤثرة على عملية المشاركة السياسية فقد

وجدت الدراسات لدى الأفراد من ذوي الخلفيات الاقتصادية - الاجتماعية العليا رغبة أكثر في المشاركة من هؤلاء الذين يأتون من خلفيات اجتماعية واقتصادية دنيا.

جدول رقم (٢٨)

إجابات أفراد العينة على الأسئلة المتعلقة بإيمان الطالب بالعمل الحزبي

الرقم	الفقرة	محايد		معارض		موافق إلى ما حد ما		موافق		متوسط
		نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	
١	لا أؤمن بالعمل الحزبي	١٠,١%	٨٥	٣٣,٣%	٢٨٠	٢٦,٧%	٢٢٥	٢٩,٩%	٢٥٢	٣,٥
٢	ارتباط العمل الحزبي بمكاتبه الأمين العام	٢٠,١%	١٧٠	٢٠,٠%	١٦٨	٢٦,٦%	٢٢٤	٣٣,٣%	٢٨٠	٣,٥
٣	العمل الحزبي غير أمن	٢٠,٨%	١٨٥	٢٠,٦%	١٨٠	١٧,٢%	١٤٠	٤١,٤%	٣٣٧	٣,٢
٤	ضعف الأعلام السياسي	٦,٦%	٥٥	٦,٧%	٥٧	٢٠,٠%	١٦٨	٦٦,٧%	٥٦٢	٣,٢
٥	تراجع مستوى الحريات	١٠,٠%	٨٤	٢٣,٣%	١٩٦	٣٣,٤%	٢٨٢	٣٣,٣%	٢٨٠	٣,١
٦	ضعف برامج التنمية السياسية	٢٦,٦%	٢٢٤	١٠,٠%	٨٤	٢٠,٠%	١٦٨	٤٣,٤%	٣٦٦	٢,٩
٧	عدم وجود حزب يمثل تطلعاته	١٠,٠%	٨٤	١٣,٢%	١١٢	٣٣,٣%	٢٨٠	٤٣,٥%	٣٦٦	٢,٨
٨	لم تتسح لسي الفرصة للتعرف على أي حزب	٦,٦%	٥٥	٦,٧%	٥٧	٢٠,١%	١٦٩	٦٦,٦%	٥٦١	٢,٨
٩	الوضع الاقتصادي في المملكة	١٠,٠%	٨٤	١٦,٦%	١٤٠	٢٠,٠%	١٦٨	٥٣,٤%	٤٥٠	٢,٨
١٠	الميل إلى الابتعاد عن الانخراط بأي عمل سياسي	١٠,١%	٨٥	١٦,٦%	١٤٠	٢٦,٦%	٢٢٤	٤٦,٧%	٣٩٣	٢,٨
١١	لا توجد برامج عمل واضحة للأحزاب	١٠,٠%	٨٤	١٠,٠%	٨٤	٣٠,٠%	٢٥٣	٥٠,٠%	٤٢١	٢,٧
١٢	عدم قدرة الأحزاب على إدارة نفسها	٢٠,٠%	١٦٨	١٣,٣%	١١٢	٤٠,٠%	٣٣٧	٢٦,٧%	٢٢٥	٢,٧

من الجدول رقم (٢٨) نلاحظ أن المتوسطات تراوحت ما بين (٢,٧٠ - ٣,٥)، وأن أعلى متوسط حسابي كان أن طلبة الجامعة لا يؤمنون بالعمل الحزبي، وأن أقل متوسط حسابي كان هو عدم قدرة الأحزاب على إدارة نفسها.

- ونلاحظ من خلال الجدول أن (٥٦,٦%) من الطلاب لا يوجد لديهم اقتناع بالعمل الحزبي في الأردن.

- وأن (٥٩,٩%) من الطلبة قد أكدوا ارتباط العمل الحزبي بشخصية الأمين العام للحزب مما يؤكد ارتباط العمل الحزبي في الأردن بشخصية أعضاء الأمين العام أكثر من ارتباطها بمبادئ وأيديولوجيات الحزب.
- وقد أكد (٥٨,٦%) من عينة الدراسة أن العمل الحزبي في الأردن غير آمن وهذا يعود إلى طبيعة القوانين الحزبية والبيئية السياسية في الأردن، وأن مجال الحريات في الأردن لم ترتقي بعد إلى المستوى الذي يساعد على توسيع قاعدة المشاركة في العمل السياسي في الأردن.
- بينما أكد (٨٦,٧%) من الطلاب أن هنالك ضعف كبير في الإعلام السياسي في الأردن وخصوصاً في مجال الأحزاب وهذا يعود إلى أسباب تتعلق بسيطرة الحكومة على وسائل الإعلام، وضعف تمويل الأحزاب مما أثر على قدرتها على العمل السياسي.
- وأكد (٦٦,٧%) من الطلاب أن هنالك تراجعاً كبيراً في مستوى الحريات في الأردن في المرحلة الحالية وهذا ناتج عن أسباب تتعلق بقوانين الانتخابات وحرية الإعلام وغيرها من القوانين.
- واعتبر (٧٦,٨%) من الطلاب أنه لا يوجد حزب يمثل تطلعات الطلاب عن الناحية الفكرية والعملية.
- وأكد (٦٣,٤%) من الطلاب على ضعف برامج التنمية السياسية في الأردن.
- وأكد (٨٦,٧%) من الطلاب على أنه لم تتح لهم الفرصة للتعرف على أي حزب سياسي.
- واعتبر (٧٣,٤%) من الطلاب أن الوضع الاقتصادي في المملكة وانشغالهم بلقمة العيش سبب لابتعادهم عن المشاركة الحزبية والسياسية.
- وأكد (٧٣,٣%) من الطلاب على أنهم يميلون إلى الابتعاد عن الانخراط بسأي عمل سياسي.
- وأكد (٨٠,٠%) من الطلاب على عدم وجود برامج عمل واضحة للأحزاب السياسية.
- واعتبر (٦٦,٧%) من الطلاب أن الأحزاب السياسية لا تملك القدرة على إدارة نفسها.

المبحث الثاني

نتائج الدراسة الميدانية

استناداً إلى ما سبق نجد أن هنالك العديد من المعوقات والأسباب التي تحول دون مشاركة الطلاب في العمل الحزبي والسياسي، حيث أن نسبة الطلاب الحزبيين داخل الجامعة هي (٦,٨%)، لذلك خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً: العامل الاجتماعي والثقافي :

ويتمثل هذا العامل بضعف التنشئة السياسية لدى الطلاب على اعتبار أن الأسرة هي القناة الأولى للتنشئة السياسية، بالإضافة إلى غياب الثقافة السياسية، والوعي السياسي لدى المجتمع الأمر الذي يؤثر على انتمائهم للأحزاب السياسية وكذلك انتمائهم إلى مؤسسات المجتمع المدني من أندية رياضية أو ثقافية أو اجتماعية أو تعاونية وهذا يوضحه الجداول (١٠-١٥-١٦-١٨-٢٤)، كذلك رفض الأهل والمجتمع.

ثانياً: العامل الاقتصادي:

يعد العامل الاقتصادي من العوامل المهمة التي أثرت على طبيعة العمل السياسي في الأردن، حيث أن انشغال المواطنين بلقمة العيش وانخفاض مستوى الدخل كما يبين الجدول رقم (٥) وكالجدول رقم (٢٧) يؤثر بشكل كبير على شدة وقتور المشاركة الحزبية، ويعبر العامل الاقتصادي من العوامل التي أثرت وبشكل رئيسي على مشاركة طلبة الجامعة الأردنية في العمل الحزبي، إذ أن الوقت والانشغال بتأمين متطلبات الحياة اليومية والمستلزمات الدراسة ساهم في الابتعاد عن العمل السياسي والاجتماعي بشكل عام وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٢٨) النقطة التاسعة.

ثالثاً: العامل النفسي :

يعد هذا العامل من العوامل النفسية المهمة التي أثرت بشكل كبير على إمكانية المشاركة السياسية والحزبية وعلى مدى تطور العمل الحزبي، وذلك عن طريق وجود بعض القوانين والأنظمة التي تحول دون توسيع قاعدة المشاركة السياسية للطلاب في العمل الحزبي وهذا ما يوضحه الجدول رقم (١١) وأن هذا العامل النفسي (الخوف) يتمثل بتلك الأنظمة التي تهدد استمرارية الطالب بالجامعة بشكل عام وأساسي.

رابعاً: الصورة الذهنية السلبية لدى الشباب عن جدوى المشاركة الحزبية :

هنالك شكوك عند الشباب في الجدوى من المشاركة السياسية فهذا القطاع يرى أن العملية السياسية لا تخصه في الأساس، ولا يرى له فيها نصيباً حالياً أو في المستقبل، كما أن السيطرة المطلقة من غير جيل الشباب على جميع المناصب ورغبة القيادات العليا في الاعتداد بالسلطة وتغيبها للحوار مع قطاع الشباب، مما يؤدي إلى الاستغناء عن جيل كامل من الشباب دون أن تأتيهم الفرصة. وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٢٣). والجدول رقم (٢٦).

كذلك تعتبر الصورة الذهنية السلبية المأخوذة عن الأحزاب السياسية والتي ارتبطت سابقاً بالمنوع والمحظور وأيضاً بعدم الأهمية والضرورة سبب في الابتعاد عن المشاركة الحزبية وهذا ما يبينه الجدول رقم (١٤).

خامساً: العامل السياسي :

ويظهر هذا العامل من خلال البيئة السياسية والمناخ السياسي الحالي والذي لا يشجع على المشاركة السياسية، وذلك يعود إلى تراجع الحريات العامة مثل حرية الصحافة وحرية التعبير والكتابة ومفهوم الحرية بشكل عام (جدول ١٧). وعدم جدية الحكومات الأردنية في موضوع التنمية السياسية، كذلك ضعف برامج عمل التنمية السياسية التي تضعها الحكومات (جدول ٢٢) و(جدول ٢٨) النقطة السادسة، وهذا يؤدي إلى الميل إلى الابتعاد عن الانخراط بأي عمل سياسي (جدول ٢٨ نقطة ١). وهذا يوضحه الجدول رقم (٢١) والخاص بالخوف من التعرض لأي عواقب أمنية ومعيشية عند محاولة انتقاد أي من الإجراءات الحكومية.

سادساً: الأحزاب السياسية في وضعها الراهن

تعتبر الأحزاب السياسية بوضعها الراهن سبب لعزوف الطلبة عن المشاركة الحزبية، فحالة الضعف والتمزق التي تعيشها الأحزاب السياسية، كذلك عدم قدرتها على الإعلان عن نفسها وضعفها مادياً واقتنارها للديمقراطية الداخلية وسيطرة الأمين العام وارتباط الحزب به، وعدم وجود برامج عمل سياسية واضحة، وعدم قدرتها على إدارة نفسها وتعددتها وجميع هذه الأسباب وغيرها، تجعل من الطلبة والشباب بشكل عام يصرفون النظر عن الاهتمام بهذه المؤسسات.

سابعاً: غياب أهم مكونات المعرفة الأساسية التي يتطلبها العمل السياسي عند طلبة الجامعة الأردنية :

وهذه المكونات تتمثل في المعرفة بالمؤسسات السياسية وطبيعة أدوارها ومعرفة أهم القوانين والقضايا محل النقاش في المجتمع ومعرفة حقوقه وواجباته ودوره في إطار النظام السياسي. ومن خلال الجدول رقم (١٠) نلاحظ أن (٦٠,٣%) من أفراد عينة الدراسة ليس لهم إطلاع على واقع العمل الحزبي في الأردن وأيضاً يمكنك الملاحظة في الجدول رقم (٢٠) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة مطلعين على الدستور الأردني بدرجة متوسطة والذين تقدر نسبتهم ٥٠% وأن بقية أفراد العينة مطلعين على الدستور الأردني بدرجة قليلة أو هم أفراد غير مطلعين على الدستور الأردني. كذلك المكونات القيمة كقيم الانتماء للوطن ومؤسساته وقيم المواطنة وقيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وقيم المشاركة في الحياة العامة وقيم المشاركة المجتمعية، وهذا يلاحظ من خلال الجدول رقم (١٥) وأيضاً أبرز المهارات السياسية كمهارات الحوار والنقاش وإبداء الرأي والتحليل والتنظيم وهي المهارات الأساسية للانخراط في العمل السياسي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول رقم (٧) .

التوصيات :

بناء على نتائج الدراسة النظرية والميدانية ومما درسناه وتوصلنا له من فهم للظاهرة المدروسة، وحتى تعم الفائدة ونساهم ما استطعنا في مساعدة أصحاب القرار لتفعيل مشاركة الطلاب في العمل الحزبي والسياسي بشكل عام في الأردن، نورد التوصيات التالية:

١. ضرورة تفعيل برامج التنمية السياسية في الأردن والتركيز على محور الشباب على اعتبار أن نسبة كبيرة من المجتمع الأردني تقل أعمارهم عن ٣٠ عام.
٢. قيام حملات توعية وإرشاد بكافة الوسائل المتاحة من أجل رفع مستوى الوعي السياسي لدى الشباب.
٣. ضرورة قيام الجامعات الأردنية بالعمل على تنمية المواطنة ورفع القيود عن المشاركة الحزبية وبناء الشخصية ووضع خطط واضحة لتحفيز الشباب على العمل الحزبي والسياسي.
٤. على الأحزاب السياسية وضع برامج عمل متكاملة واضحة الأهداف والرؤيا من أجل استقطاب الجماهير وأن تنتقل إلى مرحلة العمل الفعلي.
٥. إن مستوى الحريات في الأردن لا يزال دون المستوى المطلوب، لذا يجب العمل على توسيع قاعدة الحريات بما يتناسب مع مصلحة الوطن والمواطن.
٦. ضرورة إن تلامس الأحزاب واقع الحياة اليومية للمواطنين حتى تزداد درجة الثقة بينها وبين المواطن.
٧. على الأحزاب الاهتمام بقضايا المرأة ومحاولة إشراكها في جميع الهيئات والقيادات العليا، وكذلك القرارات التي يتخذها الحزب لما في ذلك من تشجيع العنصر النسائي على المشاركة الحزبية.
٨. إصدار قانون أحزاب عصري ديمقراطي، بحيث يرد به ما يشجع الشباب على العمل الحزبي ويبعد نظرة الخوف.
٩. تفعيل دور المؤسسات والأجهزة المختلفة الحكومية وغير الحكومية في نشر وعي الثقافة السياسية عند الشباب من خلال المؤسسات التعليمية والإعلامية والثقافية والحزبية.

١٠. على الأحزاب السياسية العمل على إيجاد آلية محددة لدمج الأحزاب السياسية المتشابهة الرؤيا والمبادئ لزيادة فاعليتها على الساحة السياسية.
١١. إعادة النظر في التشريعات التي تحد من مشاركة الطلاب في العمل السياسي، وخاصة قوانين البعثات العسكرية.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب :

- ابن منظور، (١٩٩٧). لسان العرب، ط٢، مجلد٣.
- بركات، نظام محمود، (١٩٩٨). الأحزاب الأردنية حقوق الإنسان: دراسة تحليلية لمواثيق الأحزاب.
- بركات، نظام، (١٩٨٧). مبادئ علم السياسة، ط٢، عمان: دار الكرمل.
- التل، سعيد، (١٩٩٩). الميثاق الوطني الأردني: فلسفة ومسيرة، ط١، عمان.
- حداد، تريز فريد، (١٩٩٤). ملف الأحزاب السياسية في الأردن (١٩١٩-١٩٩٤)، عمان.
- الحوراني، هاني وآخرون، (١٩٩٥). المرشد إلى الحزب السياسي، عمان: دار السندباد.
- الحوراني، هاني، (١٩٩٣). حزب جبهة العمل الإسلامي، ط١، مركز الأردن الجديد للدراسات، سلسلة المجتمع المدني والحياة السياسية الأردنية، عمان.
- خطاطبة، صايل زكي، (١٩٨٧). الأردن منذ فجر الحضارة وحتى عام ٢٠٠٢، ط١ عمان.
- الخطيبين نعمان، (١٩٨٣). الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، القاهرة: دار الثقافة.
- الداودي والدجاني، محمد سليمان ومنذر سليمان، (١٩٩٣). المدخل إلى النظام السياسي الأردني: أركانه ومقوماته، عمان.
- ديفرجيه، مورس، (١٩٨٠). الأحزاب السياسية، ط٣، ترجمة: علي مقلد، عبد المحسن سعد، بيروت: دار النهار.
- طوالبه، عبد الله، (١٩٩٤). المسيرة الأردنية نحو الترسخ والشمولية. عمان: دائرة المطبوعات والنشر.

- العبدالات، مروان، (١٩٩٢). خريطة الأحزاب السياسية الأردنية ١٩٩٢، عمان، مروان العبدالات.
- العتوم وحמיד، مصطفى علي، منتصر مجيد، (١٩٩٨). النظام النيابي الأردني، عمان.
- العساف، نظام، (١٩٩٨). الأحزاب السياسية الأردنية (١٩٩٢-١٩٩٤) قضايا ومواقف، عمان: مركز الريادة للمعلومات.
- عطية الله، أحمد (١٩٦٨). القاموس السياسي، ط١.
- قطاطشة، محمد، (٢٠٠٢). تطور الحياة السياسية في الأردن في عهد المغفور له جلالة الملك الحسين، عمان: مركز سعد للخدمات.
- كامل، نبيلة عبد الحليم، (١٩٨٢). الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي.
- الكيالي، عبد الوهاب، (١٩٨١). الموسوعة السياسية، ط١، بيروت: المؤسسة السياسية العربية للدراسة والنشر.
- المشاقبة، أمين، (١٩٨٩). التحديث والاستقرار السياسي، ط١، عمان: الدار العربية للطباعة والنشر.
- المشاقبة، أمين، (١٩٩٩). النظام السياسي الأردني، ط٤، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- مصالحة، محمد (١٩٩٩). التجربة الحزبية السياسية في الأردن. عمان: دار وائل للنشر.
- المعاينة، ناصر، (١٩٩٤). نشأة الأحزاب السياسية: دراسة الأحزاب الأردنية من (١٩٢١-١٩٩٣)، عمان: مؤسسة البلسم.
- مهنا، أمين عواد، (١٩٨٩). التحديث والاستقرار السياسي في الأردن. عمان: الدار العربية ط١.
- موسى وماضي، سليمان ومنيب، (١٩٥٩). تاريخ الأردن في القرن العشرين. عمان: مكتبة المحتسب.

- نقرش، عبد الله، (١٩٩٢). التجربة الحزبية في الأردن. ط٢، عمان، لجنة تاريخ الأردن.
- نويهض، وليد، (١٩٨٨). التجربة الحزبية في الأردن، ط٢، عمان، لجنة تاريخ الأردن.
- نويهض، وليد، (١٩٨٨). السلطة والحزب: مقالات في الرد على الماركسية، القاهرة: دار الزهراء للإعلام العربي.
- الهياجنة، محمد، (٢٠٠٠). مبادئ علوم سياسية. عمان، الأردن.
- هيكل، خليل، (١٩٧٩). الأحزاب السياسية فكر ومضمون. أسيوط: مكتبة الطليعة.

ثانياً: الدوريات:

- الحوراني، هاني، (١٩٩٥). المسار الديمقراطي إلى أين؟ تحرير حسين أبو رمان، المؤلف: مؤتمر المسار الديمقراطي الأردني (١٩٩٤)، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان.
- الرنتاوي، عريب، (٢٠٠٣). الأحزاب السياسية الأردنية الواقع والطموح، (٢٠٠٣)، ندوة الأحزاب السياسية الأردنية الواقع والطموح (١٠-١١ أيار ٢٠٠٣)، عمان: مركز القدس للدراسات، السياسية.
- الزعبي، خالد، (١٩٩٣). واقع الأحزاب السياسية في الأردن، ط١، مديرية الدراسات والأبحاث، الأمانة العامة لمجلس النواب الأردني.
- الزعبي، فتحية، (٢٠٠٤). الأحزاب السياسية لمجلس النواب الأردني الرابع عشر لسنة ٢٠٠٣، الدراسات والأبحاث، الأمانة العامة لمجلس النواب.
- الشريف، محمود، (١٩٩٧). الميثاق الوطني كإطار وطني. ندوة الميثاق الوطني وقضايا التحول الديمقراطي في الأردن (١٦-١٧ حزيران ١٩٩٦) عمان: دار السندباد.
- عبيدات، أحمد، (١٩٩٧). لماذا الميثاق الوطني الأردني. ندوة الميثاق الوطني وقضايا التحول الديمقراطي في الأردن (١٦-١٧ حزيران ١٩٩٦) عمان: دار السندباد.

- قشاطشة، محمد، (٢٠٠٣). دور المواثيق في بناء الهوية السياسية الأردنية، رسالة مجلس الأمة، المجلد (١٢)، العدد (٤٧).

ثالثاً: الرسائل الجامعية :

- الحجاج، خليل إبراهيم، (١٩٩٦). تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية (١٩٤٦-١٩٧٠)، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- الخصاونة، أسماء، (١٩٩٩). حزب البعث العربي الاشتراكي في الأردن (١٩٤٧-١٩٥٧)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.
- شخاترة، فايز حسن محمد، (١٩٩٥). الأحزاب السياسية في النظام الدستوري الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- الشرعة، إبراهيم، (١٩٩٥). الأحزاب الأردنية والقضايا الوطنية القومية (١٩٥٠-١٩٥٧)، رسالة جامعية (ماجستير)، جامعة اليرموك.
- القاضي، عادل تركي سعود، (١٩٩٩). النظام السياسي والمشاركة السياسية للأحزاب في الأردن: دراسة في انتخابات ١٩٩٣، رسالة ماجستير غير منشورة، المفرق: جامعة آل البيت.

ثالثاً: الصحف والمجلات :

- صحيفة الرأي، عمان، ع١٢٤٠٦، ٨/٩/٢٠٠٤.
- صحيفة الرأي، عمان، ع١٢٤٠٦، ٨/٩/٢٠٠٤.
- المجلة الثقافية، عمان: الجامعة الأردنية، ع٦٦، (٢٠٠١).

رابعاً: القوانين والأنظمة :

- الجريدة الرسمية، (١٩٣٦). قانون الجمعيات لسنة ١٩٣٦ المراد تطبيقه على الضفة الغربية على المملكة، عمان.
- الجريدة الرسمية، (١٩٥٤). ع ١١٦٦، قانون رقم (٣) لسنة ١٩٥٤، قانون تنظيم الأحزاب السياسية، عمان.

- الجريدة الرسمية، (١٩٩٢). ع (٣٨٥١)، قانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢، قانون الأحزاب السياسية، عمان.

خامساً: الاتصالات الشخصية :

- أبو فارس، محمد، حزب جبهة العمل الإسلامي، (٢٠٠٦). "اتصال شخصي"، بتاريخ ٢٠٠٦/٣/١٣، الساعة ١١,٠٠ ص.

- الزعبي، خالد، الدائرة القانونية، مجلس النواب، (٢٠٠٦). "اتصال شخصي"، بتاريخ ٢٠٠٦/٣/١٤، الساعة ١١,٣٠ ص.

- سعود، علي، الدائرة المالية، مجلس النواب، (٢٠٠٦). "اتصال شخصي"، بتاريخ ٢٠٠٦/٣/١٤، الساعة ١١,٠٠ ص.

- الغري، حمد، مدير شؤون النواب، مجلس النواب، (٢٠٠٦). "اتصال شخصي"، بتاريخ ٢٠٠٦/٣/١٥، الساعة ١٢,٠٠ ص.

- الكبريتي، عبد الباسط. مدير القضاء ومساعد مدير الشؤون العامة، شؤون الأحزاب السياسية وزارة الداخلية، (٢٠٠٥). "اتصال شخصي"، بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٣، الساعة ١٢,٣٠ م.

- محمد الخصاونة، الدراسات والمعلومات، مجلس النواب، (٢٠٠٦). "اتصال شخصي"، بتاريخ ٢٠٠٦/٣/١٥، الساعة ١,٠٠ م.

- نقرش، سليمان، الدائرة القانونية، مجلس النواب الأردني، (٢٠٠٦). اتصال شخصي، بتاريخ ٢٠٠٦/٣/١٣، الساعة ١٠,٣٠ ص.

المراجع الأجنبية:

- Herbert MC. Cllosk, (1972). "*Political participation*", International Encyclopedia of the Social Sciences, Vol.11.
- Huntington, Samuel, and Nelson, Joan, (1976). *No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries*, Harvard University Press, Cambridge.
- Laine, Robert, (1959). *Political Life*, The Free Press, New York.
- Verba, Sidney and Nee, Norman, (1978). *Participation and Political Equality*, Cambridge University Press, London.

الملاحق

عزيزي الطالب/عزيزتي الطالبة

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث في قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية بدراسة حول عزوف الشباب عن العمل الحزبي في الأردن (١٩٩٢-٢٠٠٤).

يرجو الباحث التكرم بتعبئة الاستبيان علماً أنها مخصصة لغايات البحث العلمي فقط، والمعلومات الواردة فيها سوف تعامل بسرية تامة .

شاكراً للجميع حسن تعاونهم

الباحث

أولاً: الاسئلة المتعلقة بالطالب:

١. الجنس :

 أنثى ذكر

٢. الديانة:

 مسيحي مسلم

٣. سكن الطالب الحالي:

 خارج المدينة مدينة

٥. المستوى التعليمي للأب:

 دبلوم ثانوية عامة فأقل دراسات عليا بكالوريوس

٦. مستوى دخل الأسرة :

 ٣٠١-٤٠٠ دينار اقل من ٣٠٠ دينار أكثر من ٥٠١ دينار ٤٠٠١-٥٠٠ دينار

٧. عمل الأب:

 موظف قطاع خاص موظف حكومي عاطل عن العمل متقاعد صاحب عمل (يعمل لحسابه)

القسم الثاني :

١- هل تعتقد أن الشباب الأردني مؤهل للعمل الحزبي ؟

- مؤهل بدرجة كبيرة مؤهل
 غير مؤهل لا رأي

- هل تعتبر أن للأحزاب تأثير على الحياة السياسية:

- أويد . أعارض . لا رأي لي

يرتبط العمل الحزبي بشخصيات أكثر من العمل الحزبي ؟

- نعم لا لا رأي لي

هل لديك اطلاع على واقع العمل الحزبي في الأردن :

- نعم يوجد لدي اطلاع لا يوجد لدي اطلاع
 اطلاع متوسط ليس لدي فكرة

هل يوجد لديك انتماء لأي حزب سياسي ؟

- نعم . لا . لا أدري .

هل تعتبر أن دور الأحزاب في الحياة السياسية ؟

- كبير جداً . كبير .
 محدود ليس لها دور لا أدري .

هل تؤيد تعديل قوانين الانتخابات للسماح بمشاركة أوسع في الحياة السياسية ؟

- نعم . لا . لا أدري .

هل تؤيد أن يكون هناك دعم حكومي للأحزاب السياسية ؟

- نعم . لا . لا أدري .

هل تتعاطف أو تؤيد أي حزب سياسي؟

- نعم . لا .

هل تنتمي إلى أي جمعية تعاونية، نقابية ، مؤسسة مجتمع مدني؟

نعم. لا.

هل تدعم أي مؤسسة مجتمع مدني؟

نعم. لا.

هل يؤثر تراجع الحريات في الأردن على العمل الحزبي ؟

نعم. لا.

هل يوجد لديك اتجاهات حزبية معينة ؟

نعم. لا.

هل ترى أن المناخ العام في الأردن يشجع على المشاركة وإبداء الرأي في الأمور العامة

نعم لا

إذا كانت إجابتك للسؤال (لا)، فهل لك أن توضح الأسباب:

.....
.....

إلى أي درجة أنت مطلع على الدستور الأردني

إلى درجة كبيرة إلى درجة متوسطة

إلى درجة قليلة غير مطلع على الإطلاق

هل تعتقد بإمكانية انتقاد بعض الإجراءات الحكومية أو الاختلاف معها في الرأي دون تعرضك

لأية عواقب أمنية أو معيشية؟

نعم لا لا أعرف

هل تعتقد بأن الحكومات الأردنية جادة في موضوع التنمية السياسية وإطلاق الحريات

وإشاعة الديمقراطية؟

نعم لا

إلى أي درجة ترى أن الكبار يثقون بقدرات الشباب في المشاركة في الحياة السياسية ؟

يوجد ثقة لا يوجد ثقة

هل أنت عضو في أي من الأندية الثقافية والاجتماعية والرياضية خارج الجامعة؟

نعم لا

هل تشارك في الانتخابات النيابية أو البلدية في منطقتك؟

نعم لا

إذا كانت إجابتك للسؤال (بنعم) ، فإن الدافع لذلك هو ؟

.....

هل أنت منتسب لأي حزب/ هل تنوي الانتساب في المستقبل؟

نعم منتسب أنوي الانتساب

غير منتسب ولا أنوي ذلك غير مهتم بذلك

لا أود الإجابة

الأوضاع الاقتصادية الصعبة وانشغال المواطن في تأمين لقمة العيش سبب رئيسي في عدم الميل للمشاركة في

مؤسسات المجتمع المدني؟

إلى أي درجة تؤيد ذلك؟

أؤيد تماماً

لا أؤيد

أرجو وضع إشارة (x) أمام الإجابة التي تعكس رأيك حول الأسباب التي تؤدي إلى عدم انضمام الطلاب إلى الأحزاب السياسية :

محايد	معارض	موافق إلى حد ما	موافق	العبارة
				عدم وجود حزب يمثل تطلعاتك
				لا أؤمن بالعمل الحزبي
				لم تتح لي الفرصة للتعرف على أي حزب
				العمل الحزبي غير آمن
				لا توجد برامج عمل واضحة للأحزاب
				عدم قدرة الأحزاب على إدارة نفسها
				ارتبط العمل الحزبي بمكانة الأمين العام .
				ضعف الإعلام السياسي للأحزاب.
				الوضع الاقتصادي في المملكة
				ضعف برامج التنمية السياسية
				تراجع مستوى الحريات السياسية
				الميل إلى الابتعاد عن الانخراط بأي عمل سياسي
				لا أرغب بالإجابة .

***THE ABSTENTION OF JORDANIAN UNIVERSITY
STUDENTS FROM PARTISAN PARTICIPATION
(CASE STUDY THE UNIVERSITY OF JORDAN-2004)***

By

Hashem Salman Suleiman AL – Rowaidan

Supervisor

Dr. Abdullah Naqrash, Prof.

Abstract

This research aims to investigate and uncover one of the important political issues in Jordan domain, which is the Refrainment of the Jordanian Universities students from joining the political parties. Although a merely long time span has passed on the democratization of Jordan, which shows a great number of political parties jostle, but it is commonly suffering the lower relative participation numbers by inhabitants, especially those of youth age. Accordingly, this study examines the path roots of the political parties within the Jordanian political regime, through investigating and determining the key political codes and laws that governs the political activities, and from the other side to acknowledge the limits of political experience in Jordan.

The maintain the aims and goals of the research, it was necessary to wield field survey, where questionnaire which was designed specially fro that purpose, 1200 copies was distributed randomly to males and females of Jordanian student at the University of Jordan.

The researcher found that there are a lower relative political participations within the students of the University of Jordan in political activities through political parties memberships in Jordan, thus relating to many factors, mainly connected with the nature of political life, political freedom, the nature of political work and participation of parties in Jordan, in addition to economic, social and physiological (fear) factors.

The result of this theoretical and field research, introduces some suggestions and recommendations aiming to wield the students participating in political parties activities in general in Jordan through:

- 1- The importance of wielding the political activities development programs, focusing on the youth, for a considered percentage of the Jordanian community are under 30 years of age.
- 2- The need to have a democratic parties law and codes of practice, which must includes the incentives to youth to engage in political activities, thus eliminates the fear factor.
- 3- The need for acknowledgement and guidance through all means available to increase the political knowledge of youths.

